



Wasit University
Repository

Wasit University Repository

repository.uowasit.edu.iq

مَنْهَجُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ (ت 377هـ) فِي شَرْحِ الْأَلْفَاظِ

The Methodology of Abu Ali al-Farisi (d. 377 AH) in Explaining Words

الربيعي، هاجر سلمان زايد

إشراف: أ.د عليّ حسن عبد الحسين الدلفي

جامعة واسط — 2026

<https://repository.uowasit.edu.iq/handle/123456789/175>

<https://doi.org/10.31185/uowasit-19>

حُمِّلَ هذا الملف من مستودع جامعة واسط

Downloaded from the Wasit University Repository — repository.uowasit.edu.iq



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة واسط

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

منهج أبي عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)

في شرح الألفاظ

رسالة تقدّمت بها

هاجر سلمان زاير الربيعي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة واسط ، وهي جزء من

متطلبات نيل شهادة الماجستير في فلسفة اللغة العربية وآدابها

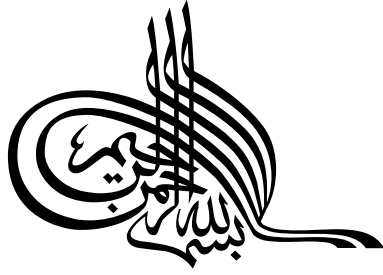
بإشراف

الأستاذ الدكتور

عليّ حسن عبد الحسين الدلفي

٢٠٢٦ م

١٤٤٧ هـ

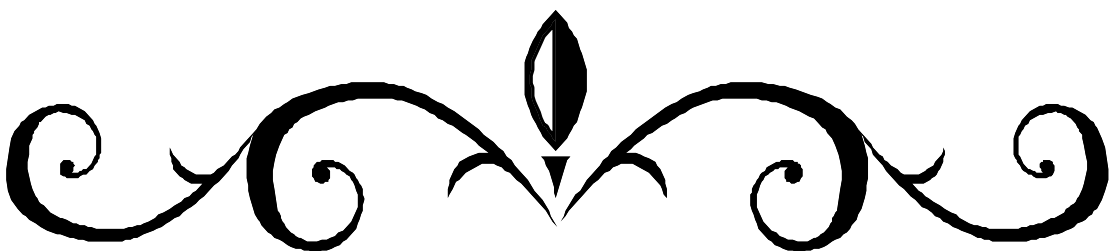


﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا

عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ ^صأَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿

صدق الله العلي العظيم

البقرة: الآية (٣٢)



الإهداء

إلى ... صاحبِ العصِ والزَّمانِ (عجل الله فرجه الشريف) .
إلى ... السَّيِّدِ السَّيِّئَانِي (دام ظله) .
إلى ... من أحمل اسمه بكل انخمار ... أبي الحبيب (مرحمك الله) .
إلى ... من فاء الرأفة والحنان ... (أُمِّي الحبيبة) .
إلى ... سَنَدِي وقُوَّتِي وشَرِيكَ دَرِيي ... زَوْجِي الغَالِي سَيِّدَ صَفَاء (حفظك الله) .
إلى ... مُهْجِ القلبِ وقُرَّةِ العينِ ولَدِي سَيِّدَ جَعْفَرٍ (مرحمه الله) ، الذي غَابَ جَسَدًا وبَقِيَ أثرُهُ
حَاضِرًا في القلبِ .
إلى ... أبنائي السَّادَةِ: هُدَى، ومُحَمَّدَ حَسَنَ، وبَيْنَينِ .
إلى ... المرأة التي مرَّنتَ رجلًا عَظِيمًا، والدَّةَ زَوْجِي ... الحَاجَّةَ أُمَ صَفَاء (حفظك الله) .
إلى ... من يمدُّ يَدِي بِالْحُبِّ والحَيَاةِ ... إِخْوَتِي وَأَخَوَاتِي (حفظكم الله) .
إلى ... من كانت سَيِّبًا في تحقيق طموحي .. أختي الحبيبة (دنيا) .
إليهم أهدى عملي هذا

الباحثة

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وامتنان

الحمد لله والحمد لله، حمدًا يوافي نعمه، حمدًا كثيرًا زاكيا لا يحصي له الخلاق عددًا، بما
تفضل عليّ وكرمني به، أتقدم بشكري واعترافي بالجميل إلى أستاذي القدير الدكتور (مجيد خير
الله النرا ملي) لاقتراحه عنوان الرسالة عليّ وتوجيه لي، فجزاه الله تعالى عني كل خير.

ولا بدّ لي وأنا أتقدم بهذا الجهد أن أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل
الأستاذ الدكتور (علي حسن عبد الحسين الدلفي)، الذي تفضل مشكورًا بالإشراف على هذه
الرسالة؛ وذلك فضل منه، وشرف لي، لما أفاض على الرسالة من شذرات علمه الثمر، وتوجيه المستمر لي
في أثناء الكتابة، رغم ما يمرّ به من ظروف خاصة، فجزاه الله عني خير جزاء المحسنين.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى أساتذتي في قسم اللغة العربية الذين كانوا لي
سراجًا أهتدي به في عُمّتي، وأنه ليسعدني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى رئيس لجنة المناقشة
وأعضائها المحترمين، لتفضلهم بقبول قراءة رسالتي ومناقشتها.

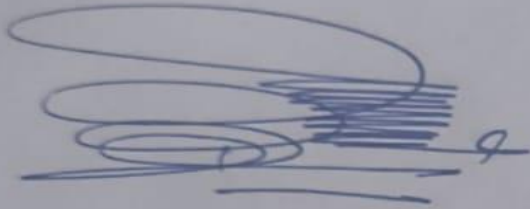
ووافر شكري إلى كلّ من أسدى إليّ نصيحة، أو أعانني برأي أو تشجيع، أو دعا لي بظهر

الغيب.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ هود: ٨٨

إقرار المحرّف

أشهد أنّ هذه الرّسالة الموسومة بـ (منهج أبي عليّ الفارسيّ (ت377هـ) في شرح الألفاظ) التي قدّمتها الطّالبة (هاجر سلمان زاير الربيعي) أعدّت بإشرافي في قسم اللّغة العربيّة/ كليّة التّربيّة للعلوم الإنسانيّة/ جامعة واسط، وهي جزء من متطلّبات الحصول على شهادة الماجستير في فلسفة اللّغة العربيّة وآدابها/ اللّغة.

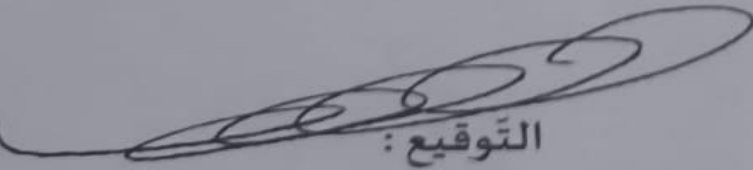


التّوقيع :

المشرف: أ.د. عليّ حسن عبد الحسين

2026 / ١ / ٢

بناءً على التّوصيات المتوافرة أرشح هذه الرّسالة إلى لجنة المناقشة لدراسيّتها وبيان الرّأي فيها.



التّوقيع :

أ.د. جبار أهليل زغير

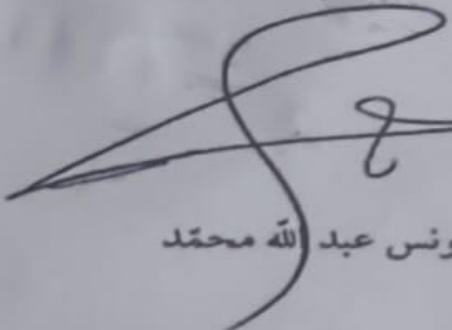
رئيس قسم اللّغة العربيّة

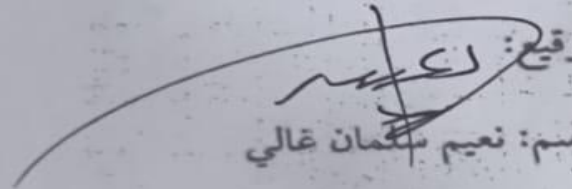
2026 / ١ / ٢

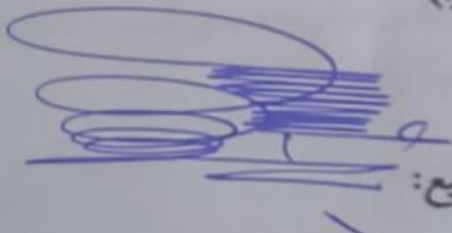
بسم الله الرحمن الرحيم

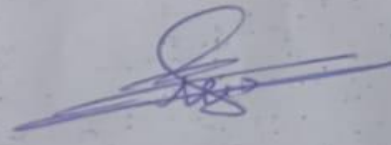
إقرار لجنة المناقشة

نحن رئيس لجنة المناقشة، وأعضاؤها نشهد أننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ [منهج أبي علي الفارسي (ت ٨٣٧٧هـ) في شرح الألفاظ] التي قدّمتها الطالبة (هاجر سلمان زابر) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها، وفي ما له علاقة بها، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ اللغة، وبتقدير) (.

التوقيع: 
الاسم: يونس عبد الله محمد
(عضواً)

التوقيع: 
الاسم: نعيم سلمان عالي
(رئيساً)

التوقيع: 
الاسم: علي حسن عبد الحسين
(عضواً ومشرفاً)

التوقيع: 
الاسم: ميعاد مكي فيصل
(عضواً)

صدقها مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة واسط.

التوقيع: 
الاسم: أ. د. محمود عزاك القرشي
(عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية)

التاريخ: ٢٠٢٦/٥/٣

المقدمة

المقدمة

الحمد لله رافع من انتصب لهيبته، وخافض من تكبر في حضرتيه، وجازم القول فيمن خالف أوامره، وصارف السوء عمّن شاء بما شاء بلطفه ورحمته، والصلاة والسلام على الرسول العربي الفصيح محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، الذي تحدّر من أصلاب كريمة، وبُعِثَ إلى العالمين رحمةً، وترك الناس على المحبّة البيضاء، ليلها كنهارها، وعلى آله الطيّبين الطاهرين، مصابيح الهدى، ومنابع العلم، وكنوز المعارف، الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.

أما بعد...

فإنّ القرن الرابع للهجرة يُعدّ من أزهى عصور الدرس اللغوي والنحوي في التراث العربي؛ إذ شهد حركة علميّة واسعة، وكان أبو عليّ الفارسيّ واحداً من أفذاذ علماء العربيّة في هذا القرن، فقد اشتهر باللغة، والنحو، والصرف، والقراءات، وغيرها من الفنون والعلوم، التي ألّف فيها مصنّفات شتى، وترك فيها أثراً بالغاً في تطوّر النظريّة اللغويّة والصرفيّة والدلاليّة وغيرها.

ويأتي اختيار (منهج أبي عليّ الفارسيّ في شرح الألفاظ) استجابةً لحاجة علميّة ملّحة في الدرس اللغوي المعاصر؛ إذ يعدّ أبو عليّ الفارسيّ من أوائل العلماء في النحو واللغة، وعلى الرغم من مكانته المرموقة، وجدنا أنّ جانباً مهماً من جهوده - وهو منهجه الدقيق في شرح الألفاظ وتحليلها - لم ينل حظّه الوافي من الدراسة المستقلّة، مقارنةً ببحوث تناولت آراءه النحويّة والصوتيّة والصرفيّة، ثمّ أنّ الفارسيّ يُمثّل مرحلة ناضجة من تطوّر الفكر اللغويّ، تتجلّى فيها منهجيّة علميّة دقيقة تعتمد على السماع بوصفه المصدر الأصيل للغة، فلا يُنبّت لفظاً أو استعمالاً إلّا إذا عضّدتّه الشواهد الموثوقة، ثمّ ينتقل إلى التحليل الاشتقاقيّ

والصَّرْفِيّ للكشف عن بنية الكلمة، وتحقيق أصلها، وبيان علاقتها بالأبنية الأخرى، كما يتبنّى الفارسيّ منهجًا تحليليًا يظهر فيه الأسباب التي أدّت إلى استعمال العرب للفظ معيّن على صورة دون الأخرى، فيربط بين الظواهر والصَّرْفِيَّة والدَّلَالِيَّة ربطًا محكمًا، والموازنة بين الأقوال؛ فهو ينقل آراء سيبويه، والمبرد، والزَّجَّاج وغيرهم، ثُمَّ يَعْقُبُ عليها بالنقد والتحليل، فيقبل ما وافق السَّماع والقياس، ويردّ ما خالفهما، وتشهد مصنّفاته نزعة واضحة نحو التحقيق اللُّغويّ الدقيق؛ إذ يَعْمَدُ إلى تتبّع اللفظ في مواضعه المختلفة، وتبيين دلالاته المحتملة، ويوازن بين استعمالاته عند العرب، ممّا يجعل شرحه للألفاظ ذا طابع تحليليّ لا يقتصر على التفسير اللُّغويّ السطحيّ، بل يمتدّ ليكشف البنية الدّاخلية للغة؛ ممّا يجعله أنموذجًا ثريًا يُمكن من خلاله فهم طرائق العلماء في تفسير الألفاظ والكشف عن أسرارها، كما أن كتب الفارسيّ تزخر بنصوصٍ تطبيقيةٍ تمثلُ مادةً خصبةً لتحليل منهجه، وتبيّن مدى عمق نظره واستقلاله في النقد والمناقشة.

والى جانب ذلك، تبرز أهميّة هذا الموضوع من حيث الحاجة إلى إعادة قراءة التّراث اللُّغويّ قراءة منهجية تبرز أساليب العلماء في التّعامل مع اللفظ العربيّ، ولا سيما في ظلّ الدّراسات الحديثة التي تهتمّ بعلم الدّلالة والتحليل اللُّغويّ.

ولقد استقرّ الرّأي على دراسة هذا الموضوع بتوجيه من الأستاذ الدّكتور مجيد خير الله الزّاملّي، وبمشورة الأستاذ المشرف الدّكتور عليّ حسن الدّلفي، مصحوبًا بتشجيعهما وإرشادهما، فاستقرّ البحث على هذا العنوان: (منهج أبي عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) في شرح الألفاظ)، في كلّ مصنّفاته، وجاء عنوان البحث موائمًا مع العناية التي نالها أبو عليّ الفارسيّ هذا الصّرح العلميّ الكبير.

وهناك عدد غير قليل من الدّراسات الجامعية والبحوث العلميّة التي تناولت جوانب مختلفة من شخصيّة العلميّة وجهوده، ونرى في مقدمتها عمل الدّكتور

عبد الفتّاح إسماعيل شلبي في رسالته (أبو عليّ الفارسيّ حياته، ومكانته بين أئمة العربيّة، وآثاره في القراءات والنحو) في كليّة دار العلوم جامعة القاهرة سنة (١٩٥٧م)، وقد طُبعت كتابًا، وجاءت (رسالة ماجستير) بعنوان (القياس النّحويّ عند أبيّ عليّ الفارسيّ وابن جنيّ) للباحث راسم رضوان عبد الوهاب عقل في جامعة آل البيت كليّة الآداب والعلوم سنة (١٩٩٩م)؛ إذ تناول فيها أحكام القياس وأنواع القياس ومظاهر القياس عند الفارسيّ، وهناك دراسة بعنوان (أبو عليّ النّحويّ صرفيّاً) وهي (أطروحة دكتوراه) تقدّمت بها الباحثة بتول عبّاس نسيم الوائليّ في كليّة التّربية ابن رشد جامعة بغداد سنة (٢٠٠١م)، تناولت فيها جهود الفارسيّ الصّرفيّة، ودراسة أخرى بعنوان (آراء أبيّ عليّ الفارسيّ النّحويّة وتطبيقها على كتاب الحجّة للقراء السّبعة) وهي (رسالة ماجستير) تقدّمت بها الباحثة كريمة بنت أحمد بن طاهر البشير، في كليّة اللّغة العربيّة وآدابها جامعة أم القرى سنة (٢٠١٣م)، تناولت فيها آراء النّحويّة، ودراسة أخرى بعنوان (موقف أبيّ عليّ الفارسيّ من الزّجاج في كتابه الإغفال دراسة وتحليل) وهي (رسالة ماجستير) تقدّم بها الباحث سيف بن سالم بن فضيل المسكريّ، في كليّة العلوم والآداب جامعة نزوى سنة (٢٠١٤م)، غير أنّ هذه الدّراسات لم تتداخل مع عمليّ الذي قصدت به بيان طريقته ومنهجه في عرض المادّة اللّغويّة، وليس المادّة التي عنوها في دراستهم.

وقد اتبعت منهجًا وصفيًا تحليليًا يقوم على توثيق طرائقه في معالجة المادّة اللّغويّة، ومبيّنة أسلوب تعامله مع المفردات ومتنبّعة مساره في مؤلفاته التي تباينت تبعًا لتعدّد مقاصدها وتنوّع موضوعاتها.

وقد خَطّت عليّ هذه الدّراسة أنْ أبدأ بتمهيد تضمّن (لمحات من سيرة أبيّ عليّ الفارسيّ) (٢٨٨ — ٣٧٧هـ) إمام النّحويّين في القرن الرّابع للهجرة، وكذلك

تضمّن مآخذة على العلماء واعتماده على الأصول والأحكام فيها، فقد آخذ علماء القرن الثاني والثالث والرابع للهجرة فضلاً عن أقوام لم يُصرّح بأسمائهم.

ثمّ جاءت بعد التمهيد ثلاثة فصول، وكان عنوان الفصل الأول (المنهج اللغويّ عند أبي عليّ الفارسيّ)، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث: المبحث الأول السّماع بوصفه الأصل الذي اعتمد عليه الفارسيّ، والمبحث الثاني الاستشهادات وتناولت فيها منهجه في توظيف الشّواهد القرآنيّة والحديث الشّريف والشّعْر والنثر، أمّا المبحث الثالث فهو القياس وأهمّيّته في منهجه.

أمّا الفصل الثاني فقد كان عنوانه (المنهج الصّرفيّ عند أبي عليّ الفارسيّ)، وقد تضمّن ثلاثة مباحث: المبحث الأول أفردته لبيان المصادر ودراساتها، والمبحث الثاني نال منهجه في شرح ألفاظ الجموع بأنواعها، أمّا المبحث الثالث فقد تناولت فيه منهجه في الألفاظ التي حدث فيها إعلال.

والفصل الثالث كان عنوانه (المنهج الدّلاليّ عند أبي عليّ الفارسيّ)، وقد توزّع على ثلاثة مباحث: فكان التّرادف في المبحث الأول، والمشارك اللفظيّ في المبحث الثاني، أمّا الأضداد فكانت في المبحث الثالث.

ثمّ أتيتُ بخاتمةٍ تضمّنت أهمّ النتائج التي توصّلت إليها في البحث. أمّا المصادر والمراجع التي اعتمدتُ عليها فكانت متنوعة؛ إذ تنوّعت بين كُتب اللّغة، والصّرف، والدّلالة، وكانت في طليعتها كتب أبي عليّ الفارسيّ، فضلاً عن البحوث والرّسائل والأطاريح.

وقد واجهت في البحث بعض الصّعوبات التي تتمثّل في ضياع الكثير من مؤلّفاته التي لم تصل إلينا، فضلاً عن تداخل الموضوعات اللّغويّة والصّرفيّة والدّلاليّة في مصنّفاته، وهذا الأمرُ يتطلّب قراءةً فاحصةً وجهداً كبيراً لاستخلاصها، ممّا يصعب تكوين صورة مكتملة عن منهجه.

وفي الختام أقدم شكري وأمتناني بعد العليم المنان إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور علي حسن الدلفي؛ لما قدمه لي من عون وإرشاد وتوجيه ومتابعة، وإن لسان الشكر ليعجز عن العرفان بفضلته، فجزاه الله عنّي خير الجزاء، والشكر والامتنان لكل من أسدى لهذا العمل معروفاً وفضلاً .

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الموقرين الذين تفضلوا بقراءة هذه الرسالة، التي أرجو أن تزداد قدراً وسمواً ورفعةً بما سيقدمونه من ملحوظات تزيد من فائدتها لعموم المتلقين.

وأخيراً أقول: إنّ هذا جهد المقلّة، فإن أصبت فبتوفيق من الله، وإنّ أخطأت، فالعصمة لم تكن إلّا لأهلها، ومن الله التّوفيق والسّداد. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

التمهيد

أولاً: لمحات من سيرة أبي عليّ الفارسيّ (٢٨٨-٣٧٧هـ)

إمام النحويين في القرن الرابع للهجرة

نسبه وولادته وكنيته:

هو "الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان الفارسي" (١)، وقال صاحب الشذرات (ت ١٠٨٩هـ) هو: "الحسن بن محمد بن عبد الغفار" (٢)

ولادته:

ذكر ابن خلكان (ت ٦٨١هـ) سنة ولادته، بقوله: "وكانت ولادته في سنة ثمان وثمانين ومائتين" (٣)، وأبو عليّ فارسيّ الأب، وقد اعتمدت في تقرير فارسيّة أبي عليّ على ما تواترت عليه الأخبار، وما ذكره المؤرخون، أمّا أمّه فهي سدوسيّة من سدوس بني شيبان من ربيعة الفرس (٤).

أمّا كنيته:

اشتهر أبو عليّ بهذه الكنية، فإذا وردت ولم يسبقها أو يتبعها اسم فإنّ المعني بها هو أبو عليّ الفارسيّ؛ إذ قال ابن سيده (ت ٤٥٨هـ): "وإذا ذكرنا أبا عليّ فإياه نعني" (٥).

ولُقّب أيضاً بـ(الفسويّ) نسبة إلى مسقط رأسه مدينة (فسا) الفارسيّة، وكان معروفاً بهذا اللقب أيضاً (٦)، ولُقّب بـ(الفارسيّ) نسبة إلى بلاد فارس، وجاء في

(١) معجم الأدباء: ٨١١/٢، ووفيات الأعيان: ٨٠/٢.

(٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٤٠٧/٤.

(٣) وفيات الأعيان: ٨٢/٢.

(٤) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٣٠٩/١، ومعجم الأدباء: ٨١١/٢.

(٥) المخصص: ٤٥/١.

(٦) ينظر: الإمتاع والمؤانسة: ١٢٩/١، وطبقات النحويين واللغويين: ١٢٠، ووفيات الأعيان: ٨٢/٢.

كتاب الفصوص: "وقال أبو محمّد الزُّبَيْدِيُّ: قرأت على أبي عليّ النّحويّ المعروف بالفارسيّ ببغداد نواذر الأصمعيّ"^(١).

وفاته:

توفي أبو عليّ الفارسيّ سنة (٣٧٧هـ) على أرجح الروايات^(٢)، ودُفِنَ عند قبر أبي بكر الرّازيّ الفقيه (ت ٣١٣هـ) في بغداد بمقابر الشّونيزي^(٣).

نشأته:

نشأ أبو عليّ الفارسيّ في بيئة منسجمة الأجواء وارفة الظّلال في مدينة فسا، إلّا أنّ ظروف نشأته الأولى منذ مولده إلى السّنة التي ذهب فيها إلى بغداد (٣٠٧هـ) كانت غامضة ومبهمة؛ إذ لم يصل إلينا منها شيء يتعلّق بنشأته الأولى، مكث في العراق سنة (٣٠٧-٣٤١هـ)، ويظهر أنّه تصدر للإقراء والتّدريس في حياة أساتذته، فقال ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ): "قال لي أبو عليّ الفارسيّ: قرأ عليّ بن عيسى الرّمانيّ كتاب الجمل وكتاب الموجز لابن السّراج في حياة ابن السّراج"^(٤) فأخذ ينتقل في مدن العراق يؤلّف ويحاضر، حتّى أنّ بعض مؤلّفاته سمّيت بأسماء المدن؛ ومنها: البغداديات، والبصريّات، والقصريّات، والشّيرازيّات، والحليّات، والعسكريّات، والتقى بابن جنّي في الموصل وهو يقرئ النّحو، وقد أخذ عن الفارسيّ، وصحبه أربعين سنة^(٥)، فقد

(١) الفصوص: ١٧١/٤.

(٢) ينظر: نزهة الالباء في طبقات الأدباء: ٢٣٣، ووفيات الأعيان: ٨٢/٢.

(٣) ينظر: بغية الطّالب في تاريخ حلب: ٢٢٧٤/٥، والمصدر نفسه ٨٢/٢.

(٤) معجم الأدباء: ٨١٣/٢.

(٥) ينظر: نزهة الالباء في طبقات الأدباء: ٢٤٥.

بقي زمناً ثمّ انتقل إلى حلب^(١)، عند سيف الدولة بن حمدان، والتحق ببلاط الأمير سيف الدولة الحمدانيّ سنة (٣٤١هـ) وجرت بينه وبين المتنبّي (ت ٣٥٤هـ) مجالس، ثمّ انتقل إلى بلاد فارس وصحب عضد الدولة ابن بويه وتقدّم عنده وعلت منزلته حتّى قال عضد الدولة: أنا غلام أبي عليّ الفسويّ في النحو، وصنّف له كتاب (الإيضاح) و(النكّمة) في النحو^(٢). فرجع إلى العراق سنة (٣٦٨هـ)؛ إذ بلغ أبو عليّ شأناً عظيماً.

ثقافته:

يعدّ أبو عليّ الفارسيّ أحد الأفضاذ الذين شاركوا في إرساء بنيان اللّغة العربيّة، بعد أن أجمع أهل العلم الأكابر على إمامته وتبحّره في أصول العربيّة وفروعها، ويذكر تلميذه ابن جنّي أن أبا عليّ لم يتفوّق بالعربيّة فحسب بل تفوّق بالفارسيّة أيضاً؛ إذ قال عنه: "إنّ العجم العلماء بلغة العرب وإن لم يكونوا علماء بلغة العجم، فإنّ قواهم في العربيّة تؤيّد معرفتهم بالعجميّة، وتؤنسهم بها، وتزيد في تنبيههم على أحوالها؛ لاشتراك العلوم اللّغويّة واشتباكها وتراكمها إلى الغاية الجامعة لمعانيها، ولم نرَ أحداً من أشتاخنا فيها كأبي حاتم، وبندار، وأبي عليّ"^(٣).

وانتقل أبي عليّ الفارسيّ إلى بغداد في السنّة السابعة بعد الثلاثمئة من الهجرة مكّنه من الاتّصال بالأعلام من شيوخ العربيّة، فقد التقى بأبي إسحاق الزجّاج (ت ٣١١هـ)، وأبي بكر السّراج (ت ٣١٦هـ)^(٤)، وأبي بكر بن الخياط (ت ٣٢٠هـ) الذي كان يخلط بين مذهبي البصرة والكوفة^(٥)، وأبي بكر مبرمان

(١) ينظر: معجم الادباء: ٨١١/٢.

(٢) وفيات الأعيان: ٨٠ / ٢.

(٣) الخصائص: ٢٤٣/١.

(٤) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٢٣٢.

(٥) ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللّغة: ٢٥٢.

(ت ٣٢٦هـ) النحوي^(١)، وزادته هذه اللقاءات العلميّة تبحراً في اللّغة والنحو وسائر علوم العربيّة، وتأثّر بسيبويه (ت ١٨٠هـ) وكتابه بعد أن قرأ الكتاب قراءة فاحصةً وواعيةً، حتّى أنّه استعمل بعض ألفاظ سيبويه^(٢)، ومن هذه الألفاظ (زعم) التي استعملها سيبويه غالباً بمعنى (قال) أو لتعريف الآراء المرويّة، وقد استعملها الفارسيّ كثيراً ومن ذلك قوله: "ومن زعم أنّ "أعجمين" جمع "أعجم" فقد غلط؛ لأن نحو "أعجم" لا يُجمع بالواو والنون"^(٣)، وخير دليل على ثقافة الفارسيّ الواسعة هي مصنّفاته التي بين أيدينا؛ فهي مستودع زاخر تتجلّى فيها سعة اطلاع أبي عليّ الفارسيّ، أمّا ثقافته في علوم القرآن والقراءات القرآنيّة والحديث فكانت واضحةً في كتابيّهِ (الحجّة للقراء السبعة)، و(الإغفال).

آثاره:

خلف أبو عليّ ثروةً علميّةً هائلةً وكان حسن التّأليف، وقد اختلف المؤرّخون في ذكر مؤلّفاته، فذكر الدّكتور عبد الفتاح شلبي ثلاثة وثلاثين مؤلّفاً^(٤)، وذكر صلاح الدين عبد الله السّكاوي اثنين وأربعين مؤلّفاً^(٥)، وبعضهم اقتصر على ذكر اثنين أو واحد، ويمكن أن نصنّف هذه المؤلّفات إلى صنفين:

(١) ينظر: معجم الأدباء: ٢/ ٨١١.

(٢) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: ١٢٩.

(٣) شرح الأبيات المشكّلة الإعراب: ١٨٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٧، ١٤٨.

(٥) ينظر: المسائل البغداديات: ٢٤، ٣٠، والفهرست: ٩٥.

أولاً- المؤلفات التي وصلت إلينا:

١- الإغفال فيما أغفله الزّجاج من المعاني في تفسير القرآن الكريم^(١):

تناول فيه أبو عليّ الفارسيّ المسائل التي أخطأ فيها الزّجاج في كتابه (معاني القرآن)، وقد حقّقه مُحَمَّدٌ حسن إسماعيل في كلية الآداب جامعة عين الشّمس سنة (١٩٧٤م)، وحقّقه الدّكتور عبد الله بن عمر الحاجّ إبراهيم، صدرت عن المجمع الثّقافيّ في أبو ضبي سنة (٢٠٠٣م).

٢- التّعليقة على كتاب سيبويه^(٢):

شروح أملاها أبو عليّ الفارسيّ على كتاب سيبويه فأفاض القول فيها تارة، واقتضب فيها تارة أخرى، وتارة يورد عنوان الباب من الكتاب^(٣)، حقّقتها الدّكتور عوض بن حمد القوزي في ستّة أسفار، وخصّص بعض الخامس والسادس للفهارس، وقد صدرت عن مطبعة الأمانة بالقاهرة (١٩٩٠م - ١٩٩٦م).

٣- الإيضاح العضديّ^(٤):

وهو كتاب نحويّ عمله أبو عليّ الفارسيّ لعضد الدّولة البويهية، في المدة التي أقام فيها أبو عليّ في شيراز (٣٤٨-٣٦٨هـ). وأبو عليّ حين ألفه لعضد الدّولة قال له: "ما زدت على ما أعرف شيئاً، وإنّما يصلح للصّبيان؛ فمضى أبو عليّ وصنّف "النّكّلة" وحملها إليه. فلمّا وقف عليها عضد الدّولة قال: غضب الشّيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو"^(٥). وقد حقّق كتاب (الإيضاح) الدّكتور حسن شاذلي فرهود،

(١) ينظر: تاريخ العلماء النّحويّين: ٢٧، ومعجم الأدباء: ٨١٤/٢.

(٢) ينظر: الأعلام: ١٨٠ / ٢.

(٣) ينظر: التّعليقة على كتاب سيبويه: ١٣/١.

(٤) ينظر: تاريخ العلماء النّحويّين: ٢٧، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٢٣٣، ومعجم

الأدباء: ٨١٣ / ٢.

(٥) معجم الأدباء: ٨١٣ / ٢.

في القاهرة (١٩٦٩م)، وحقّقه الدّكتور كاظم بحر المرجان في طبعتين: الأولى: في (١٩٨٧م)، والثّانية: في (١٩٩٦م).

٤- التكملة^(١):

يمثّل الجزء التّصريفيّ من كتاب الإيضاح، طبع بتحقيق الدّكتور حسن شاذلي فرهود بالرياض (١٤٠١هـ-١٩٨١م)، وطُبع بتحقيق الدّكتور كاظم بحر المرجان لنيل (درجة الماجستير) من جامعة القاهرة سنة (١٩٧٢م).

٥- الحجة للقراء السبعة^(٢):

ألّفه أبو عليّ الفارسيّ لتوجيه القراءات السّبع التي أوردها ابن مجاهد في كتابه (السّبعة)؛ إذ قال الفارسيّ في مقدّمة الكتاب: "أمّا بعد: أطال الله بقاء مولانا الملك السيّد الأجلّ المنصور، وليّ النّعم، عضد الدّولة، وتاج الملّة، وأدام له العزّ والبسطة والسّلطان، وأيدّه بالتّوفيق والتّسديد، وعضدّه بالنّصر والتمكين، فإنّ هذا كتاب نذكر فيه وجوه قراءات القراء الذين ثبتت قراءاتهم في كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن العبّاس بن مجاهد رحمه الله المترجم بمعرفة قراءات أهل الأمصار بالحجاز والعراق والشّام، بعد أن تقدّم ذكر كلّ حرف من ذلك على حسب ما رواه، وأخذنا عنه"^(٣)، وقد حقّقه الأستاذ عليّ النّجديّ والدّكتور عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، طبعته الهيئة المصريّة العامّة للكتاب؛ سنة (١٩٨٣م)، ثمّ حقّقه: بدر الدّين قهوجي وبشير جويّجاتي، وطبع سنة (١٩٩١م)، باسم (الحجة للقراء السّبعة أئمة الأمصار بالحجاز والشّام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد).

(١) ينظر: نزّهة الألباء في طبقات الأدباء ٢٣٣، ومعجم الأدباء: ٢/ ٨١٣.

(٢) ينظر: تاريخ العلماء النّحويّين: ٢٧، ونزّهة الألباء في طبقات الأدباء: ٢٣٣.

(٣) الحجة للقراء السّبعة: ١/ ١٣.

٦- شرح الأبيات المشكّلة الإعراب أو كتاب الشعر^(١):

كتاب نحو وصرف ومعان، قام أبو عليّ بتحليل وتعليل مشكلات الشعر فيه، وحقّقه الدكتور عليّ جابر المنصوريّ، ونشر في مجلة المورد^(٢)، وحقّقه الدكتور حسن هنداويّ في دمشق (١٩٨٧م).

٧- أقسام الأخبار في المعاني^(٣):

حقّقه الدكتور عليّ جابر المنصوريّ ونشره في مجلة المورد^(٤) وأبو عليّ الفارسيّ بحث فيه عن أنواع الأخبار.

٨- المسائل البصريّات^(٥):

هي مسائل في الصّرف والنّحو ومعاني الشعر، يغلب عليها المسائل اللّغويّة، أملاها في جامع البصرة، والكتاب من تحقيق: محسن الخرابة في جامعة دمشق؛ إذ نال بها (درجة الماجستير) سنة (١٩٧٨م). ثمّ حقّق هذه المسائل الدكتور محمّد الشّاظر أحمد محمّد أحمد في مطبعة المدني في مصر (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)^(٦).

٩- المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديّات^(٧):

مجموعة مسائل متفرّقة في النّحو والصّرف واللّغة، ألفها الفارسيّ عند إقامته في بغداد، يغلب عليها الاصطلاحات البصريّة، علّقها أبو عليّ الفارسيّ في

(١) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٢٣٣.

(٢) ينظر: مجلة المورد، المجلّد التّاسع، العدد الأوّل، سنة ١٩٨٠م: ٣١٧.

(٣) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: ٥٦٩، ٥٦٢.

(٤) ينظر: مجلة المورد، المجلّد السّابع، العدد الثّالث لسنة ١٩٧٨م، بغداد: ٢٠١، ٢٠٢.

(٥) ينظر: معجم الأدباء: ٨١٤/٢، والأعلام: ١٨٠/٢.

(٦) ينظر: ابن يعيش النّحويّ: ٨٣٧.

(٧) المصدر نفسه، وتاريخ العلماء النّحويّين: ٢٧، ومعجم الأدباء: ٨١٤/٢.

المسجد المعلق في الكرخ ببغداد سنة (٣١٨هـ) ونشرها الدكتور صلاح عبد الله السنكاوي، وطبع في مطبعة العاني في بغداد.

١٠- المسائل الحليّات^(١):

مسائل متفرقة في العربيّة وقعت في حلب في المدّة التي أقام فيها في كنف سيف الدولة الحمدانيّ، وحققها الدكتور حسن هنداوي وصدرت عن دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت سنة (١٤٠٧هـ)^(٢).

١١- المسائل العضديّات:

مجموعة من المسائل المتفرقة في علوم العربيّة، ألّفها أبو عليّ الفارسيّ لعضد الدولة، وسلف أنّ أبا عليّ قد ألّف له (الإيضاح)، وقد نُشرت مرتين بتحقيقين، الأولى: حققها شيخ الرّاشد وصدرت في دمشق (١٩٨٦م)^(٣)، والثّانية: حققها الدكتور عليّ جابر المنصوريّ، وصدرت في بيروت (١٤٠٦هـ)^(٤).

١٢- المسائل الشيرازيّات^(٥):

مسائل نحويّة وصرفيّة ولغويّة، أجاب عنها الفارسيّ حين إقامته في شيراز في المدّة التي أقام فيها في كنف عضد الدولة في شيراز (٣٤٨-٣٦٨هـ)، حققها: الدكتور عليّ جابر المنصوريّ لنيل (درجة الدكتوراه) من كلية الآداب، جامعة عين الشّمس (١٣٩٦هـ-١٩٧٦م)، ثمّ حققها الدكتور حسن هنداوي، وصدرت عن دار كنوز اشبيليا في السّعوديّة، الرياض (١٤٢٤هـ _ ٢٠٠٤م).

(١) ينظر: معجم الأدباء: ٨١٤/٢، وبغية الطّلب في تاريخ حلب: ٢٢٦٦، والأعلام: الزّركليّ: ١٨٠/٢.

(٢) ينظر: اللّحة في شرح المُلحة: ١٠٣٠.

(٣) ينظر: ابن يعيش النّحويّ: ٨٣٧.

(٤) ينظر: اللّحة في شرح المُلحة: ١٠٣٠.

(٥) ينظر: معجم الأدباء: ٨١٤/٢، والأعلام: الزّركليّ: ١٨٠/٢.

١٣- المسائل العسكريّات^(١):

سمّيت نسبة إلى البلد الذي أُمليت فيه، وهو عسكر مُكرم في إيران، وتشمل العسكريّات على أربعة أبواب:

الأوّل: باب علم الكلم من العربيّة.

الثاني: باب ما انتلف من هذه الألفاظ الثلاثة، الاسم، والفعل، والحرف.

الثالث: باب ما كان شاذّاً من كلامهم.

الرابع: باب الإعراب والبناء.

ونشرت ثلاث مرّات:

الأولى: بتحقيق الأستاذ إسماعيل أحمد عمايرة، وصدرت في عمان (١٩٨١م)^(٢).

والثّانية: بتحقيق الدّكتور مُحَمَّد الشّاظر أحمد مُحَمَّد، صدرت في القاهرة (١٩٨٢م).

والثّالثة: حقّقها الدّكتور عليّ جابر المنصوريّ، وصدرت في بغداد (١٩٨٢م)، ودار الثقافة (٢٠٠٢م).

١٤- المسائل المنثورة^(٣):

مسائل تناول بعضها التّعليق على كتاب (الفرخ) لأبي عمر صالح بن إسحاق الجرمي (ت ٢٢٥هـ)، وتناول في بعضها الآخر مسائل واشكالات طرحت عليه، ولهذا الكتاب تحقيقان: الأولى: حقّقها الدّكتور مصطفى الحدري، وصدرت في دمشق (١٩٨٦م)^(٤)، والثّانية: حقّقها: الدّكتور شريف النّجار، وصدرت في عمان (٢٠٠٤م).

(١) معجم الأدباء: ٢/ ٨١٤.

(٢) ينظر: ابن يعيش النّحويّ: ٨٣٧.

(٣) ينظر: معجم الأدباء: ٢/ ٨١٤.

(٤) ينظر: ابن يعيش النّحويّ: ٨٣٧.

١٥ — التذكرة^(١):

كتاب ضخم يقع في عدّة مجلّدات، وقد حدّدها البعض بعشرين مجلّدًا^(٢)، وصفه ابن العديم بقوله: "كتاب عزيز، كثير الفائدة، تكلم فيه على معاني آيات من القرآن، وأحاديث عن النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم) ومعاني أبيات من أشعار العرب، ومسائل من النّحو والتّصريف. أبدع فيه وهو كثير الفائدة"^(٣)، واختصره ابن جني في كتاب اسماء (مختار تذكرة أبي عليّ وتهذيبها)، ويحوي مسائل متفرّقة في النّحو، والصّرف، واللّغة، والعروض^(٤).

أمّا المؤلّفات التي لم تصل إلينا فهي كثيرة ولا تزال مفقودة لأسباب؛ منها: إمّا أن تكون قد اندرست فيما اندرس من تراث الأئمّة؛ وإمّا أن تكون في مكتبات لم تحسن فهرستها، ولم تحقّق؛ إذ لم يُفهرس منها إلّا العنوان الأوّل، ومن هذه المؤلّفات

١ — أبيات الإعراب^(٥).

٢ — أبيات المعاني^(٦).

٣ — جواهر النّحو^(٧).

(١) ينظر: تاريخ العلماء النحويّين: ٢٧، ومعجم الأدباء: ٨١٤/٢.

(٢) ينظر: الأعلام: الزركلي: ٢/ ١٨٠.

(٣) بغية الطّلب في تاريخ حلب: ٢٢٦٦.

(٤) مختار تذكرة أبي عليّ الفارسيّ وتهذيبها: حقق هذا الاختصار د. حسين أحمد بو عبّاس، كلية الآداب، جامعة الكويت، طبع في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ٢٠١٠م.

(٥) ينظر: معجم الأدباء: ٨١٤/٢.

(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٧) ينظر: تاريخ الأدب العربيّ: ١٩٣/٢.

- ٤- الأهوازيات^(١).
- ٥- الإيضاح الشعريّ^(٢).
- ٦- الأوّلّيات في النّحو^(٣).
- ٧- التّتبّع لكلام أبي عليّ الجبائيّ في التفسير^(٤).
- ٨- التّرجمة^(٥).
- ٩- الدمشقيّة^(٦).
- ١٠- الحروف^(٧).
- ١١- الذهبيّات^(٨).
- ١٢- العوامل المائة^(٩).
- ١٣- شرح الأسماء والصفات^(١٠).
- ١٤- القصريّات^(١١).
- ١٥- المسائل القمستانيّات^(١٢).

-
- (١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ١ / ١٥.
 - (٢) ينظر: معجم الأدباء: ٢ / ٨١٤.
 - (٣) ينظر: تاريخ الأدب العربيّ: ٢ / ١٩٣.
 - (٤) ينظر: معجم الأدباء: ٢ / ٨١٤.
 - (٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
 - (٦) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
 - (٧) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٤٠.
 - (٨) ينظر: إنباه الرّواة على أنباء النّحاة: ١ / ٣٠٩.
 - (٩) ينظر: وفيات الأعيان: ٢ / ٨١.
 - (١٠) ينظر: إنباه الرّواة على أنباء النّحاة: ٢ / ٢٩٦.
 - (١١) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٣٠٩، ومعجم الأدباء: ٢ / ٨١٤.
 - (١٢) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل البصريّات): ٩ / ٩.

- ١٦- المسائل المصلّحة من كتاب ابن السّراج^(١).
- ١٧- المسائل الكرمانيّة^(٢).
- ١٨- المسائل المجلسيّات^(٣).
- ١٩- مختصر عوامل الإعراب^(٤).
- ٢٠- نقض الهاذور^(٥).
- ٢١- تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٦]^(٦).
- ٢٢- شرح الأسماء والصّفات^(٧).
- ٢٣- المسائل الهيئيّات^(٨).
- ٢٤- مقاصد ذوي الألباب في العمل بالاصطرلاب^(٩).
- ٢٥- كتاب القدّ^(١٠).
- ٢٦- المقصور والممدود^(١١).
- ٢٧- صدر في المعتلات^(١٢).
- ٢٨- المبسوط^(١).

(١) ينظر: معجم الأدباء: ٢ / ٨١٤.

(٢) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النّحاة: ١ / ٣٠٩.

(٣) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل البصريّات): ١ / ٨.

(٤) ينظر: الفهرست: ٩٥ ، ومعجم الأدباء: ٢ / ٨١٤.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٨١٤ ، وإنباه الرواة على أنباه النّحاة: ١ / ٣٠٩.

(٦) معجم الأدباء: ٢ / ٨١٤.

(٧) إنباه الرواة: ١ / ٣٠٩.

(٨) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: ١٤٨.

(٩) تاريخ الأدب العربيّ: ٢ / ١٩٣.

(١٠) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النّحاة: ٢ / ٣٣٧.

(١١) ينظر: نزّهة الألباء في طبقات الأدباء: ٢٣٣ ، ومعجم الأدباء: ٢ / ٨١٣.

(١٢) ينظر: أعيان الشّيعة: ٥ / ١١.

مكائنه العلميّة:

أبو عليّ الفارسيّ من أفذاذ اللّغة العربيّة، انماز بالغزارة العلميّة الدافقة، والقدرة الذهنيّة الفائقة، وكان موسوعة علميّة في عصره؛ إذ كانت منزلته كمنزلة سيّويه؛ فقال عنه أبو طالب العبديّ (ت ٤٠٦هـ): "ليس بين سيّويه وأبي عليّ أبصر بالنحو من أبي عليّ. وكان بعض تلامذته يفضّله على المبرّد" (٢). وقال عنه التّوخي (ت ٣٨٤هـ): "وعلت منزلته في النّحو حتّى قال قوم من تلامذته هو فوق المبرّد، وأعلم منه، وصنّف كتبًا عجيبة حسنة لم يسبق إلى مثلها، واشتهر ذكره في الآفاق، وبرع له غلمان حذاق مثل عثمان بن جنّي، وعليّ بن عيسى الشّيرازيّ، وغيرهما، وخدم الملوك ونفق عليهم، وتقّدّم عند عضد الدّولة، فسمعت أبي يقول: سمعت عضد الدّولة يقول: أنا غلام أبي عليّ النّحويّ في النّحو" (٣). وبهذا فقد برزت مكائنه العلميّة بين علماء اللّغة، وزادت شهرته الآفاق.

مذهبه النّحويّ:

أصحاب الطّبقات يجعلون أبا عليّ الفارسيّ بين أعلام المدرسة البصريّة، فالزّبيديّ (ت ٣٧٩هـ) جعله من الطّبقة العاشرة (٤) من النّحويّين البصريّين، أما المحدثون فنجدهم قد اختلفوا في مذهبه النّحويّ، فذهب بعضهم إلى أنّه من اتباع المدرسة البصريّة، وذهب بعضهم الآخر إلى أنّه من المدرسة البغداديّة، وذهب الدّكتور شوقي ضيف (ت ٢٠٠٥م) إلى أنّ أبا عليّ الفارسيّ كان من بين نحاة بغداد؛ إذ قال: "وهو بذلك بغداديّ ينتخب من المدرستين ما يراه أولى بالاتباع، وإنّ غلب عليه النّزوع إلى المذهب البصريّ؛ لأنّه كان المذهب الذي حرّرت

(١) شرح الكافية الشّافية: ٢ / ٧٤٤.

(٢) الوافي بالوفيات: ١١ / ٢٩١.

(٣) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ١٤ / ٣٢٥.

(٤) ينظر: طبقات النّحويّين واللّغويّين: ١٢٠.

أصوله وفروعه وعلمه"^(١)، والذي ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف لا صحة له لأنّ الفارسيّ يذكر مصطلح البغداديين وخلافهم مع البصريين الذين يُطلق عليهم (أصحابنا)، ويردّ على أقوالهم ويناقشها، ومن ذلك قوله في باب ما كانت فاؤه همزة؛ إذ قال: "فإذا بُني منه افتعل قلت: ايتكلّ وايتمنّ فلا تدغم الياء في التاء، كما أدغمت اتعدّ واتسرّ، لأنّ الياء ليست بلازمة، وقد حكى بعضُ البغداديين فيه الإدغام وهو عندي على قياس قول أصحابنا خطأ"^(٢)، وذهب الدكتور عبد الفتاح شلبي إلى أنّ أبا عليّ الفارسيّ من المدرسة البصريّة، مستنداً إلى شدة تأثيره بسببويه، وانكبابه على الكتاب؛ فقال عنه: "أبو عليّ في زمنه كان إماماً بصريّاً مستقلاًّ بآرائه في النحو، وشيخاً لمدرسة قائمة بذاتها تلاميذها أنصاره ويقولون بقوله، ويستعينون بكلامه"^(٣). ونحن نؤيّد من ذهب إلى أنّ أبا عليّ الفارسيّ بصريّ المذهب، وذلك لكثرة قوله لمصطلح (أصحابنا) في مصنفاته والذي يقصد به البصريين، وتأثره الواضح أيضاً بكتاب سببويه؛ إذ لا يكاد يخلو كتاب من كتب الفارسيّ من أقوال وآراء سببويه، فضلاً عن ذلك تصريح أبي عليّ الفارسيّ على أنّه من البصريين، وذلك بقوله: "قولهم (شاء) الذي قال عنه سببويه، وأمّا [اللام] منقلبة عن حرف لين، والقياس أنّ تكون عن الواو على مذهبه؛ لأنّه يذهب إلى أنّ انقلاب الألف عن الواو في موضع العين أكثر من انقلابها عن الياء... فإن قلت: هلا جعل اللام همزة، ولم يجعلها منقلبة لما في الحكم بانقلابها من توالي إعلالين... قيل: إنّما اختار ذلك عندنا لأنّ القول بأنّها همزة أصل غير منقلبة

(١) المدارس النحويّة: ٢٥٧.

(٢) التكملة: ٥٧٣.

(٣) أبو عليّ الفارسيّ: ١٠٧.

يؤدّي إلى أن يحكم فيه بشذوذ^(١)؛ إذ ذكر كلمة (عندنا) وهذا دليل على أنه من المذهب البصريّ.

شيوخه:

من جلّ العلماء الذين أخذ عنهم أبو عليّ الفارسيّ علومه ومادّته اللغويّة وحذا حذوهم؛ هم:

- ١- أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجّاج (ت ٣١١هـ)^(٢).
- ٢- أبو الحسن عليّ بن سليمان المعروف بالأخفش الصغير (ت ٣١٥هـ)^(٣).
- ٣- أبو بكر محمّد بن السريّ البغداديّ ابن السّرّاج (ت ٣١٦هـ)^(٤).
- ٤- أبو بكر محمّد بن أحمد بن منصور بن الخياط (ت ٣٢٠هـ)^(٥).
- ٥- أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ)^(٦).
- ٦- أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)^(٧).
- ٧- أبو بكر محمّد بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن إسماعيل بن مبرمان (ت ٣٤٥هـ)^(٨).

تلاميذه:

ومن تلاميذه الذين نهلوا العلم عنه هم:

- (١) موسوعة المسائل (المسائل الشيرازيّات): ٢/ ٢٤٠.
- (٢) ينظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة: ١٩٧/١.
- (٣) ينظر: تاريخ العلماء النحويّين: ٢٦، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٢٣٢.
- (٤) ينظر: معجم الأدباء: ٨١١/٢.
- (٥) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٢٣٢.
- (٦) ينظر: الإغفال: ٣١٢/١.
- (٧) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: ١٢٣.
- (٨) ينظر: معجم الأدباء: ٨١١/٢.

- ١- أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت ٣٩٢هـ) ^(١).
- ٢- أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (ت ٣٩٨هـ) ^(٢).
- ٣- عبد الباقي بن مُحمّد بن الحسن (ت ٤٠٠هـ) ^(٣).
- ٤- أبو طالب أحمد بن بكر العبديّ (ت ٤٠٦هـ) ^(٤).
- ٥- عليّ بن عبيد الله السّمسميّ (ت ٤١٥هـ) ^(٥).
- ٦- عليّ بن عبيد الله الدّققيّ (ت ٤١٥هـ) ^(٦).
- ٧- أبو الحسن عليّ بن عيسى الرّبّعيّ (ت ٤٢٠هـ) ^(٧).
- ٨- أبو الحسين محمّد بن الحسن بن مُحمّد بن عبد الوارث (ت ٤٢١هـ) ^(٨).

^(١) ينظر: تاريخ العلماء النّحويّين: ٢٧.

^(٢) ينظر: معجم الأدباء: ٦٥٦/٢.

^(٣) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: ١٣٤.

^(٤) ينظر: تاريخ العلماء النّحويّين: ٢٧، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٢٣٢.

^(٥) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: ١٣٥.

^(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٦.

^(٧) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٢٣٢، ومعجم الأدباء: ٨١٢/٢.

^(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥١.

ثانياً: مآخذ أبي عليّ الفارسيّ على العلماء

يُمثِّلُ أسلوب أبي عليّ الفارسيّ في النِّقْدِ نموذجاً مُتقدِّماً من التَّحْلِيلِ اللُّغَوِيِّ في القرن الرَّابِعَ لِلهجْرة؛ إذ يَجْمَعُ بين العُمُقِ النَّظَرِيِّ والدَّقَّةِ العِلْمِيَّةِ والصَّرَافَةِ المَنهجِيَّةِ، فقد بنى اعتراضاته ومآخذه على العلماء — سواء من سبقوه من أئمَّة البَصْرَةِ والكُوفَةِ أو من عاصروه، على الأصولِ والأحكام؛ ومن هذه الأصول والأحكام:

١_ السَّماع والقياس.

٢_ مراعاة المعنى.

٣_ الاحتجاج العقليّ.

٤_ التعليل.

فراه يعتمد السَّماع تارة، ويعتمد القياس تارة أخرى، ويستعمل الأدلَّة العقلِيَّة، والتعليل وهكذا. وتمثَّلت مآخذه في اتجاهين:

أحدهما: مآخذ صريحة، وتكونُ باستعمالِهِ مُصطلحاتٍ تدلُّ على النِّقْدِ والمُؤاخَذَةِ؛ وهي: القُبْح، والفساد، والدَّفْع، والخطأ، والإنكار، والسَّهْو، والبعيد، والادعاء، وعدم الاستقامة، وليس الأمر عندنا على ما قال، ولم يكن الأمر في ذلك دلالة على صحَّة قوله^(١).

والثَّاني: مآخذ ضمنيَّة؛ إذ تتَّضح من خلال السِّياق، مثلاً يعرض مسألة ما، ثمَّ يعرض رأي عالم آخر، ثمَّ يقوم بتأييد رأي وتضعيف الآخر.

نلاحظ أنَّ أبا عليّ الفارسيّ قد أخذ علماء القرن الثَّاني للهجرة، وعلماء القرن الثَّالث للهجرة، وعلماء القرن الرَّابِع للهجرة، بالإضافة إلى مآخذه على

(١) ينظر: مآخذ أبي عليّ النُّحويّ على من سبقه: ١٨.

جماعة البغداديين، ومآخذ على أقوامٍ لم يصرح بأسمائهم، مثل: العامة، وأهل التأويل، وأهل النحو.

وهذا يدلّ على شخصيته العلميّة، وفطرته اللغويّة الرّاسخة، وإحاطته بدقائق العلوم.

ومن العلماء الذين أخذهم أبو عليّ الفارسيّ:

١- الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت ١٧٥هـ):

معلومٌ أنّه من أشهر علماء القرن الثاني للهجرة؛ وقد أخذ مؤاخذه صريحة، ووصف قوله بالفساد، في لفظة (مرعزاء)، إذ صرّح الخليل في كتابه (العين) بأصلية الميم، بينما ذكر سيبويه أنّ الميم زائدة^(١)؛ وقال الفارسيّ إنّ صاحب العين ذكر قولاً خالف فيه سيبويه، ونحن نذكر ما قال ونبيّن فساده، وقال أبو عليّ في ذلك: "أمّا (مرعزاء) وإن جاء على مثال يكون عليه الأصول نحو: طرّمساء، فإنّك تحكم بزيادة الميم منها لقولهم: مرعزى، وإنّ هذا البناء لا يكون على مثاله الأصول، فالميم في (مرعزاء) قد ثبتت زيادتها من قولهم: مرعزى لأنّ التي في (مرعزاء) هي التي في (مرعزى) الثابتة زيادتها. ولو حكمت بأنّ الميم في (مرعزاء) أصلٌ لموافقتها أبنية الأصول. لحكمت في التاء من (ترتب) أنّها أصلٌ لموافقتها بناء (برثن)... وذكر صاحب (العين) في (مرعزاً) أنّها (فعللى) وليس (بمفعلى) قال: وهو مثل: شِفْصَلَى، قلت: ووزنه بهذا لا يصحّ"^(٢)، وذهب الأستاذ الدكتور نعيم سلمان البدريّ إلى أنّ الميم أصلية، وذلك بقوله: "الميم في (مرعزى) و (مرعزاء) أصليةٌ وأنّها ليست زائدة لقولهم: ثوبٌ مُمرعزٌ فإنّ الميم الثانية في (مرعز) هي التي في (مرعزاء) ولا يُمكن القولُ بزيادتها في (ممرعز) لأنّ ذلك

(١) ينظر: الكتاب: ٣٠٩/٤.

(٢) المسائل البغداديات: ٩٩، ١٠٠.

يعني أن تكون اللفظة على وزن (مُفَعَّل) وذلك ما لا يقل به أحد من اللّغويين^(١)، وهنا الفارسيّ قد آخذه مؤاخذه صريحة وجاء بأمثلة مشابهة للفظه (مرعزاء).

٢- سيبويه (١٨٠هـ):

كان لسيبويه مكانة خاصّة عند الفارسيّ، إذ استقى منه مانتته اللّغويّة، ولم يؤاخذه مؤاخذه صريحة، وإنّما اكتفى باستعمال لفظ (أقوى)، وذلك حول استعمال لفظة (مهما)؛ إذ ذهب سيبويه إلى أنّ أصلها (مه) التي هي بمعنى (الكفّ)، وضُمّت إليها (ما) التي للشرط والجزاء، فيكون تقدير قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ عَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، بمعنى: اكفّ ما تأتينا به من آية، وهذا يلزم أن يكون معنى (مهما) أينما تأتي تكون بمعنى (الكفّ والأمر بالإمساك)، بينما ذهب الخليل إلى أنّ أصل لفظة (مهما) هو (ما) وأدخلت عليها (ما)، وأبدل الألف كراهية التقاء الساكنين، وأنّها لا تأتي دائماً بمعنى (الكفّ)، وقال أبو عليّ الفارسيّ إنّ رأي الخليل عندي (أقوى)، وممّا يؤكّد قول الخليل ما قاله أبو زيد، وابن الأعرابي^(٢):

مهما لي الليلة مهما ليّه أودى بنعليّ وسرباليّه

فاستفهم بـ (مهما) في هذا البيت كما يُستفهم بـ (أين)^(٣).

٣- أبو زكريا يحيى بن الفراء (٢٠٧هـ):

من أشهر علماء القرن الثالث للهجرة، آخذه أبو عليّ الفارسيّ، وذلك في لفظة (النسيان)، التي في قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخْ مِنْ عَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] ، ذكر الفراء أنّ النسيان جاء على وجهين، الأوّل: على التّرك، أي نتركها ولا

(١) كتاب العين في ضوء النّقد اللّغويّ: ١٩٠، ١٩١.

(٢) البيت في نوادر أبي زيد ونسبه إلى عمرو بن ملقط (جاهليّ)، ينظر: النوادر في اللّغة لأبي زيد: ٢٦٧، وخزانة الأدب: ٥٢٤/٩.

(٣) ينظر: المسائل البغداديات: ٣١٤، ٣١٣، وينظر: الكتاب: ٥٩/٣.

ننسخها، كما في قوله تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ^{٦٧}﴾ [التوبة: ٦٧] أي: تركوه فتركهم، والثاني: من النسيان كما في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤]^(١)، فذهب الفارسيّ إلى أنّ القول الأوّل الذي على الترك (لا يستقيم)، بل هو من النسيان الذي ينافي الذكر، ألا ترى أنّ قوله تعالى: ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا^{٦٨}﴾ [البقرة: ١٠٦]، ومعناها: إنّنا إذا رفعنا الآية من جهة النسخ بآية، أو الإنشاء؛ نأتي بخير من الآية التي تُرفع وتُبدل على أحد هذين الوجهين، وليس المعنى: نأت بخير منها، أنّ النسخة أفضل من المنسوخة، ولكنّ أصلح لمن تعبد بها وأدعى لهم^(٢).

نلاحظ هنا أنّ أبا عليّ قد آخذ الفراء مؤاخذه صريحة، ووصف قوله بأنّه (لا يستقيم)؛ إذ استشهد بالآية الكريمة .

٤- أبو زيد الأنصاريّ (ت ٢١٥هـ):

من علماء القرن الثالث للهجرة، ومن المآخذ على أبي زيد؛ هو ما نقله عنه الفارسيّ بقوله إنّهُ حكى أبو زيد جمع (حياء) على (أحياء)^(٣)، جمع تكسير، وكذلك جمع (جواد) على (أجواد)، وذلك الجمع من القلّة، ولا يسوّع القياس عليه^(٤).

٥- عبد الملك بن قريب الأصمعيّ (ت ٢١٦هـ):

وهو من علماء القرن الثالث للهجرة، آخذه الفارسيّ وأنكر عليه قوله في لفظة (الكأس)؛ إذ إنّ الأصمعيّ أنكر أنّ يُقال للموت: كأس^(٥)، وأنّ أبا عليّ اعتدّ

(١) ينظر: معاني القرآن: الفراء: ٦٤، ٦٥/١.

(٢) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٣٤٤، ٣٤٣/١.

(٣) ينظر: لسان العرب: ١٠٨١/٢.

(٤) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل الحليّات): ٢٥٨.

(٥) ينظر: لسان العرب: ٣٨٠٢/٥.

بما يحيط باللفظ من معنى، واستشهد _أيضاً_ بما أنشده سيبويه من الشعر، وأنشد الأصمعي^(١):

مَنْ لَمْ يَمُتْ عِبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا الموتُ كأسٌ والمرءُ ذائقها
وقال: لا يُقالُ: للموتِ كأسٌ. فهذا الذي أنكره غيرُ مُنكَرٍ؛ لأنَّ سيبويه قد قال^(٢):

مَا أُرَجِيَّ بِالْعَيْشِ بَعْدَ نَدَامِي قد أراهم سُقُوا بِكَأْسِ حَلَاقٍ
فَحَلَاقُ: اسمُ المنيّةِ، وقد اُضْيِفَ (الكأسُ) إليها، إذا لا فرق بين اضافتها إليها وإلى الموتِ^(٣)، فالمؤاخذة هنا تتجلى في قول الفارسيّ: "فهذا الذي أنكره غير منكر"^(٤)، وقوّى ذلك بالاستشهاد بالشعر.

٦- ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ):

وهو من علماء القرن الثالث للهجرة، فقد آخذ الفارسيّ، وذلك لقوله بأنّ لفظة (المحال) في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ الْمَحَالِ﴾ [الرعد: ١٤] من (الحول) والميم زائدة، وإنّ بعض القراء لم يمله^(٥)، ورفض أبو عليّ هذا القول، وعدّه من الجهل وفيه ترك للقياس من وجهين: الأوّل: لو كان لفظ (المحال) من الحول لم تُعلّ العين كما لم تُعلّ في (المحور، والمشوّذ، والمِعْوَل)، ولم يجئ شيئاً مثل هذا معلّاً، والثاني: إنّ المصادر لا تكون على مفعّل، وأبو عليّ يرى أن المحال فعّال من المحلّ، وهو من شدة الزمن^(٦)، ومنه قول أبي منصور الأزهريّ (ت ٣٧٠هـ)

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت، ينظر: ديوانه: ١٧٢.

(٢) البيت للمهلهل بن ربيعة التغلبيّ، ينظر: ديوانه: ٥٨.

(٣) ينظر: التكملة: ٣٧٧، ٣٧٨.

(٤) المصدر نفسه: ٣٧٨، وينظر: مآخذ أبي عليّ النحويّ: ١١٨.

(٥) ينظر: غريب الحديث: ٢٢٦/١.

(٦) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل البصريّات): ١٤٥/١.

(ت ٣٧٠هـ) ؛ إذ قال: "وقول القتيبي أصل المحال الحيلة غلط فاحش، وأحسبه توهم أن ميم المحال ميم مفعّل وأنّها زائدة، وليس الأمر كما توهمه؛ لأنّ مفعلاً إذا كان من بنات الثلاثة فإنّه يجيء بإظهار الواو والياء مثل المزود والمروّد والمجول والمحول والمزِيل والمُعِير وما شاكلها، وإذا رأيت الحرف على مثال فعّال أوله ميم مكسورة فهي أصليّة، مثل ميم مهاد وملاك ومراس ومحال وما أشبهها"^(١)، فالمؤاخذه هنا صريحة فقد عَضَّدها القياس، وقول الأزهرى، واستعماله لفظ الجُهل.

٧- أبو العباس المبرّد (ت ٢٨٥هـ):

وهو من علماء القرن الثالث للهجرة، آخذه أبو عليّ الفارسيّ في لفظة (أبنون)، التي شذت عن القياس وجاءت على غير بناء المكبر، فقال أبو العباس المبرّد: "أبنون تصغيره تصغير أبناء بحذف الزيادة. وهذه الأشياء كلّها الأجود فيها أن تحقر على القياس، وليس شيء منها أزيل إلى شيء يجوز"^(٢)، وتوجيه المبرّد متباين كل التباين مع ما ذهب إليه سيبويه؛ إذ قال سيبويه: "ومما يحقر على غير بناء مكبره المستعمل في الكلام إنسان، تقول: أنيسان وفي بنون: أبنون، كأنهم حقروا إنسيان، وكأنهم حقروا أفعال نحو أعمى، وفعلوا هذه الأشياء لكثرة استعمالهم إيّاها في كلامهم، وهم مما يغيّرون الأكثر في كلامهم عن نظائره، وكما يجيء جمع الشيء على غير بنائه المستعمل. ومثل ذلك ليلة، تقول ليلية، كما قالوا: ليالٍ، وقولهم في رجلٍ رويجل؛ ونحو هذا"^(٣)، وقد أنكر أبو عليّ رأي المبرّد بناءً على هذا المسلك الذي بينه سيبويه؛ إذ قال: "القياس في هذه الأشياء قد

(١) تهذيب اللغة: ٦٢/٥.

(٢) موسوعة المسائل (المسائل البصريّات): ٨٠/١.

(٣) الكتاب: ٤٨٦/٣.

رفض بدلالة تركهم استعماله مع استعمالهم ما يوجب، فلا يجوز تحقير هذه الأشياء على القياس، وتحقيرها على القياس بمنزلة إعلال استحوذ وذا ولا يجوز^(١)، فـ(أُبَيُّون) ليس تصغير (أبناء) _ كما ذهب المبرد _ لأنّ (أبناء) تصغيره (أبيناء)، ولا هو تصغير (بنون)؛ لأنّ تصغير (بنون) هو (بُنُون)؛ لأنّك تصغر الواحد (بُنِيّ) ثمّ جمعه فيصير: (بُنُون)، فكأنّ قولهم (أُبَيُّون) على تقدير شيء غير (أبناء) ولا (بنين)، فالذي يستقيم التّقدير فيه هو أنّ (أُبَيُّون) في الأصل: (أُبَيّ) وتصغيره (أُبَيِّي) وجمعه (أُبَيُّون)، نحو: (أُعَيُّون)، و(أُبَيّ) لا يستعمل كما لم يستعمل (راجلاً) في معنى (رجل)، وإن كان قد صغروه على ذلك^(٢).

ومن الأمثلة الأخرى التي تُبرز موقف الفارسيّ في مناقشة آراء المبرّد وإنكارها، ما يتعلق بلفظة (الطّاغوت) الواردة في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ أَجْتَنَبُوا الطّٰغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾ [الزّمر: ١٧]؛ إذ قال المبرّد إنّها جمع^(٣)، بينما ذهب الفارسيّ إلى إنكار ذلك؛ إذ قال: "وليس الأمر عندنا على ما قال"^(٤)؛ لأنّ الطّاغوت مصدر كالرّغبوت، والرّهبوت، والملكوت، وهذه الأسماء مصادر وليست جموع، فكذلك (الطّاغوت) مفرد وليس جمع، والأصل فيه التّذكير كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النّساء: ٦٠]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ أَجْتَنَبُوا الطّٰغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾ [الزّمر: ١٧]، أنّث لأنّها على إرادة الآلهة التي عبدها، ثم يردف ذلك بمجيئه مذكراً في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الطّٰغُوتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وهذا

(١) موسوعة المسائل (المسائل البصريّات): ٨٠/١.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٩٧، ١٩٨/٤.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث: ٩٨، وينظر: التّكملة: ٣٩٦،

(٤) التّكملة: ٣٩٦.

الإفراد في موضع الجمع دلالة واضحة على أنه مصدر، ثم يحتجّ على صحّة ما ذهب إليه بقول الشاعر^(١):

... هُمْ بَيْنَنَا فَهُمْ رَضَى وَهُمْ عَدَلُ

فهنا جاء بالمصدر خبراً مفرداً مع أن المبتدأ ضمير يدل على الجمع (هم)، فأماً قراءة الحسن^(٢): "أولياءهم الطواغيت" فإنه جَمَعَ كما تجمع المصادر في نحو قوله^(٣):

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتَنْذَرُهُمْ مَا جَرَّبَ النَّاسُ مِنْ عَضِيٍّ وَتَضْرِيصِيٍّ

وهو من الطُّغَيَانِ وطغى، إلّا أن اللّام قُدِّمَتْ إلى موضع العين لما كان يلزم لاعتلالها من الحذف^(٤)، وقال سيبويه: "قأماً الطَّاغُونُ فهو اسمٌ واحدٌ مؤنثٌ، يقع على الجميع كهيئة للواحد"^(٥).

نلاحظ هنا أن أبا عليّ الفارسيّ قد استشهد بالقرآن الكريم، وقراءة الحسن البصريّ، والشعر، التي تدخل ضمن السّماع، لتأييد وتوجيه رأيه. والمؤاخذة صريحة لقوله (ليس الأمر عندنا).

٨- أبو إسحاق الزّجاج (ت ٣١١هـ):

وهو من علماء القرن الرابع للهجرة، ويعدّ كتاب (الإغفال) _ وهو المسائل المصلّحة من كتاب (معاني القرآن للزّجاج) _ صورة واضحة لمآخذ أبي عليّ

(١) جزء من عجز بيت لزهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان والحارث بن عوف وتمامه:

مَتَى يَشْتَجِرُ قَوْمٌ ثَقُلَ سِرَوَاتُهُمْ هُمْ بَيْنَنَا فَهُمْ رَضَى وَهُمْ عَدَلُ

ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى: ٤٩/١، والخصائص: ٢٠٢/٢.

(٢) ينظر: المحتسب: ١٣١/١.

(٣) البيت لجريير من قصيدة في هجاء القيم، ينظر: ديوانه: ٢٥١.

(٤) ينظر: التكملة: ٣٩٨، ٣٩٧، ٣٩٦، وينظر: المذكر والمؤنث: ٩٩.

(٥) الكتاب: ٢٤٠/٣.

الفارسيّ للزَّجَّاج؛ إذ أخذ مسائل شيخه الزَّجَّاج في كتابه معاني القرآن وذكر نصّها، وأبدى موضع المؤاخذه فيها، ثمّ عرض لها بالتفنيد والردّ والإصلاح. ومن المسائل التي آخذه فيها، هي دلالة لفظة (لَنُحَرِّقَنَّه) التي في قوله تعالى ﴿لَنُحَرِّقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنْسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا﴾ [طه: ٩٧] ، فقد حملها الزَّجَّاج على الحرق بالنار^(١)، بينما الفارسيّ استبعد ذلك؛ وذلك بقوله إنّ حمل "لَنُحَرِّقَنَّه" على الحرق بالنار (بعيد)؛ لأنّه لا يحتملُ الإحراق، ولكن من شدّد كان بمعنى مَنْ قال: لَنُحَرِّقَنَّه، بفعلٍ منه لا من الحريق^(٢). نرى الفارسيّ قد آخذه مؤاخذه صريحة، ووصفه بـ(البعيد).

ومن الأمثلة الأخرى على إنكار أبي عليّ ومؤاخذته للزَّجَّاج، وذلك في الكلام على أصل التاء، في (تَخَذْتُ) و(اتَّخَذْتُ) وذلك بقوله: "قال: في قوله تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧] ، فذهب الزَّجَّاج إلى أنّ أصل (تَخَذْتُ): أَخَذْتُ، وأصل (اتَّخَذْتُ): اتَّخَذْتُ^(٣)، فذهب الفارسيّ إلى أنّ كلام الزَّجَّاج لا دليل عليه، ولا حجة ولا فرق بينه وبين من قال: إنّ أصلها الياء، ثمّ أبدلت التاء منها، والذي قال: إنّ أصلها الواو، ثمّ أبدلت التاء منها، وكل هذه الوجوه لا خفاء في فسادها، لأنّ (تَخَذْتُ) فَعَلْتُ، و(أَخَذْتُ) فَعَلْتُ، وإذا أبدلنا حرفاً من الكلمة فإنّ هذا لا يُوجبُ تغييرَ بنائها وإزالتها عمّا كانت عليه، بل يجب أن يُحافظَ على البناء الأوّل، لكون ذلك أدلّ على أنّه قد أُبدل منه شيءٌ، ولا يُعتقد أنّه من بناء آخر وصياغة أخرى، وقال الأصمعيّ^(٤):

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣/٣٧٥.

(٢) ينظر: الإغفال: ٢/٤١٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣/٣٠٧.

(٤) البيت من قصيدة للمُتَّقِب العبدِيّ: ينظر: ديوانه: ٢٨٠.

وَقَدْ تَخَذَتْ رَجُلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيْفًا كَأَفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمُطَرَقِ^(١).

وذكر الزّجاجيّ أنّ أبا عمرو بن العلاء قد قرأ "لَتَخَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا" فسئل عنها فقال: هي لغة فصيحة^(٢)، ونحن نرجّح ما ذهب إليه الفارسيّ بأنّ النّاء أصلية؛ لأنّه لو كان (تَخَذَ) مبني من (أَخَذَ) لوجب أن يُقال: تَخَذَ بفتح الخاء لا كسرهما، وقال أبو زيد: تَخَذَ يَتَخَذُ تَخَذًا^(٣)، ونستنتج من هذا كلّه، إنّ المؤاخذه صريحة وذلك لقوله عبارة (فساد)، ونلاحظ أنّ الفارسيّ قد عضّد ذلك بالاستشهاد بالشّعر، وهو أحد أدلة السّماع.

ونذكر-أيضًا- مؤاخذه أخرى للفارسيّ؛ إذ أخذ الزّجاج في لفظة (معين) التي في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً وَآوَيْنَهُمَا إِلَى رِبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠]، فذهب الزّجاج إلى أنّ (المعن) في اللّغة هو الشّيء القليل، وذلك بقوله: "وقال بعضهم: يجوز أن يكون فعيلًا من المعن مشتقًا من الماعون". قال: "وهذا بعيد؛ لأنّ المعن في اللّغة الشّيء القليل، والماعون هو الزّكاة، وإنّما سمّيت الزّكاة بالشّيء القليل؛ لأنّه يؤخذ من المال ربع عُشره، وهو قليل من كثير"^(٤)، بينما أنكر أبو علي هذا القول وذهب إلى أنّ (المعن) في اللّغة هو السّهل الذي ينقاد ولا يعتاض؛ إذ قال: "ليس المعن في اللّغة الشّيء القليل عندي كما ذكره، ولكنّه السّهل الذي ينقاد ولا يعتاض". قال الأصمعيّ في قول النمر:

فإنّ ضياع مالك غير معن

...

(١) ينظر: الإغفال: ٣٩٦/٢، ٣٩٥.

(٢) ينظر: مجالس العلماء: ٢٥٥/١.

(٣) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٣١٨/١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ١٥/٤، والإغفال: ٤٨٤/٢.

أي: غير سهل^(١).

نلاحظ هنا أنّ أبا عليّ الفارسيّ قد استخدم أحد أدلّة السّماع وهو الشّعْر؛ وذلك لتأييد وتوثيق رأيه. والمؤاخذة صريحة؛ إذ وصفه بـ (ليس المعن الشّيء القليل عندي كما ذكر).

وآخذ الزّجاج- أيضاً- على قوله في جمع (أعجم) الذي في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَىٰ بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ﴾ [الشّعراء: ١٩٨] على (أعجمين)، ووصفه بـ (الخطأ)؛ قائلاً: " وإذا كان جمعُ هذا القبيل من الصّفة لا يجمع بالواو والنون في قول العرب والنحويّين، علّمت أنّ قول أبي إسحاق: "الأعجمين: جمعُ أعجم، والأنثى: عجماء خطأ بين"^(٢)، وبيّن الفارسيّ أنّ (أعجم) ممنوع من الصّرف بدليل وصفه كما في قول الشاعر^(٣):

يَأْوِي إِلَى حِزْقِ النَّعَامِ كَمَا أَوَتْ حِزْقَ ثَمَانِيَّةٍ لِأَعْجَمِ طُمُطَمٍ

وأيضاً بدليل دخول الألف واللام على (أعجم) في قولهم: زياد الأعجم مثلاً دخلت على أحمر^(٤)، فالصّفة على وزن (أفعل فعلاء) لا تجمع جمعاً مذكراً سالماً، وعليه فإنّ (أعجم) يُجمع على العُجم^(٥)، فالمؤاخذة هنا صريحة؛ إذ وصف قول الزّجاج بالخطأ، واستدلّ بقول العرب والنحويّين .

(١) الإغفال: ٢/ ٤٨٤، ٤٨٥، وعجز بيت النّمر بن تَوَلّب في ديوانه، وصدّره:

ضَيَّعْتُهُ فَأُلَامٌ فِيهِ

ينظر: ديوان النمر بن تولب العكلي: ١٣٤.

(٢) الإغفال: ٢/ ٤٩٨، ٤٩٩، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٠٢.

(٣) البيت لعنترة بن شداد العبسي، ديوان عنتره: ٢٠٠، ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٣٢٠.

(٤) ينظر: الإغفال: ٢/ ٤٩٨، ٤٩٧.

(٥) ينظر: لسان العرب: ٤/ ٢٨٢٥.

٩- مآخذ على البغداديين:

أبو عليّ الفارسيّ أخذهم مؤاخذه ضمنيّة؛ وذلك في باب ما أنت من الأسماء التي من غير لحاق علامة من هذه العلامات الثلاث به^(١)؛ إذ قال الفارسيّ إنّ (السّماء) التي تُظَلُّ الأرض مؤنّثة، بينما ذهب البغداديّون إلى أنّ (السّماء) إذا أريد بها المطر، فهي (مذكّر)، وقد جمع بعض البغداديين السّماء على (أفعلّة)، فقالوا: أسمية. وذكر أبو الحسن أنهم قالوا: أصابتنا سماءٌ ثمّ قالوا: ثلاثُ أسمية، فبنوه على (أفعلّة)، وهو مؤنّث، وبابه أفعل، مثل عناق وأعناق^(٢)، وقال: "وزعموا أنّ بعضهم قال: طحال وأطحل. وأنشد رؤبة:

إذا رمى مجهوله بالأجن

فكما جمع جنيناً على (أجن)، وكان حقّه (أجنة) كذلك جمع (سماء) على (أسمية) وكان حقّه (اسم). فعلى قول أبي الحسن يكون قولهم السّماء للمطر، تسميةً باسم السّماء لنزوله منها، كنحو تسميتهم المزايدة (راوية)، والفناء (عذرة). وعلى قول البغداديين كأنّه سمّي (سماء) لذلك. والوجه قول أبي الحسن لروايته التّأنيث فيها^(٣).

نلاحظ بعد ذلك أنّ أبا عليّ الفارسيّ تكمن مؤاخذه الضمّنيّة في موافقته لرأي أبي الحسن، بقوله: والوجه قول أبي الحسن لروايته التّأنيث فيها.

(١) ينظر: التكملة: ٣٦٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٨٦.

(٣) التكملة: ٣٨٧، ٣٨٦، و البيت لرؤبة في قصيدة يمدح فيها بلال بن أبي بردة، وروايته في الديوان (بالأجن):

إذا رمّت مجهوله بالأجن سرّين أو عاجوا بلا ملهّن

ينظر: مجموع أشعار العرب وديوان رؤبة: ١٦٢.

ومن المآخذ الأخرى على البغداديين؛ إذ إنهم ذهبوا إلى أنّ الهمزة في لفظة (شاء) بدلاً من الهاء، وذلك لقولهم (شويهات)، بينما ذهب أبو عليّ الفارسيّ إلى أنّ ذلك لا صحّة له؛ وذلك بقوله: "ومن البغداديين من يذهب إلى أنّ الهمزة في هذه الكلمة بدل من الهاء لقولهم شويهات لم يكن في ذلك دلالة على صحّة قوله؛ لأنّ شويهات تكون جمع (شاة) لا جمع (شاء)، فإذا أمكن ذلك سقط استدلاله"^(١)، والفارسيّ يوافق سيبويه الذي قرر فيما قبل أنّ همزة (شاء) منقلبة عن حرف لين، وإنّها من بنات الياءات أو الواوات^(٢)، ثمّ فصلّ الفارسيّ القول واستدلّ لذلك عبر الإجماع في النسب لهذه الكلمة، فقد قالوا (شاويّ) ولم يقولوا (شائيّ)؛ وهذه دلالة واضحة على ردّ الحرف الأصليّ للكلمة عند تصريف النسب إليها؛ لذا يرّد الفارسيّ قول البغداديين ويسقط استدلالهم ويثبت أنّ اللّام في (شاء) هي حرف لين ولا يكون هاء.

ونلاحظ أنّ المؤاخذه هنا صريحة، وذلك لقوله لم يكن في الأمر دلالة على صحّة قوله.

ومن الأمثلة الأخرى على مآخذ أبي عليّ للبغداديين، أنهم قد جمعوا (حياة) على (حيّ)^(٣)، بينما ذهب أبو عليّ إلى أنّ (حيّ) مصدر، وليس جمعاً؛ إذ يقول الفارسيّ إنّ بعض البغداديين زعموا أنّ قوله "حيّ" في قول العجاج^(٤):

كنا بها إذ الحياة حي

...

^(١) موسوعة المسائل (المسائل الشيرازيات): ٢: ٣٤٢.

^(٢) ينظر: الكتاب: ٤٦٠/٣.

^(٣) ينظر: شرح الأبيات المشكّلة الإعراب: ٣٥٥.

^(٤) عجز بيت من قصيدة العجاج ، صدره:

جَوَلَّ التُّرابِ فَهُوَ جَوْلَانِيٌّ

ينظر: ديوان العجاج: ٢٩٥.

هي جمع (حيّ)، مثل خشبة وخشب، وذهب الفارسيّ إلى أنّ الأمر لو كان كما قال لجاز في الفاء الضمّ والكسر كما جاز ذلك في (ليّ) جمع (ألوى)، فلما امتنع ذلك في (حيّ)، ولم يُعلم فيه إلّا الكسر، دلّ ذلك على أنّ الأمر كما ذكرناه من أنّه مصدر لا جمع^(١). والمؤاخذه هنا صريحة.

وكذلك ردّ على البغداديين ادغامهم الياء في التاء في مثل (ايّكل)، و(ايّمي)؛ إذ قال الفارسيّ هو عندي خطأ على قياس قول أصحابنا^(٢).

١٠- أقوام لم يصرح بأسمائهم:

وفي أحيان أخرى يؤاخذ أبو عليّ الفارسيّ أقوامًا لم يذكر أسماءهم؛ ومن هؤلاء: (العامّة)؛ إذ قال: "فأمّا قول العامّة أفيلة فليس بشيء لأنّ فعلًا لا يجمع على أفعلّة، وأمّا أفعلّة؛ فليست من أبنية الجمع"^(٣)، وبذلك يردّ أبو عليّ ما ذهب إليه عامّة الناس من القول الخارج عن القياس، فجمع (فيل) وهو ما كان على وزن (فعل) يأتي على وزنين: الأوّل (فعلّة) (فيلة)، نحو (قرّد، قرّدة)، والثاني: يأتي على (أفعل) نحو (جذع - أجداع)، وهذا على وفق القياس.

نلاحظ أنّ أبا عليّ آخذهم مؤاخذه ضمنيّة؛ إذ لم يستعمل أيّ لفظ من ألفاظ المؤاخذه الصريحة، فقط اكتفى بذكر أنّ قولهم ليس بشيء.

ونراه -أيضاً- يقول: (أهل التّأويل)؛ إذ أنكر عليهم زعمهم أنّ (القرآن) من قرنت الشيء بالشيء، وعدّه (سهوًا)؛ لأنّ (لام) الفعل من (قرأت) همزة، ومن (قرنت) نون، فالنون في (قرآن) ليست كالذي في (قرن)؛ لأنّها في (قرآن) زائدة، وفي (قرن) لام الفعل، ووجه الإشكال هو أنّه إذ خُفّفت (الهمزة) من لفظة (قرآن)

^(١) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل الشيرازيّات): ٢/٢٧١، ٢٧٠.

^(٢) ينظر: التكملة: ٥٧٣.

^(٣) موسوعة المسائل (المسائل العضديّات): ٢/ ١٠٤.

حُذفت، وأُقيت حدركتها على الساكن الذي قبلها، فيصبح لفظ (قرآن)؛ إذ كان مخفّف الهمزة مثل لفظة (فُعال) من (قرنت)، وهو ليس مثله^(١).

فأبو عليّ الفارسيّ هنا قد أخذ أهل التأويل مؤاخذه صريحة، واستعمل لفظ (السّهو).

وذكر أبو عليّ لفظ (أهل النحو) على جماعة لم يُصرّح بأسمائهم، وأنكر عليهم قولهم في لفظ (النّاس)؛ إذ قال إنّ أهل النحو قد اختلفوا في (النّاس)، فذهب بعضهم إلى أنّ (الألف) منقلبة عن حرف علّة، فقليل إنّها عن (واو)، وقيل عن (ياء)، استناداً إلى اشتقاق اللفظ من أصول مثل: (أنس، أو نوس، أو نسي)، بينما في المقابل، رأى فريق آخر أنّ (الألف) زائدة لا أصل لها في الجذر، وهذا هو القول الصّحيح بأنّ الكلمة فاؤها (همزة)، وعينها (نون)، ولامها (سين)، و(الألف) فيها زائدة، فأمّا من احتجّ منهم بأنّ (الألف) منقلبة عن (ياء) أو (واو) مع ما قام على فسادها في اللفظ، فهو ضعيف في المعنى؛ لأنّ (النّوس): تذبذب الشّيء وتدلّيه، وحمل (النّاس) على هذا المعنى ليس بسهل ولا قريب، ولو كانت من نسي، لدلّت على النسيان، وهذا القول لا يساعده ما عليه لفظ الإنسان من البنية^(٢).

ونرى أنّ أبا عليّ قد أخذهم مؤاخذه صريحة؛ إذ استعمل لفظ (فساد)، واعتمد الفارسيّ على التحليل الدقيق للقياس الصّرفيّ والمعنى اللّغويّ في أنّ واحد.

(١) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل الحليّات): ١ / ٣٨٧، ٣٨٨.

(٢) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل الحليّات): ١ / ٣٢٠، ٣١٩.

الفصل الأول

المنهج اللغوي عند أبي علي الفارسي

المبحث الأول: السماع

المبحث الثاني: القياس

المبحث الثالث: الاستشهادات

المبحث الأول

السمع

أولاً: السماع تعريفه وأقسامه

ما سُمِعَ عن العرب، ويمثّل السّماع الأصل في عملية الاستدلال وهو الأساس الأوّل الذي اعتمد عليه العلماء في تدوين اللّغة؛ لأنّهُ الطّريق الطّبيعيّ إلى معرفة كُنْه اللّغة وتبيّن خصائصها؛ لأنّ اللّغات في أصلها نقلية وأساس معرفتها ومعرفة خصائصها السّماع^(١)، ويُعدّ السّماع أصلًا من أصول اللّغة والنّحو وركنًا أساسيًا من أركانها، فقد عرفه أبو البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) بقوله: "أمّا النّقل فالكلام العربيّ الفصيح المنقول النّقل الصّحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة، فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولّدين، وما شذّ عن كلامهم كالجزم بـ(لن)، والنّصب بـ(لم)"^(٢)، وعرفه الجرجانيّ (ت ٨١٦هـ) بأنّه: "هو ما لم يُذكر فيه قاعدة كلّية مشتملة على جزئياته"^(٣)، ويعرف السيّوطيّ (ت ٩١١هـ) السّماع بقوله: "السماع، وأعني ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بُدّ في كلّ منها الثّبوت"^(٤)، والسماع في مرحلة النّشأة كان استنباطًا للقوانين في اللّغة المحكيّة، ولكنه أصبح في المراحل المتأخّرة طريقة من طرق الاستدلال.

والسماع هو الخطوة الأولى التي سبقت القياس، فقد اتّفق العلماء والباحثون على أنّ السّماع أصل والقياس قائم عليه^(٥)، والسماع هو ما كثر استعماله؛ لأنّهُ يؤخذ به حتّى لو شذّ وذلك بالاعتماد على كثرة الاستعمال، ومنه قول ابن جني: "وإنّ شذّ الشيء

(١) ينظر: الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيّويه: ١٣٤.

(٢) لمع الأدلّة في أصول النّحو: ٨١ - ٨٢.

(٣) التعريفات: ١٢٤.

(٤) الاقتراح في علم أصول النّحو: ٣٩.

(٥) ينظر: التّراسات اللّغويّة عند العرب: ٣٤٢.

في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله، من ذلك اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياساً، وإن كانت الحجازية أيسر استعمالاً، وإنما كانت التميمية أقوى قياساً من حيث كانت عندهم كـ(هل) في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدري الجملتين: الفعل والمبتدأ، كما أن (هل) كذلك، إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازية، ألا ترى أن القرآن بها نزل^(١)، وذكر أنيس فريضة أن "السماع مصطلح مرادف للاحتجاج في اللغة"^(٢)، فـ(السماع، والرواية، والاحتجاج، والشاهد) قد تتداخل وتتقارب في المعنى نوعاً ما ومن الضروري أن نضع حدّاً فاصلاً لكل واحدٍ منهما، فالسماع هو النقلي المباشر للغة من أفواه الناطقين بها بلا واسطة، وإذا كانت بطريق غير مباشر كأن يروى عن أحد العلماء أو الرواة، أو عن كتاب من الكتب فهو رواية، أمّا الشاهد فهو الدليل النقلي سواءً أكان مسموعاً أم مكتوباً، أمّا الاحتجاج فهو عملية إثبات صحة القاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة، وبذلك فإن دراسة اللغة تبدأ بالسماع ثم يأتي دور الاحتجاج أو الاستشهاد، فالاحتجاج والشاهد جزءان من السماع، وليس مرادفين له^(٣)، وقد أثبت اللغويون اليوم أن السماع: "هو مصدر أساس من مصادر الدرس اللغوي، وقد حرص اللغويون على تقييد ما سمعوه من الأعراب عن طريق المشافهة أو عن طريق المشاهدة أو عن طريق الشيوخ والعلماء،...، وقد حدّد اللغويون طرقاً للسماع، منها طريقة المشافهة والسماع من أفواه الأعراب، فقد ذهب أكثرهم إلى البداية يسألون

(١) الخصائص: ١٢٤/١-١٢٥.

(٢) نظريات في اللغة: ٧٩.

(٣) ينظر: السماع عند النحاة في ضوء علم اللغة الحديث (رسالة ماجستير): ٢-٣.

البداة عن معاني الألفاظ لذلك نجد في كتبهم عبارات، أمثال: (وسمعت العرب تقول...)، (وسمعتهم يقولون...) ^(١).

السماع عند أبي عليّ الفارسيّ:

السماع عند أبي عليّ الفارسيّ لا يقلّ أهميّة عن القياس، فقد عدّه الرّافد الأوّل من روافد العربيّة ماضيّاً على طريق شيوخه الأعلام، والسماع عند الفارسيّ: "مصدر يُراد به المسموع نحو: الخلق والمخلوق، والصيّد والمصيد" ^(٢)، وقد نقل عنه تلميذه ابن جنّي قوله أنّ الغرض فيما ندوّنه من هذه الدّواوين ونثبته من هذه القوانين، وذلك لإلحاق الذين ليسوا من أهل اللّغة بأهلها ومساعدة غير الفصيح على أن يتكلّم كالفصيح، فإذا ورد السماع بشيء لم يبقَ غرضٌ مطلوبٌ وعُدل عن القياس إلى السماع ^(٣).

فهنا الفارسيّ يقدّم السماع على القياس وهذا دليل على أهميّة السماع عنده، ودليل آخر على أهميّة قوله: "ولو لم يعاضد القياس السماع حتّى يجيء السماع بشيء خارج عن القياس، لوجب طرح القياس والمصير إلى ما أتى به السمع؛ ألا ترى أنّ التعلّق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدّي إلى الخروج عن لغتهم، والنطق بما هو خطأ في كلامهم، فلو أعلنت نحو (استحوذ) ولم تراعى فيه السماع، وقلت: إنّ بابه كلّه جاء معلّلاً نحو (استعاد) و(استفاد)، فكذلك (أعلّ) هذا المثال قياساً على هذا الكثير الشائع، لكنّك ناطقاً بغير لغتهم، ومدخلاً فيها السمع، فأما أن يُترك السماع للقياس فخطأ فاحش، وعدول عن الصّواب بيّن" ^(٤)، وهذا من أظهر النصوص التي تدلّ على اهتمامه واعتداده بالسماع.

(١) الدّراسات اللّغويّة خلال القرن الرّابع الهجري: ٢٦.

(٢) الحجّة للقراء السبعة: ٤٦٩/١.

(٣) ينظر: المنصف: ٢٧٩/١.

(٤) موسوعة المسائل (المسائل الحلبيّات): ٣٥١/١.

فالسَّماع عند الفارسيّ هو الأصل الذي تُبنى عليه الأحكام، واللُّغة التي لم يسمعها لا يحتجّ بها؛ إذ قال: "إسكان الياء في (دُعَاي) وتحريكها حسن، فأما القصر في الدّعاء فلم أسمعه، ولعلّ ذلك لغة لم تبلغنا"^(١).

أقسام المسموع:

أفرد أبو عليّ الفارسيّ باباً في مسائله العسكرية للشاذّ، بالنظر إلى القياس والسماع؛ وهو على ما يأتي:

١- شاذّ عن الاستعمال مطّرد في القياس.

٢- مطّرد في الاستعمال شاذّ عن القياس.

٣- شاذّ عنهما.

فأما الشاذّ عن الاستعمال المطّرد في القياس كماضي (يدع) و(يذر)، فماضي هذا لا يمنع منه القياس^(٢)، وقول الفارسيّ فيما حكاه عن سيبويه: "إنّ بعض أهل الحجاز يقول: النّبيّ فيهمز، وقال فيه: "إنّها ليست بجيدة". ولو كان الأصلُ عنده الهمز، لكان (النّبيّ) عنده إذا هُمزَ هو الجيد؟ فالقول فيه: إنّهُ إنما لم يستجده لشذوذه عن الاستعمال وإن كان مطّرداً في القياس"^(٣).

وأما المطّرد في الاستعمال الشاذّ في القياس فيُقصد بهذا القسم الألفاظ التي شاع استعمالها في كلام العرب واطّردت على ألسنتهم، غير أنّها تخالف القواعد الصّرفيّة أو النّحويّة المستنبطة من غالب الاستعمال؛ إذ قال الفارسيّ: "وأما المطّرد في الاستعمال الشاذّ في القياس، فنحو قولهم: (استحوذ) وإن كان في الاستعمال مطّرداً. ومثله قولهم: (القود، ورجل روع)، وقال أبو زيد: طعام قضيض: فيه حصي"^(٤)، ومنه قول الفارسيّ

(١) الحجة للقرّاء السبعة: ٦٥/٤.

(٢) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل العسكريّات): ٤٥١/١.

(٣) الإغفال: ٢٣٦ / ١.

(٤) موسوعة المسائل (المسائل العسكريّات): ٤٥٤/١.

في البغداديات: "وفي التنزيل: ﴿وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا﴾ [مريم: ٥٥]، وهو من الرضوان فـ (مرضي) عندنا مثل: (استحوذ)، في اطراده في الاستعمال وشذوذه عن القياس، قال سيبويه: قد قالوا: (مرضو)^(١)، "والشاذ في القياس والاستعمال قولهم: (اليجدع) وإدخالهم لام التعريف فيه على الفعل فهذا شاذ عن القياس؛ لأن موضوع الفعل على خلاف التخصيص، وشاذ في الاستعمال أيضاً، ولم يوجد ذلك إلا في شعر أنشده أبو زيد، وهو:

تَقُولُ الْخَنَا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجْدَعُ

وفي هذا الشعر (اليَقَصَّع) وأظن حرفاً أو حرفين آخرين"^(٢).

وقول الفارسيّ -كذلك- في العضديات: "فقدتني وعدمتني وهذا من الشاذ عن الاستعمال والقياس جميعاً، وكذلك لم يسمع عليه قياس؛ لأنه بمنزلة:

... اليجدع

فكما لا يقاس على غيره؛ كذلك ما كان في حكمه"^(٣)، وكذلك قوله: "ومن الشواذ عن القياس والاستعمال ما حكى من قولهم: نَزَالَ، يريد نَزَالَ، أخبرنا به محمد بن الحسن، وأنشدنا:

لَقَدْ عَلِمْتُ خَيْلِي بِمُوقَانَ أَنَّنِي أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي إِذَا قِيلَ نَزَالَ

والاستعمال في هذا الباب التخفيف في العين، وترك تكريرها كقولهم: تَرَكَ، ومناع وصمّي صَمَامَ"^(٤).

(١) المسائل البغداديات: ٥٠٠، وينظر: الكتاب: ٣٨٥/٤.

(٢) موسوعة المسائل (المسائل العسكرية): ٤٥٥/١، والبيت للشاعر الجاهليّ ذو الخرق الطهويّ/ قُرط بن هلال، ينظر: النّوادر في اللّغة لأبي زيد: ٢٧٦، والمخصص: ٢١٢/١.

(٣) موسوعة المسائل (المسائل العضديات): ٤٩ / ٢.

(٤) موسوعة المسائل (المسائل العسكرية): ٤٦٩/١ - ٤٧٠، والبيت للشّماخ بن ضرار الذّبّانيّ،

ينظر: ديوانه: ٤٥٦، وروايته في الديوان:

وقد عَلِمْتُ خَيْلٌ بِمُوقَانَ أَنَّنِي أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي لَدَى الْمَوْتِ نَزَالَ

ثانيًا: شروط السماع

قضية المكان والزمان في الاستشهاد في اللغة جديرة بالنظر؛ وذلك لما فيها من الأهمية في دراسة اللغة؛ إذ وضع العلماء علامتين فاصلتين زمنياً في مسار تفعيد اللغة، وهما:

١- المكان: ونقصد به القبائل العربية التي أخذ عنها النحويون العرب مادتهم اللغوية، والتي كانت تسكن وسط الجزيرة العربية، وقد اختلف البصريون والكوفيون في هذه المسألة، فالبصريون وضعوا حدوداً مكانية وزمانية لقبول اللغة، وحددوا القبائل التي أخذوا عنها ولم يتعدوها إلى غيرها؛ إذ قال الفارابي (ت ٣٣٩هـ) في الحروف: "كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمة عن سكان البراري منهم... ويُتحرى منهم من كان في أواسط بلادهم فإن من كان في الأطراف منهم أخرى أن يخالطوا مجاورهم من الأمم... وأنت تتبين ذلك متى تأملت أمر العرب في هذه الأشياء، فإن فيهم سكان البراري وفيهم سكان الأمصار، وأكثر ما تشاغلوا بذلك من سنة تسعين إلى سنة مائتين، وكان الذي تولى ذلك من بين أمصارهم أهل الكوفة والبصرة من أرض العراق، فتعلموا لغتهم والفصح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضر، ثم من سكان البراري من كان في أواسط بلادهم ومن أشدهم توحشاً وجفاء وأبعدهم إذعاناً وانقياداً، وهم قيس وتميم وأسد وطى ثم عنهم هذيل، فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب، والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء"^(١)، ونقل السيوطي (ت ٩١١هـ) عن الفارابي وذلك بقوله: "والذين نقلت اللغة العربية وبهم أقتدي عنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه... ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن

(١) الحروف: ١٤٧.

يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم^(١) وبهذا فإنّ البصريين قد حدّدوا القبائل التي أخذوا عنها، وهي: بنو أسد، وبنو تميم، وهذيل، وقيس، وبعض كنانة، وبعض الطائيين.

إلا أنّ الدكتور عليّ أبا المكارم ذهب إلى عدم صحّة ما ذهب إليه السيوطي فيما نقله عن أبي نصر الفارابيّ بأنّه لم يؤخذ عن حضريّ قط؛ لأنّ النحاة قد أخذوا عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية^(٢)، وأيضاً ذهب الأستاذ الدكتور نعيم سلمان البدريّ إلى أنّ المعجمات قد اعتنت بكثير من لهجات القبائل والأماكن التي استبعدتها الفارابيّ، فقد ورد في كتاب العين من كلام أهل اليمن، وأهل الشام، وأهل عمان، وربيعه، وحمير، وغير ذلك مما استبعده الفارابيّ^(٣).

أمّا الكوفيّون فقد توسّعوا بالسماع فأخذوا من قبائل لم يأخذ منها البصريّون، والمشهور عنهم أنّهم ربّما خالفوا السّواد، فقاوسوا - أي بنوا القاعدة - على المثال الواحد أو الكلمة الشاذّة، ممّا يخالف ما عليه جمهور كلامهم^(٤).

وأبو عليّ الفارسيّ مع انتمائه للمذهب البصريّ إلّا أنّه لم يتقيّد بالأخذ عن القبائل التي أخذ عنها البصريّون، فنراه يأخذ عن قبائل أخرى، ويستشهد بلغتهم، فكما أخذ عن قبيلة بني تميم وقوم من قيسٍ وأسديّ في إمالة "إنّا"^(٥)، أخذ - أيضاً- عن أهل الحجاز؛ بل كان يوجب الأخذ عنهم وذلك بقوله: "قَرَحَ وَقُرَحَ مَثَلُ: الضَّعْفِ وَالضُّعْفِ، وَالكَرْهِ وَالْكُرْهِ، وَالْفَقْرِ وَالْفُقْرِ، وَالذَّفِّ وَالذُّفِّ. وَالشَّهْدِ وَالشُّهْدِ،

(١) المزهر في علوم اللّغة وأنواعها: ٢١١/١، ٢١٢.

(٢) ينظر: أصول التّفكير النّحويّ: ٤٠.

(٣) ينظر: دراسات معجمية: ٢٠.

(٤) القياس في النّحو: منى إلياس: ٨١.

(٥) ينظر: الإغفال: ١ / ١٨٧.

وكانَّ الفتح أولى لقراءة ابن كثير؛ ولأنَّ لغة أهل الحجاز الأخذ بها أوجب؛ لأنَّ القرآن عليها نزل^(١)، واستشهد أيضاً ببيت من الشعر لرجل من سُلُول بقوله^(٢):

ولقد أمرُّ على اللّئيم يسبني فمضيتُ ثمَّتْ قلتُ لا يعنيني

وذلك بإرادتهم بمثال المضارع الماضي، وذلك بتعيين الفعل المضارع (أمرُّ) للمضي إذا عطف الفعل الماضي عليه، فجملة (مضيتُ) معطوفة على جملة (أمرُّ) المضارعة^(٣).

ومن القبائل التي نقل عنها الفارسي مادته اللغوية، هي قبيلة (تغلب)^(٤). في أحيان أخرى لم يحدّد أبو عليّ الفارسيّ القبائل التي ينقل منها، وإنما يكتفي بذكر (بعض العرب)، أو (من الأعراب)، وغيرها من العبارات، كما قال: "سمعنا بعض العرب يقول لرجل: لا تكونن مني في شيء إلّا سلام بسلام، أي: أمري وأمرك المبارأة والمتاركة"^(٥). وقوله: "وزعم أبو عثمان أنّ أبا زيد قال: سمعتُ من الأعراب من يقرأ: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٦] ، فَوَهِنَ يَهِنُ، على هذا مثل: وَمِقَ يَمِقَ، وَوَلِيَ يَلِي وهو أيضاً ينقل بالهمزة، وينتقل العين، فالأمران فيهما حسن"^(٦)، وقواه: "وقد قال بعض العرب في التعجب: "ما أحسنني" فحذف النون بمعنى التي في "أحسنني"، قال: وفعل ذلك حيث أشبه الاسم أساكن فلا يكون أن يلتقي ساكنان"^(٧).

(١) الحُجَّة للقراء السبعة: ١٣٦ / ٢.

(٢) البيت منسوب وإلى رجل من بني سلول مولد في الكتاب: ٢٤/٣ ، وخزانة الأدب: ٣٥٧/١، وإلى شمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات، ينظر: الأصمعيات: ١٢٦/١، وروايته في الأصمعيات:

ولقد مررتُ على اللّئيم يسبني فمضيتُ ثمَّتْ قلتُ لا يعنيني

(٣) ينظر: الإغفال: ١ / ٣٥٥، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٦٨/١.

(٤) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل المنثورة): ٢ / ٤٧٨.

(٥) الحُجَّة للقراء السبعة: ٢ / ٤١٨.

(٦) الحُجَّة للقراء السبعة: ٢ / ٢٩٥.

(٧) موسوعة المسائل (المسائل البصريّات): ١ / ٥٤.

واهتم بقضية ورود اللفظ عن العرب الفصحاء؛ إذ لا يقبل اللفظ إلا إذا ثبت عن العرب الفصحاء الذين يُحتجّ بكلامهم ولم تخالطهم العجمة. ومن أقواله في هذا الصدد: (وسمعنا فصحاء العرب)^(١)، وأيضاً قوله: (فصحاء اليمن)^(٢).

ومن مظاهر الاتساع عند أبي عليّ الفارسيّ هي أخذه عن أهل النظر، وذلك بقوله: "قال أحد أهل النظر في قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ﴾ [المائدة: ٩٦]، المعنى: اصطياًدُ صيد البرّ، قال: لأنّ الأعيان لا تُحرّم إنّما تُحرّم الأفعال فيها"^(٣). ومِمّا يُحسب لأبي عليّ الفارسيّ هو اهتمامه بالنقل عن الرواة الثقات؛ فمنهم علماء في اللغة، وعلماء في النحو، وعلماء في الرواية، وعلماء في التفسير، ومن ذلك قوله: "فأمّا قولهم: أعجم وأعجمي، فالمعنى فيهما عندي واحدٌ، وكلاهما صفةٌ للذي لا يُفصح من العجم كان أو من العرب، إلّا أنّ هذا البناء إذا دخلته ياءُ النسب انصرف البناء، والمعنى معنى الجمع، فأعجمي كقولهم أحمرّي، وأنت تريّد الأحمر الذي هو صفةٌ، لا تريّد أنّ تنسبه إلى الأحمر كما تُنسبُ البصريّ إلى البصرة، ولكن أحمرّ وأحمرّي بمعنى واحدٍ، كما لا تريّد بـ (كرسيّ) إضافةً إلى شيءٍ، وهذا مروّيٌّ مأخوذاً من رواية اللغة"^(٤).

وأبو عليّ الفارسيّ يقدّر السماع المتواتر، لكنّه يقبل النقل الفردي -أيضاً- إذا كان عن طريق رواة ثقات من أهل المعرفة باللغة؛ إذ نقل عن أبي زيد الأنصاريّ قوله في لفظة (كذب) التي وردت في بيت ذكر أنّه لجريبة بن الأشيم^(٥):

فإذا سمعتَ بأنّني قد بعته
بوصالٍ غانيةٍ فقلّ كذبُ

(١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٢/٢٦٧، ٤/١٥، ١٢، وينظر: المسائل البغداديات: ٣٦٢.

(٢) ينظر: الحجة للقرّاء السبعة: ١/ ٤٤.

(٣) المسائل البغداديات: ٥٩٧.

(٤) الإغفال: ٢/ ٤٩٩.

(٥) لسان العرب: ٥/٣٨٤٠، وتاج العروس: ٢/٣٥٨.

فقد اختلف اللغويون في تفسير هذه الكلمة، فذهب أبو زيد الأنصاري إلى أن (كذب) بمعنى (كاذب) فجعلها صفة، فيكون المبتدأ محذوف تقديره: القائل ذلك كاذب، ويبين الفارسي أن تركيب (كذب) يتضمن تكرار الحروف على وجه غير مألوف في أبنية العربية ولهذا يصرح أبو علي بقوله: "ولولا ثقة أبي زيد وسكون النفس إلى ما يرويه لكان ردّها مذهباً؛ لكونه على ما لا نظير له، ألا ترى أن العين إذا تكرّر مع اللام في نحو: (صمّح)^(١)، و(جلّع)^(٢) لا يُكرّر إلّا مرتين، وقد تكرّرت مع هذه ثلاث مرّات، ومع ذلك فقد قالوا: (مرمرس)^(٣)، تكرّرت الفاء مع العين فيها ولم تكرّر مع غيرها، ولم يلزم من أجل ذلك أن يُردّ ولا يُقبل، فكذلك ما رواه أبو زيد من هذه الكلمة"^(٤)، ونقل الفارسي عن قطرب (ت ٥٢٠٦هـ)، قوله في لفظة (أساور)؛ إذ قال في مفردّها (إسوار)، وهذا الضرب قليل جداً عند الفارسي، لكنّه قبله لكونه صادر عن الثقة، وذلك بقوله: "فأمّا ما حكاه قطرب من أنّه يقال فيه: (إسوار)، فهذا الضرب من الأسماء قليل جداً، إلّا أن الثقة إذا حكى شيئاً لزم قبوله. ونظيره قولهم: الإعصار. ولا يجوز عندي أن يكون الجمع الذي جاء في التنزيل مكسراً على هذا الوجه"^(٥)، وصرح أبو علي الفارسي في (الحجّة للقراء السبعة) بأنّه لا يعتدّ بالرواية إذا لم تكن صحيحة، بقوله: "إنّ الرواية إذا لم تكن صحيحة لم يجز أن تنسب إلى الذي لم ترو عنه"^(٦)، وإذا

(١) الصمّح: الرّجل الشّدِيد، تاج العروس: ١٢٨/٤.

(٢) الجلّع: الجمل الحديد النّفس، الشّدِيدها، المحكم والمحيط الأعظم: ٣٣٠/١.

(٣) المرمريس: الدّاهي من الرّجال، لسان العرب: ٤١٨٠/٦.

(٤) الحجّة للقراء السبعة: ١٧٨/١ - ١٨٨.

(٥) الإغفال: ٣٦٦/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٨٣/٣.

(٦) الحجّة للقراء السبعة: ٢٢٠/٣.

شكَّ في روايةٍ أعربَ عن شكِّه فيها، وذلك كقوله في (أحلتُ عينه)، أي: أحولتها؛ إذ يقول: "وحكى لي أحلت عينه ولست منها على ثقة" (١).

وهناك رافد سماعي آخر اعتمده الفارسي في منهجه اللغوي هو (اللهجات العربية)؛ إذ يذكر لهجة من اللهجات ثم يذكر موقفه منها، كما في حديثه عن (الهمزة) وذلك بقوله: "ويدل أيضاً على أن الهمزة وإن كانت مخففة فهي كالمحققة، إن من خفف (روياً) ولم يقلبها، ولم يدغمها في الياء كما لا يدغمها مُحَقِّقة فيها وهي اللغة الفاشية الجيدة" (٢)، ومنها أيضاً قول أبو علي: "قال أبو عبيدة: الرُبُوءة: الارتفاع عن المسيل، وقال أبو الحسن: رُبُوءة، وقال بعضهم: (برُبُوءة، ورِبُوءة، ورباوة، ورباوة)، كل من لغات العرب، وهو كله في الرابية، وفعله: ربا يربو،...، قال أبو علي: يقوي هذا الاختيار أن جمعه (رُبَى)، ولا يكاد يسمع غيره" (٣). وجديرٌ بنا أن نذكر أن أبا علي الفارسي هذا العالم الكبير قد اتصف بالأمانة العلمية في النقل عن العلماء وقد قال عنه تلميذه ابن جني: "وهذا أبو علي رحمه الله، كأنه بعدُ معنا، ولم تبن به الحالُ عنا، كان من تحوُّبه وتأنّيه، وتحرجه كثير التوقف فيما يحكيه، دائم الاستظهار لإيراد ما يرويه، فكان تارة يقول: أنشدتُ لجرير فيما أحسب، وأخرى: قال لي أبو بكر فيما أظنّ، وأخرى في غالب ظني كذا، وأرى أنني قد سمعت كذا" (٤).

٢- الزمان: حدّد العلماء نهاية الاستشهاد بحوالي: "قرن ونصف بعد البعثة الكريمة، إلّا أن كثيراً من العلماء كالأخفش وأقطاب المدرسة الكوفية كالكسائي والفراء ومن تابعهم من البصريين كأبي علي الفارسي وابن جني لم يلتزموا بهذا التحديد، وهذه نظرة تطويرية من قبل هؤلاء الأعلام، وتعطي للسماع مجالاً أوسع، وتشمل هذه النظرة أيضاً

(١) المخصص: ١/١٠١.

(٢) المسائل البغداديات: ٩٢.

(٣) الحجة للقراء السبعة: ١/٤٥٧.

(٤) الخصائص: ٣/٣١٣.

التَّحْدِيدُ المَكَانِيّ؛ إذْ ابتَدَأَ الأَخْفَشُ فخرقَ هذا التَّحْدِيدَ واستشهدَ بقبائلٍ غيرِ التي كانتْ معتبرةً في مجالِ الاستشهاد، وكذا فعلَ الكوفيّون^(١).

وهذا النَّصُّ خيرٌ دليلٌ على أنَّ أبا عليٍّ الفارسيَّ لم يتقيَّدَ بمدَّةٍ زمنيةٍ محدَّدةٍ للاستشهاد والاحتجاج، وهذا ما وجدته من خلال قراءتي لمصنَّفات الفارسيِّ فقد وجدته أكثرَ مرونةً في الاستشهاد، وذلك ابتداءً من العصرِ الجاهليِّ؛ إذْ احتجَّ بالشَّعرِ الجاهليِّ وصرَّحَ بذلك بقوله: (رجلٌ جاهليٌّ)^(٢)، وقوله (جاهليٌّ)^(٣)، واستشهدَ بأبياتٍ لأصحابِ المعلَّقات العشر، والشَّعراءِ المخضرمين أمثال (سحيم بن وثيل)^(٤)، و(الخنساء)^(٥)، (حسان بن ثابت)^(٦)، وغيرهم، واستشهد -أيضاً- بشعراءِ العصرِ الإسلاميِّ، ومنهم (الأحوص)^(٧)، وغيره، بالإضافة إلى العصرِ الأمويِّ فقد استشهد به الفارسيُّ في مصنَّافته، ومنهم: (جرير)^(٨)، و(الفرزدق)^(٩)، وغيرهم، واستشهد الفارسيُّ بـ (إبراهيم

(١) أصول النُّحو في الخصائص: ١٠١.

(٢) ينظر: الحُجَّةُ للقرَّاء السَّبعة: ٣١٠ / ٢.

(٣) ينظر: الإغفال: ٤٠٨ / ١، والحُجَّةُ للقرَّاء السَّبعة: ١٨٧ / ١.

(٤) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل البصريّات): ١٣٤ / ١.

(٥) ينظر: الحُجَّةُ للقرَّاء السَّبعة: ٤٦٠ / ١.

(٦) ينظر: الحُجَّةُ للقرَّاء السَّبعة: ٣ / ٢٦٧، ٣٠١، وموسوعة المسائل (المسائل البصريّات): ١٣٦ / ١،

وشرح الأبيات المشكَّلة الإعراب: ٣٧٣.

(٧) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل البصريّات): ١٣٤ / ١، وشرح الأبيات المشكَّلة

الإعراب: ٧٤.

(٨) ينظر: التَّعليقة على كتاب سيبويه: ١٦٠ / ٢، ٣٢٠ / ١، والحُجَّةُ للقرَّاء السَّبعة: ٣٦٩ / ١،

٨٠، ٣٠٩ / ٣.

(٩) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل العسكريّات): ٤٥٧ / ١، والتَّعليقة على كتاب سيبويه: ١٥١ / ٢،

٢٥٨ / ٤، والحُجَّةُ للقرَّاء السَّبعة: ٤٧٧ / ١، ٢٢٠ / ٣، وشرح الأبيات المشكَّلة الإعراب: ٣٩٦.

بن هرمة (ت ١٧٦هـ)^(١)، "وهو شاعر أمويّ وعبّاسيّ حيث شهد العصرين، لكن الفارسيّ لم يتوقّف عند إبراهيم بن هرمة، بل تعدّاه واستشهد بمن جاء بعده، فقد استشهد بشعر أبي تمام في كتابه الإيضاح^(٢)، وهذا يدلّ على أنّه قد استوفى كلّ العصور التي يُستشهد بأقوالها، ولم يتوقّف عند مدّة زمنية معيّنة.

ثالثاً: السماع المباشر وغير المباشر

والسماع عند أبي عليّ الفارسيّ على ضربين: مباشر، وغير مباشر:

أما السماع المباشر فهو الأخذ عن شيوخه الذين عاصروهم واستقى منهم مادّته اللغويّة، أي يأخذ مسائل اللّغة مباشرة من أفواه العرب الذين يُعتدّ بهم وبلغتهم، ومن شيوخه.

١- أبو إسحاق الزّجاج (ت ٣١١هـ):

تأثّر أبو عليّ بشيخه أبي إسحاق كثيرًا ونرى هذا التّأثّر من خلال ما رواه الفارسيّ عن شيخه في اللّغويّات، وما تعرّض له في الإعراب، وإذا كان الزّجاج يقول بالعلم والنّظر فإنّ أبا عليّ قد برع فيهما، وكان أبو عليّ يصلح عليه مسائل في كتابه الإغفال أو المسائل المصلّحة^(٣)؛ إذ قال الفارسيّ في مقدّمة كتاب الإغفال: "هذه مسائل في كتاب أبي إسحاق الزّجاج في إعراب القرآن، ذكرناها لِمَا اقتضت عندنا من الإصلاح منها للإغفال الواقع فيها، ونحن ننقل كلامه في كلّ مسألة من هذه المسائل بلفظه، وعلى جهته، من النّسخة التي سمعناها منه فيها، ثمّ نتبعه بما عندنا فيه، وبالله التوفيق"^(٤).

(١) ينظر: الحجة للقرّاء السبعة: ٣/٣٤٠. وينظر: موسوعة المسائل (المسائل البصريّات): ١/ ٧٦.

(٢) ينظر: الإيضاح: ١١٨.

(٣) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: ١١٨، ومآخذ أبي عليّ النّحويّ: ١٣١.

(٤) الإغفال: ١/ ٣٨.

٢- أبو بكر السَّرَّاج (ت ٣١٦هـ):

نجد آراء ابن السَّرَّاج وأقواله كثيرة في مصنفات أبي عليّ الفارسيّ؛ إذ يورد الأقوال ويشرحها ويعلّق عليها، ومن النماذج التي نقلها الفارسيّ عن شيخه ابن السَّرَّاج هي قوله:

سمعت أبي إسحاق ينشد^(١):

كَأَن لَّمْ يَكُونُوا حَمِيَّ يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزَا

إِذْ إِنَّ (مَنْ) هُنَا تَأْتِي بِمَعْنَى الَّذِي، وَلَيْسَتْ بِمَعْنَى الْجَزَاءِ^(٢).

٣- أبو بكر بن دريد (ت ٣٢١هـ):

ابن دريد عالماً باللغة، ورواية أشعار العرب، تتلمذ أبو عليّ الفارسيّ على يديه، وقد صرّح بذلك في كتابه التعلّيق على كتاب سيبويه؛ إذ قال: "والضَّبْغُطَى: وهو اسم قال: روى ثعلب ضِبْغُطِي بالياء قال أبو بكر: وليس هذا موضعه لأنه يصير ثلاثياً قال أبو علي: وأملأه علينا أبو بكر بن دريد في أبنية الجمهرة: ضِبْغُطَى وقال: وهو شيء يفزّع به الصَّبَّيَّان"^(٣).

وفي المسائل البصريّات يظهر تأثر أبي عليّ الفارسيّ بابن دريد؛ إذ نجد أقواله بكثرة، ومنها مجيء الفعل الثلاثيّ والرّباعيّ بمعنى واحد، كما في قوله: "وأخبرنا ابن دريد: أرض دمت، ودمثرة، وثعالة وثعلب، فأما ما أخبرنا ابن دريد عن العُكْلِي عن الحرمازي: تاجر ضياط وضيطار - إذا كان لا يبرح مكانه - فليس من هذا؛ لأنّ

(١) البيت للخنساء، ينظر: ديوانها: ٢٧٤.

(٢) ينظر: شرح الأبيات المشكّلة الإعراب: ٢٧٩-٢٨٠.

(٣) ينظر: جمهرة اللّغة: ١١٢٦/٢، التعلّيق على كتاب سيبويه: ٤/٢٧٢.

العين من ضياطِ حرفِ علة، ومن ضيطارِ طاء، وهما ثلاثيان، وما تقدّم ثلاثي ورباعي بمعنى واحد^(١).

٤- أبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ):

أخذ عنه الفارسيّ وجوه القراءات القرآنيّة للقرّاء السبعة الذين ثبتت قراءتهم في كتاب أبي بكر بن مجاهد المترجم بمعرفة قراءات أهل الأمصار بالحجاز والعراق والشّام، وألف الفارسيّ كتابه الحجّة للقرّاء السبعة على ضوء كتاب ابن مجاهد، وأبو بكر بن مجاهد هو أحمد بن موسى آخر ما انتهت إليه رئاسة القراءات والأقراء بمدينة السّلام في عصره، واجتمع في حلّفته نحو ثلاثمائة مُصدّر^(٢)، وكتاب الحجّة مليء بأقوال ابن مجاهد، ونكتفي بمثال واحد حول لفظة (السَّقْف)؛ إذ قال الفارسيّ: "وروي عن مجاهد أنّه قال: كلُّ شيء من السّماء فهو سَقْفٌ، وكلُّ شيء من البيوت فهو سَقْفٌ بضمّتين"^(٣).

وفي أحيان أخرى لم يذكر الفارسيّ أسماء شيوخه بل يكتفي بقوله: (قال بعضُ شيوخنا)؛ إذ قال: "قال بعضُ شيوخنا: من ذهب إلى أنّ الجزء يكون ستة أشهر فقد أخطأ"^(٤)، وقوله: (كان أحد شيوخنا)، وذلك بقوله: وكان أحد شيوخنا يذهب في قولهم: "سُرِّيَّةٌ" إلى أنّها (فُعَيْلَةٌ) من هذا الوزن، فجعلها من السّرّو؛ لأنّ مولاها -عند بعض العلماء- يرفع عنها الابتذال للخدمة، والامتهان بها، فَيُؤَوِّثُها منزلة. وقال بعضهم: هو من السّرّ الذي هو خلاف العلانية لأنّ مولاها يُسرُّ أمرها عن حرّته^(٥)، وهلمّ جرّاً؛ إذ لم يصرّح بأسماء شيوخه.

(١) موسوعة المسائل (المسائل البصريّات): ٤٥/١.

(٢) أبو عليّ الفارسيّ: ١٢٣.

(٣) الحجّة للقرّاء السبعة: ٣/ ٣٨٢.

(٤) شرح الأبيات المشكّلة الإعراب: ٤٠٨.

(٥) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل الشيرازيات): ١٦٨، ١٦٩.

السماع غير المباشر:

وهذا الضرب من السماع يشمل الأعلام الذين لم يعاصرهم الفارسي ويستقي منهم المادة اللغوية مباشرة، وإنما عن طريق وسيط بينه وبينهم، أي عن طريق الرواية. ومن هؤلاء الأعلام:

١- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ):

يعدُّ الخليل شيخ العربية المُبجَّل، وإمام أهل اللغة، تأثر به الفارسي تأثرًا كبيرًا، فنجد اسم الخليل يتكرَّر في مصنَّفات الفارسي، ونقل عنه الكثير، فنراه ينقل تارةً ويعلق تارةً أخرى على رأي الخليل، فقد يستحسن تلك الآراء أو يضعفها، ونسرد قولًا للخليل في كتاب الحجَّة للقرَّاء السبعة رواه الفارسي بقوله: "قال الخليل في النَّاب من الأبل: إنَّه سمَّيت به لِمكان النَّاب البازل، فسمَّيت الجماعة كلَّها به، وقريب من هذا قولهم للمرأة: ما أنت إلا رُجُلٌ، وللرجل: ما أنت إلا مُرِيَّةٌ"^(١).

٢- سيبويه (ت ١٨٠هـ):

اهتمَّ أبو علي الفارسي بسيبويه وانتفع من علمه وآرائه، وكان الفارسي متفردًا بكتاب سيبويه شرحًا، وتحليلًا، وتعليقًا؛ إذ لا يكاد يخلو كتاب من كتب الفارسي من ذكر سيبويه، فكتاب (الإيضاح العضدي) إنَّما هو مختصر لكتاب سيبويه. وكتاب (التعليقة على كتاب سيبويه) خير مثال على مدى اهتمام الفارسي بالكتاب. وكتاب (الإغفال) يدلُّ دلالة واضحة وصادقة على فهم الفارسي لكتاب سيبويه وعكوفه عليه وتعمقه في دراسته؛ إذ كان الفارسي يُضمِّن كلامه الكثير من عبارات سيبويه حتَّى إنَّك لتراه يجري على لسانه كأنَّه يحفظه عن ظهر قلبه، وقال عنه أبو حيان التَّوحيدي: "وأما أبو علي فأشدُّ تفردًا بالكتاب، وأشدُّ إكبابًا عليه"^(٢). ومن الأقوال التي نقلها الفارسي عن

(١) الحجَّة للقرَّاء السبعة: ٣٣٠/٢.

(٢) الإمتاع والمؤانسة: ١٣١.

سيبويه في مصنفاته: "قال سيبويه: قالوا: أراب كما قالوا: ألام، أي صار صاحب ريبة، كما قالوا: ألام، أي: استحق أن يُلام، وأمّا رابني، فيقول: جعل لي ريبة، كما تقول: قطعت النخل، أي: أوصلت إليه القطع واستعملته فيه"^(١). وهناك الكثير من أقوال سيبويه التي زخرت بها مصنفات أبي عليّ الفارسيّ.

٣- الكسائيّ (ت ١٨٩هـ):

من كبار العلماء في مدرسة الكوفة، وعلى الرغم من انتماء الفارسيّ إلى مدرسة البصرة إلا أنه تأثر بآراء الكسائيّ في المسائل المهمة فقد رأينا يورد آراء الكسائيّ وأقواله في أغلب مصنفاته، ومنها قوله: "فأمّا قول الكسائيّ: (خاتمة)، فإن معناه: آخره، كما كان من قرأ: ﴿وَحَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] كان معناه: آخرهم"^(٢)، وأيضاً فسّر الطبرسيّ قوله تعالى: ﴿وَحَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] ^(٣)بمعنى: آخر النبيّين؛ إذ خُتِمَت النبوة به، فشريعته (صلى الله عليه وآله وسلم) باقية إلى يوم الدين، وهذه الفضيلة اختصّ بها من بين سائر المرسلين، فإن قيل: إنّ اليهود يدّعون مثل ذلك في موسى، فالجواب: أنّ بعض اليهود يدّعون أنّ شريعته لا تُنسخ، ويجوزون أن يكون بعده أنبياء، ونحن إذا ثبتنا نبوة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) بالمعجزات القاهرة، وجب نسخ شريعته^(٤)، "وَالْحَاتَمُ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ بِمَعْنَى: الطَّابِعِ الَّذِي يُخْتَمُ بِهِ، وَالْمُرَادُ هُنَا هُوَ الْأَثَرُ الْحَاصِلُ بِهِ لَا الطَّابِعُ، وَالْخِتَامُ: الطِّينُ الَّذِي يُخْتَمُ بِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خَتَمَهُ مِمْسَكٌ﴾ [المطففين: ٢٦]، وقيل: أي آخره؛ لأنّ في آخره يجدون رائحة المسك

(١) الكتاب: ٦٠/٤، والحجّة للقرّاء السبعة: ١٠٩/١.

(٢) الحجّة للقرّاء السبعة: ١٠٥/٤.

(٣) الحجّة للقرّاء السبعة: ١٠٥/٤.

(٤) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ١٢٦/٨.

على ما قاله الجوهري وغيره، ويؤيد الأول قراءة الكسائي: «خاتمته» بالألف وفتح التاء، أي: ما يُختم به^(١)، وغيرها من المسائل الأخرى التي أوردتها الفارسي عنه^(٢).

٤- أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ):

أبو زيد من كبار الرواة اللغويين في البصرة، عُرفَ بجمع اللغة من أفواه الأعراب، وكان الفارسي يعتدُّ بالرواة الثقات، وأبو زيد من أوثقهم، تأثر أبو عليّ بأبي زيد تأثراً واضحاً في منهجه اللغوي، على الرغم من أنّ أبا عليّ لم يروِ مباشرة عن أبي زيد، إلّا أنّ كتبه مشحونة بالنقل عن أبي زيد، ومن جملة ما نقله الفارسي عنه قوله: "وقال أبو زيد:

قالوا: ما آمنت أنّ أجد صحابة إيماناً، أي: ما وثقت أنّ أجد صحابة، والإيمان: الثقة"^(٣).

٥- الأصمعيّ (ت ٢١٦هـ):

يعدّ الأصمعيّ من كبار علماء اللغة والرواة، وينتمي إلى المدرسة البصرية، أخذ عنه الفارسيّ كثيراً، واستشهد بأقواله في مصنفاته. ومنها قول الفارسيّ: "قال الأصمعيّ: الحفان: إناث النعام ويقال الصغار"^(٤)، وأيضاً قوله: "قال الأصمعيّ: أزفت الإبل: إذا حملتها على أن تزف، وهو سرعة الخطو، ومقاربة المشي"^(٥)، فضلاً عن غيرها من الأقوال الأخرى التي استشهد بها الفارسيّ في مصنفاته^(٦).

(١) جمع الوسائل في شرح السمائل: ٥٦/١.

(٢) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل البصريّات): ٧٥/١، ٩٢، والإغفال: ٣١٢/١.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ١٣٠.

(٤) التكملة: ٣١٠.

(٥) الحجة للقرّاء السبعة: ٣/ ٣٢٠.

(٦) ينظر: الإغفال: ٣٠٤/١، وشرح الأبيات المشككة الإعراب: ٥٧٥.

٦- أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥هـ):

ومن العلماء الذين نقل عنهم الفارسيّ الجرمي، فنرى مصنّفات الفارسيّ قد عَجَّت بأقوال الجرمي، ومنها قوله في (الحجّة للقراء السبعة) في أن لفظتي (الكلوبة والركوبة) تقعان على الواحد والجميع وهذا ما رواه أبو عمر الجرمي عن أبي عبيدة^(١).

٧- المبرد (ت ٢٨٥هـ):

يعدّ المبرد آخر نحويي البصرة في القرن الثالث الهجري، نقل عنه الفارسيّ الكثير واعتمد على آرائه، فنجدها منثورة في كتب الفارسيّ، ومنها قوله في (التعليقة على كتاب سيبويه) عن أصل (الإنسان): "وكذلك الإنسان، قال أبو عليّ: لأنّ جمعه أناسي وهو مأخوذ من الأنس. فأما أبو العبّاس فإنّه قال: يحكى عن ابن العبّاس (رحمه الله) من الإنسان إنّما سمّي لأنّه ينسى، وإنّ صحّ هذا عنه فهو أعلم باللّغة. فأما الاشتقاق فلا يجوز أنّ الإنسان مأخوذ من النسيان؛ لأنّ الهمزة في (إنسان) فاء الفعل والسّين لامه، وفاء الفعل في النّسيان النّون والياء لامه، فليس إحدى الكلمتين من صاحبتهما في شيء"^(٢). ونرى أنّ أبا عليّ الفارسيّ نقل من علماء آخرين؛ مثل عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ)، وابن السكّيت (ت ٢٤٤هـ)، وأبي عثمان المازنيّ (ت ٢٤٧هـ)^(٣).

(١) ينظر: الحجّة للقراء السبعة: ٨٤/٢.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه: ٢٩٥ / ٤.

(٣) ينظر: المسائل البغداديات: ٢١، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٢٥/٥، و ٢٧٢/٢.

المبحث الثاني

القياس

القياس

بعد استقراء كلام العرب ذهب العلماء إلى تقعيد ما سمعوه واستقروه وصياغته في قوانين كلية وشاملة، واهتم العلماء بهذا الضرب أيما اهتمام وبذلوا فيه الجهود.

ويعُدُّ أبو إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) أقدم من يُنسب إليه الولع بالقياس من علماء النحو؛ إذ كان يُسرف فيه، ولذا يمكن القول إنَّ البداية الحقيقية للقياس ظهرت على يد أبي إسحاق الحضرمي، حتَّى قيل عنه: "أول من بعج النحو ومدَّ القياس وشرح العلل"^(١). كان الحضرمي يسعى إلى اطراد القاعدة عن طريق تحكيم القياس في المسائل النحويّة، ومن ذلك قوله عندما سأله يونس: "هل يقول أحد الصّويق؟ يعني السّويق. فقال: نعم، عمرو بن تميم تقولها. وما تريد إلى هذا. عليك بباب من النحو يطرد وينقاس"^(٢). ثم تأتي أهميّة عيسى بن عمر ودوره على أنّه امتداد للحضرمي فـ"أخذ عن أبي إسحاق الحضرمي وكان يطعن على العرب. قال عيسى بن عمر: أساء النّابغة في قوله:

فَبْتُ كَانِي سَاوَرْتَنِي ضَنْبِلَةً مِنْ الرَّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السَّمُ نَاقِعُ

ويقول: وجهه أن يكون (السّم ناعقاً)"^(٣).

وتأثّر الخليل بن أحمد الفراهيدي بعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) وأخذ عنه^(٤) وسيبويه تأثّر بالخليل؛ إذ نجد آراء الخليل ماثورة في كتاب سيبويه، وكذلك بقيّة العلماء تأثّروا بالقياس، ومنهم الأخفش الأوسط عليّ بن سليمان (ت ٣١٥هـ)؛

(١) انباه الرواة على أنباه النّحاة: ٢/ ١٠٥.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ١٠٨.

(٣) طبقات النّحويّين واللّغويّين: ٤١، ٤٠، وينظر: ديوان النّابغة الذّبياني: ٧٣.

(٤) ينظر: نزّهة الالباء في طبقات الأدباء: ٢٩.

إذ أَلَّف كتاب أسماه (المقاييس)^(١)، وابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) الذي عرّف القياس بأنه: "حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"^(٢)، وذكر ابن الأنباري أربعة شروط وهي: الأصل، والفرع، والعلة، والحكم، وذلك مثل: "أنْ تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعله، فنقول: "اسمُ أُسندَ الفعل إليه، مقدّمًا عليه، فوجب أنْ يكون مرفوعاً، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع"^(٣). وبعض النحويين عدّ القياس هو النحو، ومنهم الكسائي (ت ١٨٩هـ) فالنحو لديه قياسٌ يُتَّبَع^(٤)، وابن عُصفور (ت ٦٦٩هـ) الذي عرّف النحو بأنه: "علمٌ مُستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"^(٥).

أولاً: القياس وأنواعه عند أبي عليّ الفارسيّ

يبدو أن أبا عليّ الفارسيّ كان من النحويين الأوائل الذين اتخذوا القياس سبيلاً أصولياً في التّعييد والتّعليل النّحويّ واللّغويّ؛ إذ وصل القياس عنده إلى قمة النّضوج، وبعده تلميذه ابن جنّي الذي امتدح الفارسيّ بأنه قد انتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا^(٦). وفي موضع آخر يتعجّب ابن جنّي من ارتباط ارتباط أبي عليّ الفارسيّ بالقياس فيقول: "والله هو! وعليه رحمته، فما كان أقوى قياسه، وأشدّ بهذا العلم اللّطيف الشّريف أنسه، فكأنّه إنّما كان مخلوقاً له"^(٧).

(١) ينظر: انباه الرواة على أنباه النّحاة: ٤٢/٢.

(٢) لمع الأدلة: ٩٣.

(٣) المصدر نفسه: ٩٣.

(٤) ينظر: الاقتراح في أصول النّحو: ٧٩.

(٥) المصدر نفسه: ٢٤.

(٦) ينظر: الخصائص: ٢٠٨/١.

(٧) المصدر نفسه: ٢٧٦/١، ٢٧٧.

وبهذا فإنَّ الفارسيَّ كان من العلماء الذين أولعوا بالقياس؛ وإنَّه قد خطا به خطوات واسعة، وكان يُعبّر عن القياس بالعديد من التسميات ومنها التوفيق^(١). ومِمَّا يؤيِّد ما ذكرناه هو قوله: "لأنَّ أخطئ في خمسين مسألة ممَّا بابه الرواية أحبُّ إليَّ من أنْ أخطئ في مسألة واحدة قياسيةة"^(٢). فهذا دليلٌ على أنَّه رَسَخَ القياس ومدَّ جذوره في النحو.

أمَّا القياس عند الخليل وسيبويه فقد كان فطريًّا لا أثر للتعمق فيه، أي: مجرد مشابهة شيء بشيء، أو اعتبار هذا بذاك، من غير مزج لذلك بالقضايا المنطقية، بينما القياس عن الفارسيِّ قائم على التوفيق، وموافقة الأشباه^(٣). وكان الفارسيُّ أقرب إلى المحافظين وهذا ما أكَّده الدكتور عبد الفتاح شلبي؛ إذ رأى أنَّ أبا عليَّ الفارسيَّ يقف موقفًا وسطًا بين المحافظين، بل كان محافظًا في تجديده، فرأى أنَّ ما لم يُسمع لا يقاس عليه حتَّى لو كان المقيس عليه كثيرًا شائعًا، وهذه نظرة محافظة، لذلك رفض ما ذهب إليه الأستاذ أحمد أمين إلى أنَّ أبا عليَّ الفارسيَّ كان من المجتدين الأحرار^(٤). ويدعوه اهتمامه بالقياس إلى أنَّ يروي ضعف أساليب وردت عن العرب لا وجه لقياسها، ومنها رواية الأخفش أنَّ بعض العرب يقول الخمسة عشر الدرهم، فقد علق عليها الفارسيُّ قائلًا: وليس له من القياس وجه^(٥). والفارسيُّ يُفصِّل في الموضوعات التي يتناولها بين ما يقاس عليه وما لا يقاس عليه، ومن ذلك قوله في الحديث عن المقصور: "قمن المقصور ما يُعلَّم قصره من جهة القياس، ومنه ما لا يُعلَّم من جهته، وإنَّما يُعلم بالسَّمع فمِمَّا

(١) ينظر: أبو عليَّ الفارسي: ٢١٩.

(٢) معجم الأدباء: ٨١٩/٢.

(٣) ينظر: أبو عليَّ الفارسي: ٢١٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣١، ٢٣٠.

(٥) ينظر: التكملة: ٢٦٢.

يُعلم قصره من جهة القياس قولهم الصّدَى للعطش، وذلك أَنَّكَ تقولُ صدَى: يصدى، والمصدر الصّدَى، مقصورٌ لأنّه بزنة العطش وكذلك الطّوى في الجوع، لأنّ طوى يطوي، مثل غرث: يغرث، فكما أنّ الغرث على (فَعَلَ) فكذلك الطّوى، واسم الفاعل منه طيّان وغرثان، فصديان كعطشان وطيّان كغرثان^(١).

ويعدُّ كتابه (الحجّة للقراء السبعة) خير مثال على توسّعه في القياس وتعمّقه فيه؛ لأنّه يقيس حتّى لا يكاد يخلو احتجاج لأيّ آية قرآنيّة من قياسٍ. وعلى الرغم من اهتمام الفارسيّ بالقياس إلّا أنّه يقدّم السّماع عليه، وذكر ذلك في مصنفاته، ومنه قوله في ترجيح قراءة ﴿تَحَسَّبَنَّ﴾ [آل عمران: ١٦٩] بفتح السيّن، وهو الأقيس عنده، لأنّ الماضي عندما يكون على (فَعَلَ) مثل حَسِبَ، يكون المضارع منه على (يَفْعَلُ) نحو شَرِبَ يَشْرَبُ وشذّ مضارع حَسِبَ فجاء على (يَفْعَلُ)، والكسر حسن وذلك لمجيء السّمع به، وإنْ شذّ عن القياس^(٢).

ونلاحظ أحياناً أنّ أبا عليّ الفارسيّ يورد أكثر من قياس للقراءة القرآنيّة الواحدة، كما في لفظة (نحسات)، الواردة في قوله تعالى: ﴿فِي أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾ [فصلت: ١٦]؛ إذ قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (نَحْسَات) بسكون الحاء، وقرأ الباقيون (نَحِسَات) بكسر الحاء، وقال أبو عليّ: (النَّحْس) يكون على ضربين: أحدهما: أن يكون اسماً، والآخر: أن يكون وصفاً، وقال المفسّرون في (نَحِسَات) قولين، أحدهما: الشّديدة البرد، والآخر: أنضها المشؤومة عليهم، ومن أجراه على الأول احتمال أمرين: الأوّل: أن يكون وصفاً مثل: فسّل، ورذّل، والثاني: أن يكون مصدرًا وصف به نحو: رجل، عدل، فمن قرأ (نَحِسَات) فأسكن الحاء أسكنها لأنّها

(١) التّكملة: ٢٧٢.

(٢) ينظر: الحجّة للقراء السبعة: ١/٤٦٦.

صفةً مثل: عِبَلَاتٌ وَصَعَبَاتٌ، ويجوز أن يكون جمعُ المصدرِ وتركه على إسكانه في الجمع، كما قالوا: زَوْرَةٌ وَعَدْلَةٌ^(١).

أنواع القياس عند أبي عليّ الفارسيّ

أولاً: قياس الشبه:

يقصد به هو قياس بعض الكلم على بعض إذا جاء بينهما شبه؛ إذ قال الفارسيّ: "ألا ترى أن الشيء إذا أشبه في كلامهم شيئاً من وجهين فقد تجري عليه أيضاً أشياء من أحكامه، نحو أبواب ما لا ينصرف، ونحو شبه "ما" بـ"ليس"؛ فإذا زاد على ذلك كان تشبيهه بالمشابهة له من جهات كثيرة أجدر"^(٢)، ومن أمثلته عند أبي عليّ الفارسيّ:

١- قياس الشبه اللغويّ: إذ يرى الفارسيّ أن بعض التراكيب يمكن القياس على بعض منها إذا وجد بينهما وجه شبه معتبر، سواء أكان ذلك في اللفظ، أم في المعنى، ومثّل لذلك بقولهم: سيّ بمعنى سواء، وقيّ بمعنى قواء، وقال الله تعالى: ﴿لَوْ تَسَوَّيْ بِهِمُ الْأَرْضُ﴾ [النساء: ٤٢]، أي: لو جعلوا والأرض سواء، وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ كَيْفَ يَكُونُ ثَرًا﴾ [النبا: ٤٠] ^(٣).

٢- قياس الشبه الصّرفيّ: ومن ذلك ما ذكره الفارسيّ في لفظة (الكاذبة) في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢]؛ إذ شبه الكاذبة بالمصدر كالعاقبة والعافية^(٤). ومثال آخر على ذلك، نأخذ لفظة (الغشاوة) التي وردت في قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غُشُوءٌ﴾ [البقرة: ٧]؛ إذ قال: "قالغشاوة من الغشيان كالجباوة من جَبَبَت في أن الواو كأنها بدل من الياء؛ إذ لم يصرف منه فعل، كما لم يصرف

^(١) ينظر: الحجّة للقراء السبعة: ٣/٣٦٠، ومجمع البيان: ٩/١١، ١٠.

^(٢) الحجّة للقراء السبعة: ١/٤٩.

^(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٤٣.

^(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٨٩.

من الجباوة. قال سيبويه: قالوا: غشيته غَشِيَانًا كالحَرْمَانِ، وإنْ شئت قلت: إنْ غَشِيَ يغشى مثل رضي يرضى، ولام الكلمة الواو بدلالة غشاوة وغشوة، ويكون الغشيان كعليان ودنياً ونحو ذلك^(١).

٣- قياس الشبه في استعمال بعض الصفات استعمال الأسماء:

إنَّ من أساليب العرب في الاستعمال اللُّغويّ قياس الشبه بين الصّفات؛ إذ يجرون بعض الصّفات مجرى الأسماء، ومثال على ذلك ألفاظ (أبطح، وأبرق، وأجرع)؛ إذ استعملوا هذه الصّفات وكسّروها تكسير الأسماء، فقالوا: أباطحُ، وأجارعُ، ومثل هذا القياس يجري أيضاً في صيغ على وزنِ فعلاء^(٢).

ثانياً: قياس العلة:

يشترك المقيس والمقيس عليه في العلة التي يقوم عليها الحكم^(٣).

ومن أنواعه:

١- قياس الأولى: أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل. ومثاله قول أبي عليّ الفارسيّ في اختلاف القراء في لفظة (تسوي) في قوله تعالى: ﴿هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]، بالتذكير والتأنيث. فقال الفارسيّ: "والتأنيث حسنٌ، لأنّه فعل مؤنّث لم يفصل بينه وبين فاعله شيء، وعلى هذا جاء: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣]، و: ﴿وَقَالَتِ النَّصْرَى﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، وقد جاء: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠].

(١) الحجة للقراء السبعة: ١/ ١٧٢، وينظر: الكتاب: ٨/ ٤.

(٢) ينظر: التكملة: ٣٣٥.

(٣) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: ٢٢٢.

وجاء التّأنيث في هذا النّحو: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤] وهو اسم جماعة مؤنّثة، كما أنّ نسوة كذلك. والتذكير سائغ، لأنّه تأنيث غير حقيقي، والفعل مقدّم^(١).

٢- قياس المساواة: أنّ تكون العلّة في الفرع والأصل متساوية، ومن ذلك قول الفارسيّ: "قال سيبويه: قد جاء في هذا الباب يعني باب اعتلال اللّام - المصدر على (فعل)، قالوا: هديته هُدي، ولم يكن هذا في غير هُديّ وذلك لأنّ الفعل لا يكون مصدرًا في هديت فصار هُدي عوضًا منه، قالوا: وقلّيته قلّي وقريته قريّ، فأشركوا بينهما في هذا فصار عوضًا من الفعل في المصدر فدخل كلّ واحد منهما على صاحبه، كما قالوا: كسوة وكسّى وجذوة وجذّي وصوّة وصوّي، لأنّ فعل وفعل أخوان، ومن العرب من يقول: رشوة ورشأ، ومنهم من يقول: رشوة ورشأ وحُبوة وحبّا، وأكثر العرب تقول: رشأ وكسّا وحذا^(٢).

٣- قياس الأدنى: أنّ تكون العلّة في الأصل أقوى منها في الفرع. ومن ذلك ما ذكره الفارسيّ في نحو: نأنا وطأطأ وبأبأ الصبّي أباه، ورأى أنّ اجتماع الهمزتين إنّما ساغ لحجز الحرف بينهما، وإنّما الذي ينكر تواليهما من غير أنّ يحجز بينهما شيء، وإنّما جاز ذلك في بنات الأربع دون بنات الثلاثة، وذلك لكثرة ما يعرض لبنات الثلاثة من كثرة التّصرّف والاستعمال والتّغيير، فاعتدّ الحرف الواحد في بنات الأربعة فاصلاً بين الهمزتين، ولم يعتدّه كذلك في بنات الثلاثة، لذلك ساغ مجيء الهمزتين والحاجز بينهما حرف واحد^(٣).

(١) الحجّة للقراء السبعة: ٣/ ٩.

(٢) الحجّة للقراء السبعة: ١/ ١١٠، وينظر: الكتاب: ٤/ ٤٦.

(٣) ينظر: الحجّة للقراء السبعة: ١/ ١٦٠.

ثالثاً: قياس الطرد:

وهو اطراد القاعدة الصَّرْفِيَّة على جنسٍ أو نوع معيّن من الكلمات التي تتشابه في قياساتها^(١). ومن الأمثلة التي أوردها أبو عليّ الفارسيّ في هذا الضرب هي لفظ (الهالك)؛ إذ قالوا في جمع الهالك: هُلك وهالكون كما وجب ذلك في القياس^(٢).

ثانياً: ألفاظ القياس عند أبي عليّ الفارسيّ

وهي نوعان: الألفاظ المقبولة والألفاظ المردودة

أولاً - الألفاظ المقبولة:

١- الأكثر:

وهو من الأحكام التي أجمع النحاة عليها بسبب كثرتها وشيوعها. لذلك نجد الفارسيّ قد استخدم هذا الحكم في مصنفاته، وذلك مثل قوله في لفظ (يتهير)؛ إذ قال: "إنَّ يتهير: يتفعلُ مثل يتبيع، لأن باب التفعّل أكثر من باب التفعيل، فيحمل على الأكثر"^(٣). وممّا جاء في هذا الضرب هو قول الفارسي في أنهم جمعوا (ماء) على (مواة) وهو الأكثر عندهم ، وأنشد سيبويه^(٤):

سقى الله أمواهاً عرفت مكانه^(٥).

٢- القياس:

وردت هذه اللفظة كثيراً في مصنفات أبي عليّ الفارسيّ، والشواهد على ذلك كثيرة ومنها قوله في جمع (دواء) على (أدوية) في القياس مثل جمع (كساء)

(١) ينظر: أبو عليّ النحويّ صرفياً: ١٢٧.

(٢) ينظر: التكملة: ٤٧٤.

(٣) الحجّة للقراء السبعة: ٣٤٤/٢.

(٤) البيت لكثير عزة، ينظر: ديوانه: ٥٠٣، وتمام البيت:

سقى الله أمواهاً عرفت مكانها جُداً ومُلكوماً وبذرَ والغمرا

(٥) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل الحليّات): ٢٥٧/١.

على (أكسية) وكذلك جمع (رشاء) على (أرشية)^(١)، ومِمَّا ذكره الفارسيّ هي قوله: "الواو في (رَوَحَاوي) إذا أثبتت فيه مضافاً إليه هو القياس كما يقال في (حمرأوي)، ومن قال (رَوَحَانِي) أبدل من الواو النون، وإنَّما أبدلها منه لوقوعها مواقعها في الزيادة وموافقتها إياها في الخفاء"^(٢). وكذلك ذكر الفارسيّ اختلاف القراء في همز قوله تعالى: ﴿هُم خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٧]؛ إذ قرأ نافع وابن عامر بالهمز، وقال هشام بن عمار عن ابن عامر بغير همز، وقرأ الباقر بغير همز، وقال الفارسيّ إنّ "البريئة" من برأ الله الخلق، والقياس فيه الهمزة^(٣).

٣- الأقيس:

هو الترجيح بين قياسين لمسألة واحدة بحسب التعليلات التي يراها^(٤) حين يظهر في المسألة الواحدة قياسان، يقوم أبو عليّ الفارسيّ بترجيح أحد القياسين وينعته بالأقيس، وهذا المصطلح يدلّ على دقة الفارسيّ وقدرته العلميّة في المسائل اللغويّة، ومن ذلك قوله: ﴿أَسْرَى﴾ [الأنفال: ٦٧]: أقيس من ﴿الأسارى﴾ [الأنفال: ٧٠] وذلك إنّ أسير فعيل بمعنى مفعول، وما كان من باب فعيل الذي بمعنى مفعول، لا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء، كما أنّ فعولاً كذلك، لكنّه يجمع على فعلى نحو جريح وجرحى^(٥).

ومن الأمثلة الأخرى على استعمال أبي عليّ الفارسيّ لهذه اللفظة هي في مسألة ترجيحه قراءة الضمّ على قراءة الكسر، واختلاف القراء في ضم الميم

(١) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل الحليّات): ١/٢٥٨، ٢٥٧.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه: ٣/ ١٥٤.

(٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٤/ ١٣٤.

(٤) ينظر: القياس النحويّ عند أبي عليّ الفارسيّ وابن جنّي (رسالة ماجستير): ٥٦.

(٥) الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣١٢.

وكسرها في قوله عَزَّ وَجَلَّ: "مُتُّ"، و "مُتَّنَا"، و "مُتُّمٌ"، في كل القرآن، بينما قرأ الباقون: "مِئَمٌ"، و "مِئْتٌ"، و "مِئْتَانٌ" في كل القرآن بالكسر، في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمٌ﴾ [آل عمران: ١٥٧] ﴿وَلَيْنَ مُتُّمٌ أَوْ قُتِلْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٨]. فقال أبو علي في ذلك: "الأشهرُ الأقيسُ: مُتَّ تموتُ، مثلُ: قُلْتَ تقولُ و طُفَّتَ تطوفُ، وكذلك هذا يستمرُّ على ضمِّ الفاء منه، والكسرُ شاذٌّ في القياس" (١).

٤- الأولى:

ومن أمثلة استعمال هذا اللفظ عند أبي عليّ الفارسيّ هو في مسألة اختلاف القراءة بين الفتح والكسر في لفظة (منسكاً) في قوله تعالى ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنَسَكًا﴾ [الحج: ٣٤، ٦٧]؛ إذ قرأ حمزة والكسائي بكسر السين، وقرأ الباقون بفتح السين، فاختر الفارسيّ الفتح بقوله والفتح (أولى)، وذلك لأنه قد يكون مصدرًا أو مكانًا، وكلاهما مفتوح العين، لذلك يكون الفتح أولى إذا كان الفعل على: فَعَلَ يفعلُ (٢).

٥- المطرّد:

وهو من الألفاظ المقبولة في القياس، واستخدمها أبو عليّ الفارسيّ، ومن ذلك قوله: سمايا مثل: رَكَايَا، وَمَطَايَا، هذا هو القياس المطرّد في هذا النحو (٣).

٦- الأحسن:

استعمل أبو عليّ الفارسيّ هذه اللفظة، وذلك في لفظ (الخاتم)، بقوله: "فأما قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] فخاتم اسم فاعل من

(١) الحجة للقرّاء السبعة: ٢ / ٤٦.

(٢) ينظر: الحجة للقرّاء السبعة: ٣ / ١٧٣.

(٣) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل العضديّات): ٢ / ١٨.

خَتَمَهُمْ أَي صَارَ آخِرَهُمْ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ تَجْعَلَهُ اسْمَ فَاعِلٍ ماضٍ لِيَكُونَ مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّ قَبْلَهُ مَعْرِفَةً، وَحُكْمَ الْمَعْطُوفِ أَنْ يَكُونَ مُشَاكِلًا لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ^(١).

ثانيًا: الألفاظ المردودة:

١- القليل:

أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ لَا يَقِيسُ عَلَى الْقَلِيلِ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي كُتُبِهِ بِقَوْلِهِ: "وَقَدْ جَمَعُوا (فَعَلًا) فِي الْعَدَدِ الْقَلِيلِ عَلَى (أَفْعَالٍ). وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: رَأْدٌ وَأَرَادٌ، وَالرَّأْدُ أَصْلُ "اللَّحْيَيْنِ"، وَزَنْدٌ وَأَزْنَادٌ، وَفَرَخٌ وَأَفْرَاخٌ، وَفَرْدٌ وَأَفْرَادٌ. وَذَلِكَ قَلِيلٌ لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ"^(٢). وَنَرَى أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ يَتَّبِعُ سِيْبُويَةَ فِي عَدَمِ الْأَخْذِ بِالْقَلِيلِ، وَمِنْ ذَلِكَ فِي جَمْعِ (تَجْرًا)، بِقَوْلِهِ: "هَلَّا جَازَ جَمْعُهُ عَلَى (أَفْعَالٍ) كَمَا جَازَ (إِبْلَانٍ)، وَكَمَا حَكِيَ سِيْبُويَةُ مِنْ قَوْلِهِمْ لِقَاحَيْنِ، وَلِقَاحٌ جَمْعُ لِقَحَةٍ، وَلِقُوحٌ ؟. قِيلَ لَهُ: هَذَا قَلِيلٌ، وَقَدْ قَالَ سِيْبُويَةُ، إِنَّهُ قَلِيلٌ لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ"^(٣).

٢- القبيح:

وَهُوَ مَرْفُوضٌ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ، وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ عِنْدَهُ لَفْظَةُ (الْمُنْحَلُّ)، الَّتِي فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: وَأَنْشَدَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى^(٤):

مَنْ لِي مِنْ هَجْرَانٍ لَيْلَى مَنْ لِي وَالْحَبْلُ مِنْ حِبَالِهَا الْمُنْحَلُّ

(١) الْحَجَّةُ لِلْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ: ١ / ١٦٩.

(٢) التَّكْمَلَةُ: ٣٩٩.

(٣) الْمَسَائِلُ الْبَغْدَادِيَّاتُ: ٤٧٢.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الرِّجْزِ لِمَنْظُورِ بْنِ مَرْتَدٍ الْأَسَدِيِّ، نَسَبَ إِلَيْهِ فِي مَجَالِسِ ثَعْلَبٍ، يَنْظُرُ: مَجَالِسُ

ثَعْلَبٍ: ٥٣٣، وَالْخَصَائِصُ: ٣٦٢/٢، وَوَجَاءَ غَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ، يَنْظُرُ: شَرْحُ

الْمَفْصَلِ: ٢٣٢/٥.

فلفظ (الْمُنْحَلَّ) هنا لا ينفك أن يكون محمولاً على (الحبل) أو على (الحبال)، وكلاهما قبيح^(١).

٣- الممتنع:

ونقصد به نقيض الجائز، وهو مرفوض عند أبي عليّ الفارسيّ، ومن أمثاله عند أبي عليّ الفارسيّ، قوله في جمع (طير) على (أطيار) بأنه غير جائز وممتنع، لأنّ أطيار جمع طائر وليس جمع طير^(٢).

٤- الشاذّ:

أبو عليّ الفارسيّ لا يقيس على الشاذّ أو النادر، بل يقيس على الكثير، وهو بهذا يتبع منهج البصريّين الذي يقيس على الكثير، ويقوم على استقرار كلام العرب وكذلك استنباط الأحكام منه، وهو يُصرّح في مصنفاته بعدم أخذه بالشاذّ إذا يُعارض السّماع أو القياس، ومن ذلك قوله في مسألة اسم الفعل (هاء)؛ إذ يرى الفارسيّ أنّ الأصل في استعمال (الهاء) أن تلحقها كاف الخطاب وما يتّصل بها من علامات تدلّ على عدد المخاطبين وجنسهم، نحو: هاءك، وهاءكما، وهاءكم، وهاءكن، غير أنّ بعض الاستعمالات حذفّت كاف الخطاب وجعلت الحركة في الهمزة دالة على المخاطب، ثمّ ألحقت بها علامة الضمير فقل في مخاطبة المؤنث (هائي) وقد حكم أبو عليّ على هذه الصيغة بالشذوذ، مبيناً أنّها لا تجري على قياس معروف في العربيّة، ولا يوجد لها نظير في كلام العرب وهي شاذّة^(٣).

ونراه يرفض الشاذّ ويعلّل، ذلك في تحريك وإسكان ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]؛ إذ قال: "إسكان الياء في "محياي" شاذّ عن القياس والاستعمال، فشذوذه عن

(١) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل العسكريّات): ١: ٤٦٨.

(٢) ينظر: المسائل البغداديات: ٤٧١.

(٣) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل البصريّات): ١/ ٩٣.

القياس أن فيه التقاء ساكنين، لا يلتقيان على هذا الحد في محياي، وأمّا شذوذه عن الاستعمال، فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم^(١).

ومن أمثلة رفضه للشاذّ، قوله في لفظ (العالية)، في النسب إلى علويّ قد جاء شاذّاً عن القياس، والقياس فيها (عالي)^(٢). وقد تكلمنا على أقسام الشاذّ في مبحث السّماع، صفحة: ٤٦، ٤٧.

٥- الردّيء:

وهو مرفوض عند أبي عليّ الفارسيّ، وذلك في كلامه على جمع اسم الجمع على القلة وعن رفضه له؛ إذ جاء في قولهم على جمع لفظ (أشياء) التي من باب (ركب، وتجر، وجامل) على (أشأوى)، ولم لا تجمع هذه الألفاظ كما تجمع (طير) وبابه؟ فيقول إنّ هذا أشبه، لأنّه مُكسّرٌ على بناء يكون للكثير، وأطيار للقليل، وهذا عندي رديء لخروجه إلى حيّز الآحاد، وما لا يُعنى به الكثرة، وهذه الحكاية نادرة ولا يجب القياس عليها ولا إجراء نظائرها من أجلها مجراها^(٣).

٦- الخارج عن القياس:

رفضه أبو عليّ الفارسيّ، ويعدّ من الألفاظ المردودة عنده، ومن أمثله عنده ما جاء في تصغير (أبيّنون)، في قوله: "كان قياس تصغير (أبنى) أن يكون (أبيناً)، والأشبه أن يكون لما جمع (ابن) على (أفعال) حذفت الألف الزائدة كما تحذف من الممدودات فيقصرن في الشّعْر وضروب الجمع وكما يقصر سائر الجموع، فتحذف منها حروف المدّ نحو: أسدٍ وفُلكٍ... فكذلك (أبناء) كأنه قصرت مدّته فصار (أبنى)، ثمّ انقلبت ألفاً لزوال العلّة التي لها كانت انقلبت اللّام همزة وهي وقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، فصار (ابناً)، ثمّ صغرته فقلبت الألف المنقلبة

(١) الحجّة للقراء السبعة: ٢ / ٢٣٢.

(٢) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل الشيرازيات): ٢ / ١٦٩.

(٣) ينظر: المسائل البغداديات: ٤٧٤.

عن الواو التي هي لام ياء لانكسار ما قبله، فصار (أَبْيَنِي)، على وزن (أَفْعِل)، فزالَت دلالة الجمع عنه، فألحق به الواو والنون دليلاً للجمع، لأنَّ الواو والنون قد تكون للجمع القليل، كما أنَّ أفعالاً للجمع القليل، ولَمَّا ألحقت الواو والنون سقطت الألف التي قدَرناها منقلبة عن اللام لالتقاء الساكنين فصار أَبْيَنُون في التَّصْغِير وهو خارج عن القياس، وهذا وجهٌ يخرجُه وردُّه إلى القياس^(١).

٧- النَّادر:

ومن أمثلة ذلك عند أبي عليٍّ الفارسيِّ، قوله في جمع (واد) على (أودية)، بأنَّه جمع نادر؛ إذ لم نعلم (فاعلاً) جاء على (أفعلة)، وذلك يشبهه تعاقب صيغة فاعل وفعل على الشَّيء الواحد، مثل: شهيد وشاهد، وعليم وعالم، وجمعوا (فاعلاً) على (فعلاء) مثل: شاعر وشعراء، وفقهه وفقهاء^(٢).

٨- المستكره:

من الألفاظ المردودة عند أبي عليٍّ الفارسيِّ، ومنها ما ورد في الإعلال، كما في قوله: "قالوا: فُلُوْ وأَفْلَاء، وَعَدُوْ وأَعْدَاء، وَكَرِهُوا: فَعُلْ وفِعْلانٌ للإعلال"^(٣).

ثالثاً: التَّعْلِيل عند أبي عليٍّ الفارسيِّ

يعدُّ التَّعْلِيل من أبرز الظواهر التي صاحبت نشأة النحو العربي وتطوُّره؛ إذ لم يكن اهتمام النحويِّين مقتصرًا على وضع القواعد وضبط الظواهر اللغويَّة، بل تجاوز إلى محاولة تفسيرها وتعليلها، ونقل الزَّجَّاجيَّ عن بعض شيوخه أنَّ الخليل بن أحمد الفراهيديَّ سئلَ عن العلل التي يعتلُّ بها في النحو فقلَّ له: "عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنَّ العرب نطقت على سجيَّتها وطباعها

(١) التَّعليق على كتاب سيبويه: ٣/ ٣٠٦.

(٢) ينظر: الحجَّة للقرء السبعة: ١/ ٤٣٣.

(٣) التَّكملة ٤٣٩.

وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتلّت أنا بما عندي إنه علّة لما علّته منه. فإن أكنّ أصبت العلّة فهو الذي التمسّت. وإن تكن هناك علّة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النّظم والأقسام؛ وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصّادق أو البراهين الواضحة والحجج اللّائحة، فكما وقف هذا الرّجل في الدّار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدّار فعل ذلك العلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدّار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة، إلا أن ذلك ممّا ذكره هذا الرّجل محتمل أن يكون علّة لذلك. فإنّ سنح لغيري علّة لما علّته من النّحو هو أليق ممّا ذكرته بالمعلول فليأت بها^(١).

وأبو عليّ الفارسيّ أشار في أكثر من موضع إلى أنّ العلّل مستنبطة من كلام العرب، وذلك بقوله: "وهذه العلّل إنّما تستخرج وتوضع بعد سماع الشّيء واطّراده في الاستعمال ليوصل إلى النّطق بالشّيء على حسب ما نطق به أهل اللّغة"^(٢).

ويمكننا القول إنّ العلّة عند أبي عليّ الفارسيّ ليست تسويغاً ظاهريّاً لقاعدة لغويّة فحسب، وإنّما هي تفسير علميّ لما عليه اللفظ من إعراب أو صورة، وأهتمّ الفارسيّ اهتماماً بالغاً بالتّعليل، إذ لم يدع مسألة إلّا وعلّلها، وكان يرى أن: "العلّل لا يحتاج فيها إلى ذكر النّقّة كما يحتاج إلى ذلك في الرّواية"^(٣). ويمثّل كتاب الحجّة للقراء السّبعة خير دليل على اهتمام أبي عليّ الفارسيّ بالتّعليل، وذلك لقيامه

(١) الإيضاح في علل النّحو: ٦٥، ٦٦.

(٢) المسائل البغداديات: ٣٠٦.

(٣) المنصف: ٢٢٦ / ١.

على الاستدلال، والتعليل؛ إذ كان الفارسيّ يعلّل القياس بالعلل المختلفة، فنلاحظ أحياناً إنه يذكر العلة، وأحياناً أخرى لا يذكرها وإنما نستنبطها من خلال كلامه عن القياس، وذكر لنا الدكتور عبد الفتاح شلبي أنّ هذه التعليلات، تدلّ على براعة أبيّ عليّ؛ إذ يستطيع أن يفتي بأمرين متخالفين، ويجيء بالعلة لكلّ منهما مع اختلافهما، وهذا ما ذهب إليه في المسائل البغداديات على أنّ (ما) في قوله تعالى ﴿وَمِمَّا زَكَّيْنَهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ حرف ثمّ رجع في المسائل الشيرازيات، وأكد على أنّها موصولة^(١)، وبذلك يعدّ الفارسيّ من أقدر العلماء انتزاعاً للأدلة واستنباطاً للعلل الخفية، وقيل عنه: "وهو في صنيعة هذا يلتبس العلل ويجتهد في استخراجها وانتزاعها، ويقدر قيامها في نفوس أصحاب اللغة، حتى غدت هذه العلل من تمام القاعدة وبرهاناً على صحتها"^(٢). ومن أمثلة هذا الضرب؛ هي:

١- علة الحمل على المعنى:

ومن ذلك قول أبيّ عليّ الفارسيّ في تفسير قوله تعالى: ﴿سَنُقَرِّئَكَ فَلَا تَنسَى﴾ [الأعلى: ٦]، أنّ تفسير (لا تنسى) حمل على (النسيان) الذي يقابل الذكر، وليس (النسيان) الذي يعني الترك، وهذا لأنّ النبي محمّد (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يسرع إلى قراءة القرآن الكريم، ويكثر فيها خوفاً من أن ينسى، فقال: سنقرئك فلا تنسى إلّا ما شاء الله أن تنساه، لرفعه ذلك بالنسيان، كرفعه إياه بالنسخ بآية أو سنة، ويؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ بِهِ لِسَانُكَ لِنَعْلَمَ بِهِ ۚ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ۚ فَإِذَا قَرَأَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ۚ﴾ [القيامة: ١٦-١٨] وقوله: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾ [طه: ١١٤]، فالحمل على أنّ (لا تنسى) يعني (الترك) ليس هو

(١) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: ٢٣٥.

(٢) الأصول النحويّة والصرفيّة في الحجة لأبيّ عليّ الفارسيّ: ١/٤٦٤.

الأرجح، أمّا (النسيان) الذي يحدث في بعض المواقف البشريّة، كما في حادثة السّهو، فلا يناقض العصمة، لأنّ هذه الحالات لا تؤثر على الوحي^(١).

٢- علّة الصيغ السماعيّة:

وذلك ما ذكره في كتابه التّكملة؛ إذ قال في ذلك وقالوا في تأنيث (العين) "ثلاثُ أعينٍ" وإن كانوا رجالاً، كما قالوا في تحقير (النّاب) من الإبل: نيببٌ، وهذا ما يقوي قولهم، فلم يُلحقوا الهاء لأنهم أرادوا الجارحة^(٢).

٣- علّة التّغليب:

مثل قول أبي عليّ الفارسيّ في توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝﴾ **اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ** ﴿إبراهيم: ١-٢﴾، التي على البدل؛ إذ تكلم على لفظ (الله) عزّ وجلّ بقوله: "من جرّ جعله بدلاً من الحميد، ولم يكن صفة؛ لأنّ الاسم، وإن كان في الأصل مصدرًا، صفة، والمصادر يوصف بها كما يوصف بأسماء الفاعلين وكذلك كان هذا الاسم في الأصل (الإله) ومعناه: ذو العبادة، أي: العبادة تجب له. قال أبو زيد: تألّه الرّجل: إذا نسك.

وأنشد لرؤبة:

سَبَّحَنَ وَاسْتَرْجَعَنَ مِنْ تَأْهِي

فهذا في أنّه في الأصل مصدر قد وُصف به مثل السّلام والعدل، إلّا أنّ هذا الاسم غلب حتّى صار في الغلبة لكثرة استعمال هذا الاسم كالعلم. وقد يغلب ما أصله الصفة، فيصير بمنزلة العلم، قال:

(١) ينظر: الحجّة للقراء السبعة: ١ / ٣٤٩.

(٢) ينظر: التّكملة: ٢٦٩.

ونابغة الجعدي بالرمْل بيته عليه صفيح ...

والأصل: النابغة، فلما غلب نزع منه الألف واللام، كما نزع من الأعلام نحو: زيد وجعفر^(١)، وكذلك قول الفارسي في لفظة (السيئة) التي وردت في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١]، فالسيئة هنا وإن جاءت مفردة، يُرادُ بها الكثرة^(٢).

٤- علة القياس المعنوي:

ومن ذلك قياس أبي عليّ الفارسيّ على قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]، في المعنى مثل: ﴿صُمُّوكُمْ عُمْيَٰهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨]، وكذلك قوله تعالى: ﴿صُمُّوْكُمْ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ [الأنعام: ٣٩]؛ لأنَّ وصف البصر بالكون في الظلمات بمنزلة الوصف بالعمى، وكذلك وصفه بكون الغشاوة عليه، لأنَّه في هذه الأحوال كلّها لا يصحّ به إحصار، فقوله: في الظلمات متعلق بمحذوف^(٣).

٥- علة الاستغناء:

ومن أمثلة ذلك عند الفارسيّ، قول: أجبئك إن جئت، والتقدير: إن جئتَ أجبئك، فاستغنيت عن الجواب بالفعل الذي تقدم على الجزاء^(٤).

(١) الحجة للقراء السبعة: ٣/ ١٥، وينظر: وهذا عجز بيت لرؤية في مدح نفسه، وصدرة:

لله درُّ الغانيات المدّة ينظر: مجموع أشعار العرب وديوان رؤية: ١٦٥، وينظر: البيت لمسكين الدارمي يرثي فيه الشاعر والملقب بـ(النابغة الجعدي)، وتمام البيت:

ونابغة الجعدي بالرمْل بيته عليه صفيح من رخام مرصع

ينظر: ديوانه: ٦٧.

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٣٠١/١.

(٣) الحجة للقراء السبعة: ١٧٢/١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٢/٣.

٦- علة الأصل:

ومثاله ما ذكره الفارسيّ في توجيه قراءات قوله عز وجل: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي﴾ [مريم: ٥]؛ إذ قال: "فقرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل" من ورائي" مهموزة ممدودة مفتوحة الياء، وحدثوني عن خلف، عن عبيد، عن شبل عن ابن كثير: "من وراي" مثل: ﴿عَصَايَ﴾ [طه: ١٨]، و﴿هُدَايَ﴾ [طه: ١٢٣]، بغير همز ونصب الياء، وكلهم همز ومدّ وأسكن الياء، غير ابن كثير... والقصر الذي روي عن ابن كثير لم أعلم أحداً من أهل اللغة حكاه ولعله لغة، وقد جاء في الشعر من قصر الممدود شيء كثير وقياسه ردّ الشيء إلى أصله، واللّام من هذه الكلمة همزة وليس من باب الوراثة^(١).

٧- علة عدم اللبس:

ومن ذلك: "قالوا: (يَمْحُو) على الأصل، كما قال (يبيجل)، وأنهم لم يفعلوا ذلك في (قَاعَ يَقْوَع)، و(بَاعَ يَبِيع)؛ لئلا يلتبس بما ماضيه في الأصل (فَعِلَ)؛ ولأنّ الحركة لا تظهر للزوم السكون للعين"^(٢).

٨- علة الرّفص:

ومنه قول الفارسيّ في أنّه لا يجوز أن يجمع معتلّ اللّام من الصّقات على (فُعِلَ)، لأنّ ذلك سيؤدي إلى الخروج على كلام العرب، وبذلك يحدث إعلالاً في الكلمة يقتضي قلب الياء واوًا، مثل قولهم (تَقِيّ) تجمع على (إتقياء) ولا يجوز جمعها على (تُقِيّ) على وزن (فُعِلَ)، لأنّ ذلك يوجب إعلال الياء وقلبها واوًا، وبذلك فإنّ هذا مرفوض في كلام العرب^(٣).

(١) الحجة للقرّاء السبعة: ١١٥/٣، ١١٤.

(٢) موسوعة المسائل (المسائل الحليّات): ٣٠٢/١.

(٣) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل العضديّات): ١٠٢، ١٠٣/٢.

ويمكننا القول إن هذا النهج الفريد في استخراج العلل، واستنتاجها، إنما يدلّ على تمكن أبي عليّ الفارسيّ من الغوص في أسرار كلام العرب؛ إذ أنّه لم يخرج عن إطار حكمة العرب، ولم يأت بشيء خارج عن اللغة، إنّما قام بتثبيت أصول وأحكام اللغة من اللغة نفسها.

والكلام عن علل الفارسيّ يطول؛ إذ أنّ هناك الكثير من العلل التي يطول المقام بذكرها.

المبحث الثالث

الاستشهادات

الاستشهادات

الشواهد لم تقتصر على الكتاب والخطباء وحدهم، وإنما استعملها الأصوليون والنحويون واللغويون والمعجميون والبلاغيون وغيرهم، استعملوها للوصول إلى غايات متباينة. والشاهد: "هو الجزئي الذي يذكر لإثبات القاعدة كآية من التنزيل، أو قول من أقوال العرب الموثوق بعربيتهم" (١).

تنبّه أبو هلال العسكري إلى أهميّة الشاهد وقال فيه: "ثُمَّ إِنِّي مَا رَأَيْتُ حَاجَةً الشَّرِيفِ إِلَى شَيْءٍ مِنْ أَدَبِ اللِّسَانِ بَعْدَ سَلَامَتِهِ مِنَ اللِّحْنِ، كحَاجَتِهِ إِلَى الشَّاهِدِ وَالْمَثَلِ، وَالشُّدْرَةِ وَالْكَلِمَةِ السَّائِرَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَزِيدُ الْمَنْطِقَ تَفْخِيمًا وَيُكْسِيهِ قَبُولًا، وَيَجْعَلُ لَهُ قَدْرًا فِي النُّفُوسِ، وَحِلَاوَةً فِي الصُّدُورِ، وَيَدْعُو الْقُلُوبَ إِلَى وَعْيِهِ، وَيُعِثُّهَا عَلَى حِفْظِهِ، وَيَأْخُذُهَا بِاسْتِعْدَادِهِ لِأَوْقَاتِ الْمَذَاكِرَةِ وَالِاسْتِظْهَارِ بِهِ أَوَّانَ الْمُجَاوَلَةِ فِي مَيَادِينِ الْمَجَادَلَةِ، وَالْمُصَاوَلَةِ فِي حَلَبَاتِ الْمُقَاوَلَةِ؛ وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْكَلَامِ كَالْتَقْصِيلِ فِي الْعَقْدِ وَالتَّنْوِيرِ فِي الرُّوضِ وَالتَّسْهِيمِ فِي الْبَرْدِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يُسْتَكْتَرَ مِنْ أَنْوَاعِهِ؛ لِأَنَّ الْإِقْلَالَ مِنْهَا كَاسْمِهِ إِقْلَالٌ؛ وَالتَّقْصِيرُ فِي التَّمَاثُلِ قُصُورٌ؛ وَمَا كَانَ مِنْهُ مَثَلًا سَائِرًا فَمَعْرِفَتُهُ الزَّمْ؛ لِأَنَّ مَنَفْعَتَهُ أَعْمُ وَالْجَهْلُ بِهِ أَقْبَحُ" (٢).

فالدرس النحويّ منذ نشأته في القرنين الأوّل والثاني للهجرة، والنحويّون يؤلون عناية فائقة للشاهد اللغويّ؛ وذلك إدراكاً منهم لأهمّيّته في تقعيد اللّغة وضبط قواعدها.

وسنتناول في هذا المبحث منهج أبي عليّ الفارسيّ في الاستشهاد، فقد أبان أبو عليّ الفارسي عن منهجه في التعامل مع الشواهد اللغويّة، ووقف منها موقف الناقد المحقّق، ولم يقبلها على علّاتها. ومن مصادره في الاستشهاد:

(١) إتحاف الأمجاد في ما يصحّ به الاستشهاد: ٦٠.

(٢) جمهرة الأمثال: ١/٩٠١.

أولاً: الاستشهاد بالقرآن الكريم

القرآن الكريم أعظم كتاب وآخر الكتب السماوية، أنزله الله عز وجل على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقد تحدى الله تعالى به العرب في لغته ومفرداته وتراكيبه. وقد ورد عن الفراء (ت ٢٠٧هـ)، إن الكتاب يُعدّ أقوى وأعرب في الحجة من الشعر^(١)، وعبر عنه الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) بقوله: "فألفاظ القرآن هي لبّ كلام العرب وزبدته، وواسطته وكرائمه، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم، وإليها مفرع حذّاق الشعراء والبُلغاء في نظمهم ونشرهم. وما عداها وعدا الألفاظ المتفرعات عنها والمشتقات منها هو بالإضافة إليها كالقشور والنوى بالإضافة إلى أطياب الثمرة"^(٢). وأجاز السيوطي الاحتجاج به متواتراً أم أحاداً أم شاذاً ومن ذلك قوله: "أمّا القرآن فكلّ ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً"^(٣).

وفي ظلّ هذه القدسيّة والأهميّة للقرآن الكريم، نجد أنّ أبا عليّ الفارسيّ قدّم الشاهد القرآنيّ على غيره واعتمده في دراسته اللغويّة، وقد رصدتُ غزارة الشاهد القرآنيّ في مصنفاته؛ واحتلّ مكانة عظيمة؛ فلا يكاد يخلو كتاب من كتبه من الاستشهاد بالقرآن الكريم وخاصّة (الحجّة للقرّاء السبعة) و(الإغفال فيما أغفله الزجّاج)؛ وذلك لتقوية بنية صرفيّة، أو نحويّة، أو لتقوية معنى، أو شارحاً، أو معلّلاً، أو مؤيِّداً لتوجيه أو معارضاً لآخر، وأحياناً يسندوها بالأحاديث أو كلام العرب (شعراً ونثراً)، سائراً على خطى شيوخه الأعلام.

(١) ينظر: معاني القرآن: الفراء: ١/١٤.

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٤.

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو: ٣٩.

ومن أمثلة استشهاده بالقرآن الكريم ما يأتي:

١- يستشهد بالآيات القرآنية لبيان أصل الاشتقاق:

كما في قول الفارسيّ عن لفظة (أَيْدِنَاهُ)؛ إذ يذكر أصل اشتقاقها وذلك بقوله: "قوله: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾" [البقرة: ٨٧] أَيْدِنَاهُ: فَعَلْنَاهُ، من الأَيْدِ والآد، وهو القوة، ومثْلُ الأَيْدِ والآد في بنائهما على فَعَلٍ وفَعَلٍ: العَيْبُ والْعَابُ، والذَّيْمُ والذَّامُ^(١). وذكر الفارسيّ -أيضاً- أصل اشتقاق (التَّوراة) واستشهد له بآية قرآنية؛ وذلك بقوله: "قالوا: وري الزّد يري، إذا قدح ولم يكب، وقالوا، وري وأوريته، وفي التنزيل: ﴿فَالْمُورِيكَ قَدَحًا﴾" [العاديات: ٢] وفيه: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ الرَّزْمَنَ﴾" [الواقعة: ٧١]"^(٢). وهنا أبو عليّ الفارسيّ استشهد بآيتين في هذا الشاهد.

٢- يستشهد بالآيات القرآنية لبيان قاعدة صرفية:

ومن ذلك جمع (إناء) على القلّة (آنية) وعلى الكثرة (أوان)؛ وذلك بقوله: "وذكر سيبويه^(٣) في جمعه القليل: آنية، كإزارٍ وآزرة، وجمعه الكثير: (أوان)، ونظيره ما حكاه سيبويه^(٤) من قولهم: أسقيّة وأساق، وفي التنزيل: ﴿فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ﴾" [الزخرف: ٥٣]، وفيه: ﴿يُكَلِّفُونَ فِيهَا مِّنْ أَسْوِرٍ مِّنْ ذَهَبٍ﴾" [الكهف: ٣١]"^(٥). فقد جمع أسورة على القلّة، وجمع (أساور) على الكثرة.

(١) الحجة للقرّاء السبعة: ١/ ٣١٩.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٤٠٥.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/ ٦٠٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٦١٨.

(٥) الإغفال: ١/ ٣١٨.

٣- يستشهد بالآيات القرآنية لبيان دلالة لفظة ما:

كما في قوله في لفظة (العول) وإنَّ معناها اللُّغوي: الميل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ لَا تَعُولُوا﴾ [النساء: ٣] أي: لا تميلوا^(١). وأحياناً يذكر الفارسي دلالة اللَّفْظ ويعضده ببيت من الشعر مع الآية القرآنية، كما في قوله عن لفظ (السَّيْل) في قوله تعالى: ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٩]؛ إذ قال الفارسي: "إنَّ السَّيْلَ في اللُّغة: الطَّرِيق الذي هو ممرٌّ والمدرج، والدليل على ذلك ما أنشده سيبويه:

فما كنت ضفافاً ولكن طالباً أناخ، فأغفى فوق ظهر سبيل

فالإنابة والاعفاء لا يكونان إلّا على مستقرٍّ، ولهذا قالوا للذين يسلكونه (سبل)، وقياس واحده (سابل)^(٢). ومن الألفاظ الأخرى التي ذكرها الفارسيّ (الطَّمع) التي جاءت بمعنى اليقين، وذلك بقوله يُستدل على أنَّ لفظ (الطَّمع) قد يُراد به اليقين بما ورد في قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢]؛ إذ إنَّ النبيَّ إبراهيم (عليه السَّلام) لم يكون طمعه على وجه الشكِّ أو التردد، بل كان عالماً بأنَّ الله سيغفر له ذلك^(٣)، وأيضاً جاء (الطَّمع) بمعنى الرجاء في حقِّ المؤمنين سواء^(٤)، وممّا قاله الفارسيّ في هذا الوجه في

(١) ينظر: المسائل البغداديات: ٣٥٥.

(٢) موسوعة المسائل (المسائل الحلبيات): ١/ ٢٤٨، ٢٤٧، وينظر: البيت نسبه السيرافي وابن

منظور إلى الأخضر بن هبيرة الضبي، ينظر: شرح أبيات سيبويه: ١٥/٢، ولسان

العرب: ٤/ ٢٥٩٦، وذكره سيبويه بغير نسبة، ينظر: الكتاب: ١٣٦/٢، وروايته:

فما كنت ضفافاً ولكن ركباً أناخ قليلاً فوق ظهر سبيل

(٣) ينظر: المسائل البغداديات: ٥٣٨، ومجمع البيان: ٢٤٥/٧.

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٤٠/١٦.

دلالة لفظة (القدس) فإنها بمعنى التنزيه عن السوء واستشهد لها بقوله تعالى: ﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠]؛ إذ قال: فيكون المعنى ننزهك عن السوء، فلا ننسبه إليك، ولا ما لا يليق بالعدل^(١).

٤- يستشهد بالآيات القرآنية لبيان حكم نحوي:

وهذا الحكم هو وقوع المضارع موقع الماضي، وهو وقوع (تتلو) موقع (تلت) (تلت)، إذ قال: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وذكر الفارسي أن الآية تحتل تأويلين كل واحد منهما أسوغ مما ذكره وذهب إليه الزجاج؛ إذ قال: "أحدهما: أن يكون "تتلو" بمعنى تَلَتْ، فيكون كقوله (عز وجل): ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُ أَنِّيَأَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة: ٩١] أي: فلم تقتلتم، إلا أنه لما اتصل بقوله: "من قبل" عُلِمَ أن المراد بمثال المضارع الماضي، وكذلك هنا كان يُعْلَمُ باتصال الكلام بعهد سليمان فيمن قال: إنَّ المعنى على عهد ملك سليمان... وأما الوجه الآخر فعلى أن يكون (يَفْعُلُ) على بابه لا تُريدُ به "فَعَلَ"، كما أردت في الأول، ولكن تجعله حكاية للحال وإن كان ماضياً، وهذا الوجه في السعة، والكثرة كالأول أو أسوغ كأنه حكى الفعل الذي يُحدَثُ به عنهم وهو للحال، ونظيرُ هذا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكَ سُوءَ﴾ [البقرة: ٤٩] فقولاه: ﴿يَسُومُونَكَ﴾ حكاية للحال في الوقت الذي كانت فيه، وإن كان آل فرعون مُقْرِضِينَ في وقت هذا الخطاب^(٢).

(١) ينظر: الحجة للقرآن السبعة: ١/ ٣٢٠.

(٢) الإغفال: ١/ ٣٥٣، ٣٦٤.

٥- يستشهد بالآيات القرآنية لبيان مصدر الفعل:

كما في لفظة (ذكرى) المصدر، فاستشهد لها بآية قرآنية وذلك في قول الفارسيّ ذكرته ذكرًا ذكرى، وجعلت الأمر مني على ذكر، وفي قوله تعالى: ﴿تَبَصَّرْهُ وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾ [ق: ٨]، وقال جرير^(١):

هَبَّتْ شَمَالًا فَذَكَرَىٰ مَا ذَكَرْتُمْ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرَقِيَّ حَوْرَانَا^(٢)

نلاحظ في منهج الفارسيّ إنه يعضد الآية القرآنية بالحديث أو الشعر في أحيان كثيرة.

ومن الأمثلة الأخرى على ذلك هي ذكر المصدر (غورًا) وذلك بقوله غار الماء غورًا، وغارت عينه غورًا، وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠] ^(٣).

٦- يستشهد بالقرآن في تفسير القرآن بالقرآن:

وأبو عليّ الفارسيّ -هنا- يستشهد بالآيات القرآنية لتفسير ألفاظ ومعاني الآية القرآنية، ومن ذلك قوله: "ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةٌ﴾ [البقرة: ٧] وصفًا للذي ذمّ بها الكلام بأن قلبه ضاق عن قبول الحكمة والإسلام والاستدلال على توحيد الله تعالى وقبول شرائع أنبيائه (عليهم السلام) فلم ينشرح له ولم يتسع لقبوله، فهو خلاف من ذكر في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ [الزمر: ٢٢] ومثل ذلك قوله

(١) ينظر: ديوانه: ٤٩٣.

(٢) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل العضديّات): ٢/ ٤٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥/ ٢.

تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤] ومثله: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكْتَمٍ مِّمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥] ومن ذلك قوله: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [البقرة: ٨٨] إنما هو جمع (أغلف)، أي في (غلاف) كقوله: ﴿قُلُوبُنَا فِي أَكْتَمٍ﴾، ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾ [الأعراف: ١٧٩] ويقوي ذلك أن المطبوع على قلبه وُصف بقلّة الفهم بما يسمع من أجل الطبع، فقال: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٥٥] وقال: ﴿وُطِّعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ٨٧]. ومما يبيّن قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦]^(١).

ونستنتج من هذا أن القرآن الكريم عنده كالشيء الواحد، بعضه متصل ببعض، وإنه لم يكتف بالاستشهاد بالقرآن لتفسير الظواهر اللغوية حسب، وإنما استشهد بالقرآن لتفسير القرآن.

ثانيًا: القراءات القرآنية

تعددت تعريفات القراءات القرآنية، ومنها ما ذكره الزركشي (ت ٧٩٤هـ) بأنها: "اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف، أو كفيّتها من تخفيفٍ وتثقيلٍ وغيرهما"^(٢)، وعرفها ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) بأنها: "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة"^(٣). وقد امتلأت مصنفات العلماء القدماء بالاستشهاد بالقراءات القرآنية؛ وقال عنها ابن جني: "القراءات على ضربين: ضرب اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى

(١) الحجة للقراء السبعة: ١/١٧٤، ١٧٣.

(٢) البرهان في علوم القرآن: ١/٤٦٥.

(٣) منجد المقرئين ومرشد الطالبين: ٩.

بن مجاهد (رحمه الله) في كتابه الموسوم بالقراءات السبعة، وضرب تعدّي ذلك فسمّاه أهل زماننا شاذًا، أي خارجًا عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، إلّا أنه مع خروجه عنها نازعٌ بالنقّة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه، وورائه، ولعلّه أو كثيرًا منه مُساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه^(١)، وقد حدد ابن الجزريّ شروط القراءة الصّحيحة؛ إذ قال: "كُلُّ قِرَاءَةٍ وَاَفَقَّتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهِ، وَوَأَفَقَّتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوْ احْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إنْكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَجِبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ الْأُئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشْرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأُئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَاذَةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ السَّبْعَةِ أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ"^(٢)، وبهذا فإنّ القراءات القرآنيّة نالت اهتمام العلماء. وأبو عليّ الفارسيّ قد سار على نهجهم، واتّبع طريقهم، واستشهد كثيرًا بالقراءات القرآنيّة في توجيهاته سواء أكانت صرفيّة أم نحويّة أم صوتيّة أم غيرها من المسائل اللّغويّة الأخرى.

وأصحاب القراءات السبعة هم^(٣):

١- ابن عامر الشامي (ت ١١٨هـ):

هو عبد الله بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر اليحصبي.

٢- ابن كثير المكي (ت ١٢٠هـ):

هو عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاوان بن فيروز بن هرمز.

٣- عاصم الكوفيّ (ت ١٢٧هـ):

هو عاصم بن عبد الله، وكنيته أبو النّجود.

(١) المحتسب: ٣٢ / ١.

(٢) النّشر في القراءات العشر: ١٥ / ١.

(٣) ينظر: الحجّة للقراء السبعة (مقدمة المحقّق): ١٠، ١١، ١٢.

٤- أبو عمرو البصريّ (ت ١٥٤هـ):

هو زبان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحسين بن الحارث بن جلهمة التميمي.

٥- حمزة الكوفيّ (ت ١٥٦هـ):

هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التميمي، وسمي بالزيّات لأنه كان يجلب الزيت من العراق إلى حلوان.

٦- الإمام نافع المدني (ت ١٦٩هـ):

هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، وكنيته أبو الحسن، وقيل أبو رويم.

٧- الكسائيّ الكوفيّ (ت ١٨٩هـ):

هو عليّ بن حمزة بن عبد الله بن عثمان من ولد بهمن بن فيروز، وكنيته أبو الحسن.

ويعدُّ كتابه (الحجّة للقراء السبعة) خير دليل على اهتمامه بالقراءات القرآنية لما احتواه من الآيات القرآنية، وكذلك كتابه (الإغفال فيما اغفله الزّجاج) وما يحمله من القراءات القرآنية، ومن جملة الأمثلة على استشهاده بالقراءات القرآنية ما يأتي:

١- يستشهد بالقراءات القرآنية لبيان أصل اللفظ:

وذلك كما في أصل لفظة (النبي) في قوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ

الْحَقِّ﴾ [البقرة: ٦١]؛ "قرأ أهل المدينة (النبئين) - بالهمزة - والباقون بغير همز، قال أبو علي: الحجّة لمن همز (النبيء) أن يقول: هو أصل الكلمة؛ ألا ترى أن ناساً من أهل الحجاز حققوا الهمزة في الكلام" ^(١)، فقد ذهب الزّجاج إلى أن (النبي) مأخوذ من (النّبأ) و(النّبوة) التي هي ارتفاع، لكن الفارسي ذهب إلى أن لفظ

(١) مجمع البيان: ١/١٦٥.

(النبي) مهموز؛ إذ إنَّ جماعة من أهل المدينة يهزمون^(١)، وهو مأخوذ من (النَّبَأ) وليس من (النَّبوة) وذلك بقوله: "ولا يجوز أن يكون مأخوذاً من (النَّبوة)؛ إذ لو كان مأخوذاً منه لكان همزه غلطاً، كما أن قول من قال: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾ [يونس: ١٦] في: "ولا أدراكم به" غلط. فقد بطل بهذا أن يكون مأخوذاً من "النَّبوة"^(٢).

٢- يستشهد بالقراءات القرآنية لتأييد لغة من اللغات:

فقد احتجَّ بقراءة^(٣): "فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ" [القصص: ٨١] وذلك لتأييد لغة أهل الحجاز بقوله: "كقول أهل الحجاز بهُودَاءَ، ولغلامُهُ ماءً"^(٤).

٣- يستشهد بالقراءات القرآنية لترجيح قراءة على المستوى النحوي:

فقد رجَّح الفارسيّ قراءة أبي الحسن بالفتح في قوله تعالى ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ وَلِيَّتِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]؛ إذ ذكر الفارسيّ أنَّ الفتح أجود، والولاية جاءت هنا من الدين، وقال أبو الحسن وهي قراءة الناس، إلَّا أنَّ الأعمش كسر الواو وهي لغة، وليست بذاك^(٥).

٤- يستشهد بالقراءات القرآنية ويعضدها بالحديث:

كما في قراءة ﴿وَطَّأ﴾ [المزمل: ٦]؛ إذ قال الأزهرى: "قرأ أبو عمرو وابن عامر (أشدُّ وِطَاءً) بكسر الواو وفتح الطاء والمدَّ وقرأ الباقر (أشدُّ وِطَاءً) بفتح الواو وسكون الطاء والهمزة"^(٦)، ومن قال (وِطَاءً)، فالمعنى: أنَّ عمل ناشئة الليل

(١) ينظر: السبعة في القراءات: ١/١٣٠، والحُجَّة للقراء السبعة: ١/٢٨٧، ٢٨٦.

(٢) الإغفال: ١/١.

(٣) هذه القراءة لم تذكرها كتب القراءات والتفاسير التي اطلعت عليها، غير أنَّ ابن جني ذكرها في كتابه المحتسب: ١/٦٧.

(٤) التكملة: ٢٠٥.

(٥) ينظر: الحُجَّة للقراء السبعة: ٢/٣١٤، ٣١٣.

(٦) معاني القراءات: ٣/٩٩.

يواطئ السَّمْع القلب فيها، وتكون أشقُّ على الإنسان من القيام بالنهار؛ لأنَّ اللَّيْل للَدَّعة والسَّكون، ومنه الحديث^(١): اللَّهُمَّ اشْدُدْ وطأتَكَ على مُضَرٍّ^(٢).

القراءات الشاذة:

استشهد أبو عليّ الفارسيّ بالقراءات الشاذة في مصنفاته في مواضع كثيرة، حتّى أنَّ الفارسيّ كان ينوي أن يؤلّف كتابًا في القراءات الشاذة، إلّا أنَّ الأجل عاجله فتولّى ابن جنّي هذه المهمّة التي كان الفارسيّ ينوي تحقيقها؛ إذ قال ابن جنّي: "على أنَّ أبا عليّ رحمه الله قد كان وقتا حدّث نفسه بعمله وهَمَّ أن يضع يده فيه ويبدأ به فاعترضت خوالج هذا الدّهر دونه، وحالت كِبَواته بينه وبينه؛ هذا على ما كان عليه من خلوّ سربه، وسروح فكره، وفروده بنفسه، وانبتات علائق الهموم عن قلبه"^(٣).

ومن مواضع استشهاد أبي عليّ الفارسيّ بالقراءات الشاذة ما يأتي:

١- استشهاده لبيان دلالة اللفظ:

وذلك كما في بيان دلالة لفظ (إلاه) في اللّغة، وذلك بقوله: "وَرُوِيَ عن ابن عبّاس في قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]^(٤) قال: عبادتك. فقولنا: فقولنا: "إلاه" من هذا كأنه ذو العبادّة، أي إليه تُوجَّه، وبها يُقصدُ ويُعتمد"^(٥). وهذه القراءة شاذة رويت عن بعض الصّحابة.

(١) ينظر: صحيح البخاري: ١/١٦٠، وصحيح مسلم: ٢٧٣.

(٢) ينظر: الحُجّة للقرّاء السبعة: ٤ / ٧١.

(٣) المحتسب: ٣٤.

(٤) وهي قراءة شاذة رويت عن بعض الصّحابة، ينظر: جامع البيان تفسير الطّبري: ١٠/٣٦٧،

وكتاب العين: ٩١/٤، والمحتسب: ٢٥٦.

(٥) الإغفال: ٤٠/١.

٢- استشهاده لمناقشة بعض القراءات الشاذة في توجيهاته الصرفية:

كمثل ما ذكره عند توجيهه لقراءات قوله عز وجل: ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُو عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾ [يونس: ١٦]، "قرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص ونافع "ولا أدراكم به" بفتح الراء والألف، وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحزمة والكسائي: "ولا أدريكم به" بكسر الراء وبالألف" (١)، ثم قال الفارسي إن الهمز في "أدراكم" على ما يروى عن الحسن (٢)، لا وجه له، وذلك لأن الدرء الدفع، على ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَأَذَرُوهَا عَنْ أَنْفُسِكُمْ أَلَمُوتْ﴾ [آل عمران: ١٦٨]، وقوله: ﴿فَأَذَرَأْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]، وجاء في الحديث الشريف (٣) عن النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم): (ادروا الحدود بالشبهات)، والفارسي يرى أن القراءة لا وجه لها (٤).

ثالثاً: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

إن الحديث النبوي الشريف هو ما أثر عن النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) الذي قال عنه الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۚ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٣-٥]، وقال عنه الجاحظ (ت ٢٥٥هـ): "لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعاً، ولا أقصد لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقعاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصح معنى ولا أبين في فحوى، من كلامه (صلى الله عليه وآله وسلم) كثيراً" (٥)، وقال السيوطي أيضاً في ذكره للنبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم): "وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل

(١) الحجة للقراء السبعة: ٣٦٠/٢.

(٢) ينظر: إعراب القراءات الشواذ: ٦٤٠/١.

(٣) غريب الحديث: ابن الجوزي: ٣٣٠/١.

(٤) الحجة للقراء السبعة: ٣٦٠/٢.

(٥) البيان والتبيين: ١٧، ١٨/٢.

منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار، على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمؤلدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة^(١).

وتباينت مواقف العلماء من الاستشهاد بالحديث الشريف، ففرى منهم من جَوَز الاستشهاد بالحديث الشريف وهو مذهب ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، والرَضِي الاستراباذي (ت ٦٨٨هـ) وغيرهما، وسبقهما أبو البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، والسَّهيلي (ت ٥٨١هـ) إلى ذلك، ومنهم من منع الاحتجاج بالحديث وهو مذهب ابن الضائع (ت ٦٨٦هـ)، وأبي حيَّان (ت ٧٤٥هـ)، وحجَّتهم أن الأحاديث لم تُنقل عن النَّبيِّ مُحَمَّد (صلى الله عليه وآله وسلم) بألفاظها؛ إنما رويت بالمعنى، ومنهم من جَوَز الاحتجاج بالحديث الذي اعتني بنقل ألفاظه، مثل الأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته (صلى الله عليه وآله وسلم) والأمثال النبوية، كالشَّاطبي (ت ٧٩٠هـ)، والسيوطي (ت ٩١١هـ)^(٢). وزعمت الدُّكتورة خديجة الحديثي أن السيوطي مع اعتداله إلا أنه يميل إلى أبي حيَّان وشيخه^(٣)، وإنَّ أبا حيَّان ذهب إلى أنَّ النِّحاة الأوائل من بصريين وكوفيَّين لم يحتجوا بالحديث الشريف، وإنَّ أوَّل من احتجَّ بالحديث من المتقدِّمين والمتأخِّرين من النِّحاة هو ابن مالك^(٤)، إلَّا أنَّ ابن مالك لم يكن أوَّل في استشهاد بالحديث النبوي الشريف، فقد

(١) الاقتراح في أصول النحو: ٤٣.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب: ٩٥/١.

(٣) ينظر: الشَّاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٦٦.

(٤) ينظر: موقف النِّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ١٨.

سبقة اللُّغَوِيَّونَ والنَّحاة القدامى فأبو عليّ الفارسيّ وشيوخه قد استشهدوا بالحديث واعتدوا به.

وأبو عليّ الفارسيّ استشهد بالحديث النبويّ الشريف إلّا في كتابيه (التعليقة على كتاب سيبويه) و (التكملة) فإنّه لم يستشهد في الحديث، واستشهد الفارسيّ بالحديث قد يكون للتوجيه الصّرفيّ أو النحويّ، أو على ظواهر لغويّة أخرى، وقال عنه الدكتور عبد الفتاح شلبي إنّهُ قد سبق في الاحتجاج بالحديث نحاة القرنين الخامس والسادس^(١).

ومن أمثلة احتجائه بالحديث النبويّ الشريف ما يأتي:

١- يحتجّ بالحديث من أجل بيان دلالة اللفظة:

ومن ذلك بيان دلالة لفظ (المولى) الذي هو (الولي)، واستشهد لها بالحديث الشريف، وذلك بقوله: "وروينا عن ابن سلّام عن يونس قال: المولى: له في كلام العرب مواضع منها: المولى من الدّين، وهو الوليّ، وذلك قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١] أي: لا وليّ، ومنه قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ﴾ [التحریم: ٤]، ومنه قول النّبيّ مُحَمَّدٌ (صلى الله عليه وآله وسلم): "من كنت مولاه فعليّ مولاه" أي: وليّه"^(٢).

ومِمّا جاء في هذا الضّرب-أيضاً- قول أبي عليّ الفارسيّ في لفظة (الإرب)؛ إذ جاءت بمعنى (التّوفّر)، فاحتجّ لها بالحديث، ومن ذلك قوله: "وإن شئت كان (فُعْلِيّة) من (الإرب) الذي هو بمعنى التّوفّر، من قوله في الحديث: "أنّه

(١) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: ٢٠٤.

(٢) الحجّة للقراء السبعة: ٣٧٢ / ١، و ينظر: سنن ابن ماجه: ٤٥ / ١، وسنن الترمذي: ٦٣٣ / ٥.

أُتِيَ بِكَتْفٍ مُؤَرَّبَةٍ^(١). وكذلك احتجّ الفارسيّ بالحديث في موضع آخر لبيان دلالة لفظة (الترء) الذي هو (الدفع)؛ إذ قال وأدرءا الحدود بالشبهات^(٢) بمعنى: ادفعوها^(٣).

٢- يستشهد بالحديث الشريف لبيان المعنى اللغويّ للفظ:

ومن ذلك قوله (الحبس) فإنّ معناها اللغويّ (الصبر)، واحتجّ لذلك بالحديث: "ونهي عن صبر الرّوح"^(٤)؛ إذ قال الفارسيّ: "وأصل هذا الباب في اللّغة: الحبس، فمن ذلك قولهم، الصبر في المصيبة، وإنّما هو حبس النّفس عن اظهار ما يصل إليها من الألم والمضض واستشعاره، ونهي عن صبر الرّوح"^(٥).

٣- يحتجّ بالحديث لتقوية قراءة من القراءات:

فقد اختلف القراء في الباء والثاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٩]؛ إذ قرأ الكسائيّ وحمزة: "إثم كثير"^(٦) بالثاء، وقرأ الباقر: "كبير" بالباء. وهنا احتجّ الفارسيّ بالحديث لتقوية قراءة (كثير)، وذلك في قوله: "وجاء في الحديث فيما حدّثنا ابن قرين ببغداد في درب الحسن بن زيد، قال: حدّثنا إبراهيم بن مرزوق بمصر في سنة ثمان وستين ومائتين قال: حدّثنا أبو عاصم عن

(١) الإغفال: ١/١١١، وينظر: غريب الحديث: ابن الجوزي: ١/١٨، والنّهاية في غريب الحديث والأثر: ١/٣٦. وتكملته: "أنّه أُتِيَ بِكَتْفٍ مُؤَرَّبَةٍ فَأَكَلَهَا وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ"، ومؤرّبة: أي متوفّرة لم ينقص منها شيء.

(٢) ينظر: غريب الحديث: ابن الجوزي: ١/٣٣٠، وسبل السّلام: ٢/٤٢٢.

(٣) ينظر: المسائل البغداديات: ٤٩٨.

(٤) يقصد بالرّوح هي كل شيء ذي حياة، ينظر: صحيح مسلم: ٨٧٣، وسنن ابن

ماجه: ٢/١٠٦٢.

(٥) المسائل البغداديات: ٣٥٤.

(٦) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٢/٤٠٥.

شبيب عن أنس بن مالك: "لعن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في الخمر عشرة: مشتربيها، وبائعها، والمشتراة له، وعاصرها، والمعصور له، وساقبها، والمسقاها، وحاملها، والمحمولة إليه، وأكل ثمنها"، فهذا يقوي قراءة من قرأ (كثير)^(١). إذ إنَّ الذنب لا يقتصر على شرب الخمر فقط، بل يشمل أفعالاً كثيرة مرتبطة بالخمرة، وينتج عنه أشياء كثيرة، مثل: العداوة، والبغضاء، والصدّ عن ذكر الله، وقراءة (كثير) تركّز على تعدد صور الإثم وآثاره

٤- يستشهد بالحديث لبيان بنية صرفية:

وهي بنية الجمع والإفراد، كما في قوله عن (الرياح) و(الريح)؛ إذ قال إنّه روي في الحديث من أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان إذا هبّت ريح يقول: "اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً"^(٢)، وهذا يدلّ على أنّ مواضع الرحمة تأتي بالجمع، ومواضع العذاب تأتي بالإفراد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ [الرّوم: ٤٦]، وهذا تبشير بالرحمة^(٣).

٥- يستشهد بالحديث لتفسير آيات القرآن الكريم:

وذلك لتفسير لفظ (النسيان) و(الخطأ)، كما في قول الفارسيّ: "قأماً قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فقوله: "نسينا" يحتمل الوجهين: يجوز أن يكون من النسيان الذي هو خلاف الذكر، والخطأ: من الإخطاء الذي ليس التعمّد، ومجاز ذلك على أنّهم تعبّدوا بأن يدعوا على أن لا يؤاخذوا بذلك،

(١) الحجة للقرّاء السبعة: ٤١٨/١، وينظر: سنن ابن ماجه: ١١٢٢/٢، وسنن الترمذي: ٥٨١/٢.

(٢) مسند الشافعي: ٥٤٤/١، والنّهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٧٢/٢.

(٣) ينظر: الحجة للقرّاء السبعة: ١/٣٨٤، ٣٨٥.

وإن كانوا قد علموا أنَّ القديم سبحانه لا يؤاخذ بهما. وقد جاء في الحديث المأثور:
"رفع عن أمّتي الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه"^(١).

وأبو عليّ الفارسيّ يذكر -أحياناً- الأحاديث مسندة، وذلك بذكره جميع من
رووا الحديث، ويذكر -أحياناً- أخرى الأحاديث غير مسندة.

والحقيقة يمكننا القول إنّ شواهد أبي عليّ الفارسيّ من الحديث النبويّ
الشّريف تُعدّ كثيرة إذا ما قورنت بغيره من النّحويّين؛ إذ إنّ النّحويّين لم يكثرُوا
من الاستشهاد بالحديث وذلك بسبب اللّحن الذي أصاب الحديث نتيجة النّقل
بالمعنى؛ لأنّ بعض الرّواة نقلوا بالمعنى، وهذا يُدخل الشكّ لدى النّحاة في صحّة
النّقل عنه.

رابعاً: الاستشهاد بكلام العرب

أ- الشّعْر:

يعدّ الشّعْر المصدر الأساسيّ لنقل التّراث العربيّ، فقد كان العرب يوتقون
حياتهم الاجتماعية والسياسية وغيرها عن طريق الشّعْر، وكُتِبَ الأقدمين زاخرة
بالشّعْر، فقد جعلوه الرّكيزة الأولى في استنباط الأحكام، والقواعد، وكان للشّعْر
عند العلماء النّصيب الأوفر من الشّواهد.

وأبو عليّ الفارسيّ لا يقلّ شأنًا عمّن سبقوه ومن عاصروه، في الاستشهاد
بالشّعْر، فقد نجد مصنّفاته تزخر بالشّعْر، حتّى قال عنه الدّكتور عبد الفتّاح شلبي:
"وقد أورد أبو عليّ في الحجّة من الأشعار ما لو جمع لكان كتاباً ضخماً قائماً

^(١) الحجّة للقراء السبعة: ٣٤١/١، وينظر: سنن ابن ماجه: ٦٥٩/١، وصحيح ابن

حبان: ٢٠٢/١٦.

بذاته^(١). لا يكاد يخلو كتاب من كتبه من الاستشهاد بالشعر، واستشهاده يكون لبيان بنية صرفية أو نحوية، أو عن اللغات التي سمعت عن العرب. ومن المواضع التي يستشهد بها الفارسي بالشعر:

١- يستشهد بالشعر لبيان أصل الاشتقاق:

ومن ذلك قوله في اشتقاق (اللآت)؛ إذ قال: "قأماً اشتقاق (اللآت) من (لَوَيْتُ)؛ لأنهم كانوا يَلْوُونُ على آلِهِتِهِمْ وَيَعْطِفُونَ عِبَادَةً لَهَا، وتَقَرَّبًا إِلَيْهَا، ويقالُ: لَوَى عليه، وعَطَفَ عليه، وتَحَدَّبَ عليه، قال الشاعر:

عَمَّرْتُكَ اللهُ الْجَلِيلَ فَإِنِّي أَلُوِي عَلَيْكَ لَوْ أَنَّ لُبَّكَ يَهْتَدِي^(٢)

٢- يستشهد بالشعر لإيراد لغة من اللغات:

ومن ذلك قوله إِنَّ نَاسًا يُبَدِّلُونَ الْجِيمَ مِنَ الْيَاءِ، فيقولون في (سعدى): سَعْدَج وقوله^(٣):

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ^(٤).

وموطن الشاهد في الصِّدْرِ والعِجْرِ، وهما: (علج، العشي) والأصل فيهما: (علي، العشي)، وتعرفُ بظاهرة (العججة) وهي إبدال الياء المشددة والمخففة جيماً.

(١) أبو علي الفارسي: ٢٠٨.

(٢) الإغفال: ٥٣٥ / ٢، والبيت لعمر بن أحمد الباهلي، ينظر: شعر عمرو بن أحمد

الباهلي: ٦٠، والكتاب: ٣٢٣ / ١، وحزانة الأدب: ١٥ / ٢.

(٣) نُسِبَ هذا الرجز إلى ناس من بني سعد، وعجزه:

المطعمان الشحم بالعشج

ينظر: الكتاب: ١٨٢ / ٤، وجمهرة اللغة: ٤٢ / ١، وشرح المفصل: ٢٢٠ / ٥، ولسان

العرب: ٢٧٠ / ١.

(٤) ينظر: التكملة: ١٩٣.

وهنا نلاحظ أنَّ أبا عليّ الفارسيّ اكتفى بصدر البيت لبيان المقصود، فلم يورد البيت كاملاً.

٣- يستشهد بالشعر لبيان حكم صرفي:

كما في لفظ (حَيَّة)؛ إذ يُجمع على حَيَّات، أنشد^(١):

كَانَ مَزَاحِفُ الْحَيَّاتِ فِيهِ قُبِيلَ الصُّبْحِ آثَارُ السَّيَاطِ^(٢).

٤- يستشهد بالشعر لبيان دلالة الألفاظ:

ومنها بيان لفظة (اليد) التي بمعنى (النَّعمة)، وذلك بقوله: "ومن ذلك ما يراد به النَّعمة نحو ما أنشده أبو زيد:

فَلَنْ أَذْكَرَ النَّعْمَانَ إِلَّا بِصَالِحٍ فَإِنَّ لَهُ عِنْدِي يَدَيَا وَأَنْعَمًا

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤]،

وقال ابن عباس: المعنى: نعمة مقبوضة^(٣). نرى في هذه المسألة أنَّ أبا عليّ الفارسيّ قد عضدَّ البيت الشعريّ بآية قرآنيّة، ونورد مثلاً آخر على ذلك، وهو استعمال لفظة (الشَّدُّ) بمعنى التَّأهّب، وليس بمعنى الرِّبْط والضمِّ، واستشهد لها ببيت من الشعر، قال الشاعر^(٤):

اشْدُدْ حِيَازِيْمَكَ لِلْمَوْتِ فَإِنَّ الْمَوْتَ لَا قِيَمَ

فالمقصود بالشَّدُّ هنا التَّأهّب والاستعداد له، حتى لا تهاب لقاءه، ولا تجزع من وقوعه، وتكون مستعدّاً له، كمن قال فيه^(٥): حبيب جاء على فاقة، ويُروى أنَّ

(١) البيت لمالك بن عويمر (المتنخل الهذليّ)، ينظر: ديوان الهذليين: ٢٥/٢.

(٢) ينظر: التكملة: ٣٥٧.

(٣) موسوعة المسائل (المسائل الحليّات): ٢٥٣/١، والبيت لضمرة بن ضمرة النهشليّ،

ينظر: النوادر في اللغة: ٢٥٠، وشرح المفصل: ٣٤٤/٣، ولسان العرب: ١٨٧٤/٣.

(٤) البيت للإمام عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، ينظر: ديوان الإمام عليّ: ٩٣، ولسان

العرب: ٨٦٠/٢.

(٥) ينظر: مجمع الأمثال: ٢٠٥/١.

أمير المؤمنين (عليه السلام) قال للحسن (عليه السلام) إِنَّ أَبَاكَ لَا يَبَالِي أَوْقَعَ عَلَى الْمَوْتِ، أَوْ وَقَعَ الْمَوْتُ عَلَيْهِ، وَهَذَا خِلَافُ الشَّدِّ وَالضَّمِّ^(١)، وَهَذَا الْفَارِسِيُّ قَدْ عَضَّدَ الْبَيْتَ الشَّعْرِيَّ بِالْمَثَلِ. وَمِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي بَيَّنَّ الْفَارِسِيُّ مَعْنَاهَا لَفْظُ (النَّشْرُ) الَّذِي هُوَ الْمَرْتَفَعُ؛ إِذْ اسْتَشْهَدَ لَهُ بِبَيْتٍ مِنَ الشَّعْرِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِ الْفَارِسِيِّ إِنَّ النَّشْرَ: هُوَ الْمَرْتَفَعُ مِنَ الْأَرْضِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

تَرَى الثَّعْلَبَ الْحَوْلِيَّ فِيهَا كَأَنَّهُ إِذَا مَا عَلَا نَشْرَ حِصَانٍ مُجَلَّلٍ^(٣).

٥- يَسْتَشْهَدُ بِالشَّعْرِ عَلَى الضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ:

وَذَلِكَ بِاسْتِعْمَالِ الْكَافِ اسْمًا، فَقَدْ قَالَ الْفَارِسِيُّ: "وَقَدْ اسْتَعْمَلْتُ الْكَافَ أَيْضًا اسْمًا وَذَلِكَ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَلَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤):

فَوَا عَجَبًا إِنَّ الْفِرَاقَ يَرُوعُنِي بِهِ كَمَنَاقِيشِ الْجَلِيِّ قِصَارُ

المعنى: مَنَاقِيرُ كَمَنَاقِيشَ، فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ، فَلَمَّا حُذِفَ، صَارَتْ الْكَافُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِأَنَّهَا فَاعِلَةٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَرْفًا كَالَّتِي فِي قَوْلِكَ: هَذَا رَجُلٌ كَزَيْدٍ"^(٥). وَنَلْحِظْ هُنَا أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ الشَّاعِرِ وَإِنَّمَا اكْتَفَى فَقَطْ بِذِكْرِ (قَالَ الشَّاعِرُ)، وَنَرَاهُ أحيانًا يُورِدُ كَلِمَةً وَاحِدَةً فَقَطْ مِنَ الْبَيْتِ الشَّعْرِيِّ، كَمَا فِي اسْتَشْهَادِهِ عَلَى الضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ كَمَا فِي حَذْفِ الْيَاءِ فِي: الْعَطَامِيسَا^(٦)، وَدُهُيْدِهَيْنَا^(٧)؛ إِذْ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِمَا: الْعَطَامِيسُ، وَدُهُيْدِهَيْنَا^(٨)، فَجُمِعَ (الْعِيطَمُوسُ)

(١) ينظر: الحُجَّةُ لِلْقُرَّاءِ السَّبْعَةُ: ٢٥٥/٣.

(٢) البيت للأخطل: ينظر: ديوانه: ٢٢٦.

(٣) ينظر: الحُجَّةُ لِلْقُرَّاءِ السَّبْعَةُ: ٣٦/٤.

(٤) لم أهدت لقائله، ينظر: لسان العرب: ٤٥٢٢/٦، والمحكم والمحيط الأعظم: ١٦٨/٦، وروايته:

فوا حزنا أن الفراق يرُوعُنِي بمثل مناقيش الحلي قصار

(٥) موسوعة المسائل (المسائل العضديّات): ٢/ ١١٠، ١١١.

(٦) العيطموس من النوق: الشديدة الضخمة، كتاب العين: ٣٥٠/٢.

(٧) الدّهْدَاهُ: صغار الإبل، تاج العروس: ٣٥/١٩.

(٨) ينظر: لسان العرب: ١٤٣٨/٢.

على (عطامس)، وحكمه الجمع على (عطاميس) بالياء، لأنّ الواو إذا ثبتت في الواحد رابعةً ثبتت في التّكسير، ولكنّه حذفها للضرورة الشعريّة، أمّا لفظة (الدّهاده) فقد حقّرها على (دهيدمين)، وردّها إلى واحدّها وهو (دَهْدَاه)، ثمّ جمعها جمع مذكر سالم لئلا يتغيّر بناء التّصغير، فجمعه بالواو والنّون، ومثّل (ابكرين)^(١).

...العطامسا^(٢)

...دهيدمين^(٣)

إذ استشهد بهذين البيتين للضرورة.

٦- يستشهد الفارسيّ بأكثر من بيت شعريّ في المسألة الواحدة:

وذلك في استشهاده عن وضع كلّ من القول والمنطق والكلام في موضع الآخر، ومن ذلك أنشد أبو الحسن^(٤):

صَدَّهَا مَنْطِقُ الدَّجَاجِ عَنِ الْقَصِّ د وَصَوْتُ النَّاقُوسِ فَاجْتَنَبْتُنَا
وَأَنْشَدَ^(٥):

^(١) ينظر: الإغفال: ٢٧٤/٢، وشرح الأبيات المشكّلة الإعراب: ١٥٧.

^(٢) جزء من بيت لغيلان بن حريث الرّبّعيّ، وتماّمه:

قَدْ قَرَّبَتْ سَادَاتُهَا الرّوَائِسا ... وَالبَكَرَاتِ الْفَسَجِ الْعَطَامِسا

ينظر: الكتاب: ٤٤٥/٣، والخصائص: ٦٢/٢، والمخصص: ٣٧١/١.

^(٣) جزء من بيت من دون نسبة إلى قائله، وتماّمه:

قَدْ شَرِبْتَ إِلَّا دَهِيدَمِينَ ... قَلِيصَاتِ وَأَبِكْرِينَ

ينظر: الكتاب: ٤٩٤/٣، وخزانة الأدب: ٣٢/٨.

^(٤) البيت للشّاعر لبيد بن ربيعة العامريّ، ينظر: ديوانه: ٣١، وروايته في الديوان:

فَصَدَّهْمُ مَنْطِقُ الدَّجَاجِ عَنِ الْعَهْـ د وَضَرَبُ النَّاقُوسِ فَاجْتَنَبْتُنَا

^(٥) البيت غير منسوب لأحد، ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٩٥/١، والخصائص: ٢٣/١،

والمحكم والمحيط الأعظم: ٥٠/٧، ولسان العرب: ٢٧٠٥/٤.

خَابِيَةٌ طُمَّتْ بِسِيلِ مُفْعَمٍ

فَصَبَّحَتْ وَالطَّيْرُ لَمْ تَكَلِّمْ

وقال^(١):

تُ كُوبَ الرَّبَابِ لَهُ فَاسْتَدَارَا

فَلَمْ يَنْطِقِ الدَّيْكَ حَتَّى مَلَأَ

إِذْ وَضَعَ كُلٌّ مِنَ الْكَلَامِ وَالنَّطْقِ مَوْضِعَ الصَّوْتِ فِي قَوْلِهِ^(٢):صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَرْعُ بَالَنْوَاقِيسِ^(٣).

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالْدَّيْرَيْنِ أَرْقَنِي

٧- يَسْتَشْهَدُ بِالشَّعْرِ لِبَيَانِ مَصْدَرِ الْفِعْلِ:

ذكر لنا الفارسيّ مصدر الفعل (بان) وعَضَّدَهُ بِشَاهِدٍ شَعْرِيٍّ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ

و(البين)، مصدر بان يبين بمعنى (فارق)، أنشد^(٤):أَوْ كُلَّمَا ظَعَنُوا لِبَيِّنٍ تَجَزَّعُ^(٥).

بَانَ الْخَلِيطُ بِرَامَتَيْنِ فَوَدَّعُوا

ونستنتج من هذا أَنَّ مِنْهَجَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ فِي الْإِسْتِشْهَادِ بِالشَّعْرِ مُتَعَدِّدٌ،

أَيُّ لَا يَسِيرُ عَلَى مِنْهَجٍ وَاحِدٍ، فَنَلْحِظُ أَنَّهُ يُورَدُ الْبَيْتُ الشَّعْرِيُّ كَامِلًا أحيانًا وَيَكْتَفِي

بِذِكْرِ صَدْرِ الْبَيْتِ أَوْ عَجْزِهِ فِي أَحْيَانٍ أُخْرَى، وَقَدْ يُورَدُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ مِنَ الْبَيْتِ

الشَّعْرِيِّ، أَوْ يَذْكَرُ أَكْثَرَ مِنْ بَيْتٍ شَعْرِيٍّ لِلْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ لِيُبَيِّنَ لَنَا مَوْطِنَ الشَّاهِدِ،

وَنَرَاهُ -أَيْضًا- لَا يَذْكَرُ اسْمَ الشَّاعِرِ وَإِنَّمَا يَكْتَفِي بِقَوْلِهِ (قَالَ الشَّاعِرُ)^(٦)، أَوْ(أَنشَدَ)^(٧)، أَوْ (قَالُوا)^(٨)، وَنَرَاهُ -أحيانًا- يَنْسَبُ الْبَيْتَ الشَّعْرِيَّ إِلَى قَبِيلَةٍ؛ وَذَلِكَبِقَوْلِهِ (أَنشَدَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ لِرَجُلٍ مِنْ فِزَارَةٍ)^(٩) وَاسْتَشْهَدَ أَيْضًا بِالْبَيْتِ الشَّعْرِيِّ^(١)البَيْتُ لِلْأَعَشَى، يَنْظُرُ: دِيَوَانُهُ: ٤٧.^(٢)يَنْظُرُ: دِيَوَانُ جَرِيرٍ: ٢٤٩.^(٣)الْحُجَّةُ لِلْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ: ١/٢٥٦، ٢٥٧.^(٤)البَيْتُ لَجَرِيرٍ يَهْجُو فِيهِ الْفَرَزْدَقَ، يَنْظُرُ: دِيَوَانُهُ: ٢٦٧.^(٥)يَنْظُرُ: الْحُجَّةُ لِلْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ: ٢/١٩٠.^(٦)يَنْظُرُ: مُوسَوَةُ الْمَسَائِلِ (الْمَسَائِلُ الْعَضْدِيَّاتُ): ٢/٤٠، الْإِغْفَالُ: ٢/٤٣٢، ٤٨١، ٥٣٥.^(٧)يَنْظُرُ: التَّعْلِيقَةُ عَلَى كِتَابِ سَيَبَوِيهِ: ٢/٥٩.^(٨)يَنْظُرُ: الْإِغْفَالُ: ٢/٥٢٦.^(٩)يَنْظُرُ: الْحُجَّةُ لِلْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ: ١/١٨١.

(المتعدد النسبة)^(١)؛ أي: المنسوب إلى أكثر من شاعر، وكذلك استشهد بالبيت الشعريّ (المجهول القائل)^(٢). وقد يشير إلى الشاهد لكن بدون إنشاده كما في قوله: قوله: "كما جعلتها الخنساء الإقبال والإدبار لكثرتهما منها"^(٣).

ونرى الفارسيّ كثير الاستشهاد بشعر الأعشى^(٤)، ورجز العجاج^(٥)، ورؤية^(٦)، وشعر أبي زيد^(٧)، حتى قال عنه أبو حيّان التّوحيديّ: "وما تجاوزَ في اللغة كُتُبَ أبي زيد"^(٨). اللّغويّون؛ أمثال (الكميت)^(٩)، و(ذو الرّمة)^(١٠) الذي ضعه

(١) ينظر: الإغفال: ١/ ٢٧٤، ١٣٥.

(٢) ينظر: الإغفال: ١/ ١٩٣، ٧١.

(٣) الحجة للقراء السبعة: ١/ ٢٢.

(٤) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب: ١٤٥، ٢١٠، ٢٢٢، ٢٨٥، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٢/ ١٦٦، ٢٧٢، والحجة للقراء السبعة: ١/ ٢٦٢، ٤٤٦، ٤/ ١٠٨، ١١٠، ١٤٣، الإغفال: ٢/ ٥٠٦.

(٥) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب: ١٦٧، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١/ ٣٨٣، والحجة والقراءة للقراء السبعة: ١/ ٢٦٦، ٤٠٢، ٣/ ١١١، ٢٢٠.

(٦) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: ٢١٠، والحجة للقراء السبعة: ٤/ ٢٢.

(٧) ينظر: الإغفال: ١/ ١٣٥، ٢١٣، ٢٣٩، ٢: ٢١١، ٢١٥، وموسوعة المسائل (المسائل الشيرازيّات): ٢/ ١٥٣، ١٤٦، والمسائل البغداديّات: ٤١١، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١: ٤٩. ١١٤: ٥، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب: ٢٧٤، ٣٦١، ٤١١، الإغفال: ٢/ ٣٢١.

(٨) الإمتاع والمؤانسة: ١/ ١٣١.

(٩) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ١٤٩، ٣/ ٥٢، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب: ٢٥٣.

(١٠) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب: ١١٧، ٣١٨، ٣٤١، ٣٩٩، والحجة للقراء السبعة: ١/ ٣٩١، ٤٤٩، ٣/ ٦٨، ١٤٩، ٤/ ١٥، ٥١، ٩١، ١١٠، وموسوعة المسائل (المسائل الشيرازيّات): ٢/ ٢٧٥.

ضعفه الأصمعيّ، وقال عنه: "ذو الرّمة طالما أكل من المالح والبقل في حوانيت البقالين" (١).

وقد أشرتُ سابقاً إلى أنّ أبا عليّ الفارسيّ قد استشهد بكافة العصور الأدبيّة من الشعراء الجاهليّين والمخضرمين والإسلاميّين والأمويّين وحتى شعر المولّدين؛ فقد استشهد بشعر أبي تمام (٢٣١هـ) في الإيضاح العضديّ (٢)، وفي العضديّات استشهد بشعر عمارة بن عقيل (٢٣٩هـ) وهو شاعر عباسيّ (٣)، وبشعر أبي الطيّب المتنبيّ (٣٥٤هـ) (٤).

ب - النثر:

عند النّظر إلى كتب اللّغويّين نجدها أوفر حظاً في الاستشهاد بـ(الشعر والنثر) على السّواء، والنّحويّون يكادون يقتصرون على الشعر في الاستشهاد، والنثر عندهم أقلّ من الشعر، وهذا ما نجده -أيضاً- عند أبي عليّ الفارسيّ؛ إذ يحتلّ الشعر عنده المساحة الأكبر.

ويشمل النثر:

١- الأمثال:

من الشّواهد النّثريّة التي اطمأنّ إليها علماء العربيّة هي الأمثال، لأنّها تنماز ببلاغتها وسرعة نفوذها إلى الأذهان. وأبو عليّ الفارسيّ احتجّ بالأمثال في مصنّفاته، وإنّ كان احتجّاجه بها قليلاً، فنراه حين يورد الأمثال تكون أغلبها من

(١) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: ٢١٤.

(٢) ينظر: الإيضاح: ١١٨.

(٣) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل العضديّات): ٤٢/٢.

(٤) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل العضديّات): ١١٥/٢، و(المسائل الشّيرازيّات): ٣٣٠/٢،

دون نسبة إلى قائلها، فيوردها مصدرّة بقوله: (قولهم)^(١)، و(قالوا)^(٢)، بالإضافة إلى نقله عن (سيبويه)^(٣).

ويورد أحياناً المثل منسوباً إلى قبيلة ما، وذلك بقوله: (من أمثال بني أسد)^(٤).

ومن جملة استشهاده بأقوال العرب ما يأتي:

أ- يستشهد بالأمثال لبيان دلالة لفظة ما:

وذلك مثل دلالة لفظة (يد) على الافتراق؛ إذ استشهد لها بالأمثال وذلك بقوله: "فأماً قولهم: (ذهبوا أيادي سبأ) إذا أرادوا الافتراق"^(٥). وممّا ورد في هذا الضرب وهو حديثه عن لفظة (الصدى)؛ إذ قال: "قال أبو زيد: أصمّ الله صداه. وهو السَّمْعُ والدِّماغُ وحَشْوُ الرَّأْسِ"^(٦). ونذكر أيضاً دلالة لفظة (نرتع)؛ إذ ذكر أبو أبو عبيدة أنها تأتي بمعنى (نلهو)، وقد تكون هذه اللفظة على غير معنى اللهو، ولكن على معنى (النَّيْلُ من الشيء)، مثل قولهم^(٧): (القَيْدُ والرَّتْعَةُ)، ويكون هذا على النَّيْلِ والتَّائُلِ مِمَّا يحتاج إليه الحيوان، وأنشد الأعشى^(٨):

(١) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل العضديّات): ٢٨/٢، وينظر: موسوعة المسائل (المسائل الشيرازيّات): ٢٦٩/٢، وينظر: الإغفال: ١٢٩/١.

(٢) ينظر: الإغفال: ٣١٠/١.

(٣) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل الحليّات): ٣٢٢/١.

(٤) ينظر: الحُجّة للقرّاء السبعة: ١٣٠/٣.

(٥) الإغفال: ١٨٨/٢، وينظر: المستقصى في أمثال العرب: ٨٨/٢، ومجمع الأمثال: ٢٧٥/١.

(٦) التكملة: ٢٧٩، وينظر: مجمع الأمثال: ٤٠٤/١، والمستقصى في أمثال العرب: ٢١٢/١، ولسان العرب: ٢٤٢٢/٤.

(٧) ينظر: مجمع الأمثال: ٩٩/٢، والمستقصى في أمثال العرب: ٣٤١/١.

(٨) ينظر: ديوانه: ١٠٥، وتمام البيت:

فَطَلَّ يَأْكُلُ مِنْهَا وَهِيَ رَاتِعَةٌ حَدَّ النَّهَارِ تَرَاعِي ثِيْرَةً رُتْعَا

صَدَرَ النَّهَارِ تُرَاعِي ثِيْرَةً رُتْعَا

وهذا لا يكون على اللّهُو، وإنّما لمرادها الذي ترعى فيه^(١).

ب - يستشهد بالأمثال ليبين استعمال الأفعال أسماء:

هناك ألفاظ استعملت أسماءً وأفعالاً، مثل (بئس)، واستشهد لها الفارسيّ بأقوال العرب، وذلك بقوله: "ومثل ذلك: "من شُبَّ إلى دُبَّ"، و"من شُبَّ إلى دُبَّ"، فكما استعملت هذه الألفاظ أسماءً وأفعالاً، كذلك "بئس" جعله اسماً بعد أن كان فعلاً فصار وصفاً، ونظيره من الصّفة: نَقُضْ، وَنِضْ، وَهَرُطُ"^(٢)، وبئس يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون فعلاً من بؤس يبؤس، إذا كان شديد البأس مثل: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ٢]، والآخر أن يكون من عذاب بئس، فوصف بالمصدر، كالنّذير، والنّكير، والشّحیح، ومروي عن نافع من قوله: بعذاب ببس، فإنّه جعل ببس الذي هو فعل اسماً فوصف به^(٣).

٢- الأقوال:

كلام العرب الفصحاء الذين سلمت لغتهم من كلّ شوب ولحن يمثّل المعين الذي اغترف منه العلماء مادّتهم اللّغويّة، واعتمدوه في تفسير وتوضيح كلّ ما أشكل عليهم من القرآن الكريم والحديث النّبويّ الشّريف. وأبو عليّ الفارسيّ استقى مادّته اللّغويّة من أعلام العربيّة، واستشهد بأقوالهم وعدّها مصدراً أساسيّاً من مصادر الاستدلال ومن أمثلة استشاده بأقوال العرب منها ما يأتي:

(١) ينظر: الحُجّة للقراء السّبعة: ٤٤٤/٢.

(٢) الحُجّة للقراء السّبعة: ٢٨٢ / ٢، وينظر: مجمع الأمثال: ٧/٢، والمستقصى في أمثال

العرب: ٢٥٧/١.

(٣) ينظر: الحُجّة للقراء السّبعة: ٢٨٢/٢.

أ- استشهد بالأقوال ليبين اشتقاق اللفظ:

ومن ذلك اشتقاق (ديموم) وذهب إلى أن وزنه (فَيْعُول)، واستشهد له بقول العرب: "دَمَّ فلانٌ رأسك بحجرٍ"؛ إذ قال: "وأقول: إنَّ وزنه (فَيْعُول) كما قال، فأما اشتقاقه فَمِمَّا ذكره أبو زيدٍ من قولهم: دَمَّ فلانٌ رأسك بحجرٍ يَدُمُّهُ دَمًا إذا شَجَّهُ أو ضربَهُ فشَدَخَهُ، أو لم يَشْدَخَهُ"^(١).

ب - يستشهد بالأقوال لبيان حكم نحوي:

ومن ذلك قوله في مجيء (ليس) بمنزلة (ما)، فقد قال: "حكى سيبويه قولهم "ليس الطيبُ إلا المسك"، وذهب فيه إلى أنه بمنزلة (ما)، ولم يحمله على أن في (ليس) ضمير القصّة والحديث عمّا حمل قوله: ليس خلق الله أشعر منه" على هذا الضمير. ووجه قوله "إنَّه بمنزلة ما وليس ككلِّ وأخواتها أنَّ "ليس" وإن كانت قد رفعت ونصبت، فليست فعلاً على الحقيقة"^(٢)، فأبو عليّ الفارسي يرى أن (ليس) قد تأتي بمعنى (ما) النافية، وليس كفعل حقيقي دائماً.

^(١) المسائل البغداديات: ٤١١.

^(٢) موسوعة المسائل (المسائل الحليّات): ٣٤٢/١، ينظر: الكتاب: ١٤٧/١.

الفصل الثاني

المنهج الصرفي عند أبي علي الفارسي

المبحث الأول: المصادر

المبحث الثاني: الجموع

المبحث الثالث: الإعرال

المبحث الأول

المصادر

المصادر

حَطَّيْتُ المصادر في أسفار القدماء بمنزلة عالية، فلا نكاد نجد سِفْرًا لُغَوِيًّا إلَّا وفيه حظٌّ وافِرٌ من ذكرها، ويعدُّ ابن جنِّي (ت ٣٩٢هـ) أوَّل مَنْ وَضَعَ حدًّا للمصدر، قال فيه: "واعلم أنَّ المصدرَ كلُّ اسمٍ دلَّ على حدثٍ وزمانٍ مجهولٍ وهو وفعله من لفظٍ واحدٍ والفعلُ مُشتَقٌّ من المصدرِ فإذا ذكرت المصدرَ مع فعله فضلةٌ فهو منصوبٌ تقول قُمْتُ قِيَامًا وَقَعَدْتُ قَعُودًا"^(١).

ومن بعده توالى التعريفات، فقال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): "اعلم أنَّ المصدرَ هو المفعول الحقيقي؛ لأنَّ الفاعل يُحدثه ويُخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدلُّ عليه، والأفعال كلها متعدية إليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعدَّه، نحو: (ضربتُ زيدًا ضربًا)، و(قام زيدٌ قِيَامًا)"^(٢).

وبينَ في تعريفه أنَّ المصادرَ أصلٌ، والأفعالُ مشتقةٌ من المصادر، ولعلَّ ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) فصلَّ في وصفِ المصدر، وقال فيه: "هو الاسم الموضوع بأصالة، الدالُّ على المعنى الصَّادر من المحدث به عنه أو القائم به، أو الواقع عليه، والأفعال والصفات مشتقةٌ منه"^(٣).

وبهذا يجمع اللُّغَوِيُّونَ على أنَّ المصدرَ يدلُّ على الحدث، وقد اختلف اللُّغَوِيُّونَ في مصطلح المصدر، فقد أطلقوا عليه عدَّة مصطلحات؛ نذكر منها:

- ١- اسم الحدث: ذكره سيبويه (ت ١٨٠هـ)، بقوله: "وأما الفعل فأمثلة أُخِذَتْ من لفظِ أحداثِ الأسماء"^(٤)، وذكره ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، بأنَّه: "المصدر اسم الحدث

(١) اللِّمَع، ابن جنِّي: ٤٤.

(٢) شرح المفصل: ١/ ٢٧٢.

(٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٦٨٩، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٨٧.

(٤) الكتاب: ١/ ١٢.

الجاري على الفعل وهو من الثلاثي سماع، ومن غيره قياس، مثل: أخرج إخراجاً، واستخرج استخراجاً^(١).

٢- الحدثان: أطلقه سيبويه -أيضاً-^(٢)، وتبعه كثير من اللغويين، كالزمخشري (ت ٥٣٨هـ)^(٣)، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)^(٤).

٣- الاسم: سُمي بالاسم لتعدد الأوزان في المصدر وصيغها، تبعاً للفعل؛ لأنَّ جُلّها من السّماع^(٥).

٤- المعاني واسم المعنى، فأما المعاني؛ لأنَّ اللفظ يؤدي معنى^(٦)، وأما اسم المعنى فقد أطلقه ابن النّاطم، وجاءت هذه التسمية؛ لأنّه يتضمّن معنى قام به الفاعل أو نائبه^(٧).

٥- الفعل، واسم الفعل، فأما الفعل فقد ذكره الفراء (ت ٢٠٧هـ)؛ إذ قال: "وأنت تقول في الأفعال فتوحّد فعلها بعدها، فتقول إقبالك وإدبارك يشقّ عليّ"^(٨)، واسم الفعل أطلقه المبرّد (٢٨٥هـ) والزّجاجي (ت ٣١٠هـ)؛ لتمثيله ما في الفعل من معنى، أو حدث^(٩).

أما المحدثون فاخترأوا (اسم المعنى)، للاستدلال في المصدر، فأطلقوا (اسم معنى بسيطاً) على المصدر، للفعل الثلاثي المجرد، و(اسم معنى مركّباً) على المصدر للفعل المزيد^(١٠).

(١) الكافية في علم النّحو والشافية في علمي التّصريف والخط: ٤٠.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٤/١.

(٣) ينظر: المفصل في علم العربية: ٣١.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١١٠/١.

(٥) ينظر: المقتضب: ١٢٢/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٣٧/١.

(٧) ينظر: شرح النّاطم: ١٩٠.

(٨) معاني القرآن للفراء: ٤٥/١.

(٩) ينظر: المقتضب: ٢١٤/٣، الجمل في النّحو: ٣٢.

(١٠) ينظر: لغة العلوم والتّقنيّة: ٢٠٨.

أيُّهما أصل الفعل أم المصدر:

تضاربت آراء النحويين في أيُّهما أصل، فذهب البصريون إلى أنَّ المصدر أصلٌ والفعل مأخوذ من المصدر، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الفعل أصلٌ، والمصدر مأخوذ من الفعل، وقدَّم كلٌّ منهم أدلته، يقول الزَّجاجي: "قال سيبويه وجميع البصريين الفعل مأخوذ من المصدر سابق له فهو اسم الفعل، وهذا معنى قول سيبويه "وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء" وأحداث الأسماء المصادر، وفي الكلام اختصار وحذف تقديره من لفظ أحداث أصحاب الأسماء ...، قال الفرّاء وجميع الكوفيين: المصدر مأخوذ من الفعل، والفعل سابق له وهو ثانٍ بعده"^(١)، فقد وضع البصريون أربعة أدلة:

١- ذكر البصريون، أنَّ الاسم سابق الفعل، فوجب أن تكون المصادر سابقة للأفعال، واستدلّوا بأننا "نفعل الضرب والخروج والأكل وما أشبه ذلك قبل فعل زيدٍ له، ثمَّ يفعله زيد، فيخبر عنه بذلك، ولولا إنّا نفعله ونعرفه لم نفهم الإخبار عنه. والمصدر الحدث؛ لأنَّه الحدث الذي أحدثه زيد، ثمَّ حدّث عنه، والفعل حديث عنه، والحدث سابق للحديث عنه"^(٢).

٢- والدليل الآخر للبصريين، لو كان المصدر بعد الفعل، وكان مأخوذاً من الفعل، لوجب أن يكون لكلِّ مصدر فعل قد أخذ منه، وقد رأينا في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها البتّة مثل العبوديّة والرّجوليّة والبنوة والأمومة^(٣).

٣- قالوا: إنّ المصدر في اللّغة هو المكان الذي يصدر عنه، كقولنا هذا مصدر الإبل للمكان الذي تصدر عنه، فعلى ما توجبه حقيقة اللّغة هو الشّيء الذي يصدر عنه الفعل، ولو كان هو صدر عن الفعل سُمّي صادراً لا مصدراً^(٤).

(١) الإيضاح في علل النحو: ٥٦.

(٢) المصدر نفسه: ٥٦-٥٧.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٣٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ٢٣٨، والإيضاح في علل النحو، ٥٨.

٤- وقالوا أيضاً بأنَّ المصدر أصل الفعل؛ لأنَّه يوجد لفظه وحروفه في جميع أنواع الفعل وكيف صرف، كقولنا: (خرج، ويخرج، وأخرج، واستخرج، ويخرج) وشبهوه بالفضة؛ لأنَّها أصل لجميع ما يُصاغ منها، فإنَّ صِغَتَ كوزاً أو إبريقاً أو خاتماً وقُلْباً وخلخالاً، وغير ذلك، فمعناها وجود الفضة في جميع ما يُصاغ منها، فكذلك المصدر موجود في جميع الأفعال المشتقة منه^(١).

أمَّا أدلة الكوفيِّين على أنَّ المصدر مأخوذ من الفعل:

- ١- "إنَّ المصدرَ يعتلُّ إذا اعتلَّ الفعل، ويصحَّ إذا صحَّ، فتقول: (قامَ زيدٌ قياماً)، فتعلَّ (القيام) لا اعتلال (قام)، وكذلك تقول: (وَعَدَ يَعِدُ عِدَّةً)، فتعلَّ (عِدَّة) لا اعتلال (يَعِدُ).
- ٢- المصادر تكون توكيداً للأفعال، كقولك: (ضَرَبَ زيدٌ ضرباً)، فلا خلاف في أنَّ المصادر هنا توكيد للأفعال، والتوكيد تابع للمؤكد ثانٍ بعده، والمؤكد سابق له، فدلَّ ذلك على أنَّ المصدرَ تابعٌ للفعل، مأخوذ منه، وأنَّ الفعل هو الأصل الذي أخذ منه^(٢).

وصرَّح الفارسيُّ بأنَّ المصدر مشتقٌّ من الاسم وليس من الفعل وذلك بقوله: "والمصادر مشتقة من الأسماء. وأنها غير مشتقة من الأفعال، فلو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لدلت على ما في الأفعال من الحدث والزمن. وعلى معنى ثالث، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به، وكذلك سائر المشتقات، فلمَّا لم تكن المصادر كذلك علِّم أنَّها ليست مشتقة من الأفعال، فلمَّا اعتلالها باعتلال الأفعال فلا يدلُّ على أنَّها مشتقة منها، كما أنَّ اعتلال بعض أمثلة الفعل لبعض لا يدلُّ على أنَّ بعض الأفعال مشتقٌّ من بعض"^(٣)، وذكر - أيضاً - أنَّ: "الأسماء هي الأوَّل للأفعال، لأنَّها مأخوذة من نوع منها وهو المصدر، والدليل على أنَّها مأخوذة

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٥٩، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٣٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦١.

(٣) التكملة: ٥٠٨.

منه، أنَّ الأفعال إذا صيغت للأبنية الثلاثة دلَّ كل بناء على حدثٍ مخصوص مع دلالاته على الزَّمان، والمصدر قبل أن يُصاغ الفعل منه لا يَخُص حدثًا بعينه بل يَعُمُّ بالدَّلالة الأحداث الكائنة في جميع الأزمنة، وحكم الخاصِّ أن يكون من العامِّ، فحكم الفعل إذا أن يكون من المصدر، ومِمَّا يدلُّ على أوَّلَتِها للأفعال، أنَّه لا يكون فعل إلَّا وله فاعل وكل ما وُجِدَ من الأفعال في اللُّغة وجد معه اسم، وليس كلما وجد اسم لَزِمَ أن يكون معه فعل، فقد عُلِمَ بهذه أوليته، وأنَّه أكثر منه في العدد وإذا كان أكثر منه في العدد كان أكثر منه في الاستعمال، وعلى الألسنة، وإذا كان أكثر كان أخفَّ على الإنسان لأنَّ النطق به أوسع، والمتكلم به أدرب، وهو عليه أسهل^(١)

المصادر السَّماعية والقياسية:

قُسِمَت المصادر على نوعين، هما:

أولًا: **المصدر السَّماعي:** ويتمثَّل في المصدر المسموع عن العرب على غير قياس، والسَّماعي يُحفظ ولا يجوز القياس عليه، واتفقوا في وزن مصادر الفعل الثلاثي المجرد على السَّماع غالبًا^(٢).

ثانيًا: **المصدر القياسي:** ويتمثَّل في الوزن الصَّرفي الوارد بكثرة وكثرة الاستعمال، الذي يؤدي صيغة مصدرية سواء أكان مختصًا بالمصدر الثلاثي المجرد أم المزيد، وتُقاس عليه الأفعال التي لم يرد ذكر مصادرها في كلام العرب، أجمعوا على بناء الثلاثي المزيد والرِّباعي على صيغ قياسية^(٣).

(١) التعلُّيق على كتاب سيبويه: ٤٣/١، وينظر: المسائل البغداديات: ١٠١.

(٢) ينظر: الأبنية الصَّرفية: ٢٠٨.

(٣) ينظر: الكتاب: ٨/٤.

كان سيبويه يعتمد على السماع بكثرة، ويرجّحه في ذكر المصادر على اختلاف أوزانها تبعاً لورودها بلهجات متعدّدة، وتبعه الجمهور^(١). وهم يمثلون المدرسة البصريّة.

أخذت المصادر حيّزاً كبيراً في مصنّفات أبي عليّ الفارسيّ شأنها شأن الموضوعات الصرّفيّة واللّغويّة الأخرى، فراها تارة مبعثرة في طيّات كتبه وتارة يفرد لها أبواباً كما في كتابه (التعليقة على كتاب سيبويه)، و(التكملة).

ومن خلال قراءتنا لمصنّفات أبي عليّ الفارسيّ يمكننا أن نورد المصادر بعدّة طرق؛ وهي:

الطريقة الأولى: يذكر أبو عليّ الفارسيّ المصدر مسبقاً بفعليه الماضي والمضارع: وهذه الطريقة هي من أكثر الطّرق استعمالاً عند اللّغويّين في بيان المصادر والأفعال، وقد لجأ إليها المعجميون كثيراً في بيان المصادر، والأفعال^(٢)، وقد استعملها أبو عليّ الفارسيّ كثيراً في كتبه وهي أن يأتي بالمصدر ثمّ يُرَدِّفه بالماضي والمضارع، ومنها قوله: "الفعل من الخطار الذي هو التّغريز: خَاطَرَ يُخَاطِرُ مخاطرةً، وخطاراً، مثل: (قَاتِلَ يُقَاتِلُ مقاتلةً)"^(٣)؛ إذ ذكر أبو عليّ الفارسيّ المصدر يسبقه فعله في الحالتين الماضي والمضارع، وجاء في لسان العرب: "والخَطَرُ مصدرُ خَطَرَ الفحلُ بذنبه يَخْطُرُ خَطْراً وخطراناً وخطيراً رَفَعَهُ مرّةً بعد مرّةً وضرب به حاذيه"^(٤)، ومن المواضع التي استعمل فيها هذه الطّريقة هي ما ورد في قوله: "كذب يكذب كذباً

(١) ينظر: شرح التّصريح على التّوضيح: ٢٥/٢.

(٢) ينظر: كتاب العين (ذهب): ٦٣٩٣/١، وينظر: لسان العرب (ذهب): ٦١٥٢٢/٣، وينظر: تاج

العروس (ذهب): ٥٠٥ / ١.

(٣) موسوعة المسائل (المسائل العضديّات): ٧٧ / ٢.

(٤) لسان العرب: ١١٩٥/٢.

وكذاباً^(١)، وبَيَّنَ في هذا الموضع ذكره للمصدر مسبقاً بفعلِهِ فـ(كذباً كذاباً) هما مصدران للفعل (كذب)، كما ذكره غيره من العلماء^(٢)، وقد توسَّع الفارسيّ في إيراد هذه الأمثلة بذكر المصدر مسبقاً بفعلِهِ، ومنها قوله: "(وَلَعَ وَيَلْعُ وَلَعًا) إذا كَذَّبَ وهو (ولوع والوع وولّاع): وهو الكذاب"^(٣). وذكر ابن منظور: "ويقال قد وَلَعَ بِحَقِّي وَلَعًا أي ذهبَ به والتَّوَلَّعَ التَّلْمِيْعُ من البرَصِ وغيره"^(٤). وقال صاحب القاموس المحيط: "(ولع به)، كـ (وجل ولعا)، محرّكة، و(ولاعاً)، بالفتح، وأولَعْتَهُ و(أولَعَ به)، بالضم، فهو (مولَعَ به)، بالفتح، والموضع، ولعاً ووالعائاً، محرّكة: و(استخفّ، وكذب، وبحقّه: ذهب)"^(٥).

الطريقة الثانية: يذكر اللغات الواردة في المصدر الواحد:

تعدّ ظاهرة تعدّد اللغات الواردة في الكلمة الواحدة من أبرز سمات التّراث اللّغويّ العربيّ، إذ اعتنى بها العلماء في معجماتهم وكتبهم، وتفيد هذه اللّغات في الكشف عن ثراء العربيّة، وتنوّعها، وتسهم في فهم القراءات القرآنيّة، والشّواهد الشعريّة وتطوّر الأبنية الصّرفيّة، وتبيّن أمانة العلماء في نقل الفصيح المتعدّد لا الاقتصار على لغةٍ واحدةٍ. واهتمّ أبو عليّ الفارسيّ بهذه الطّريقة وأوردها في كتبه، ومنها قوله: "الحَزْنُ والحَزَنُ: لغتان مثل: العُجم والعَجَم، والعُرب والعَرَب"^(٦)، والحزن: "عبارة عمّا يحصل لوقوع مكروه، أو فوات محبوب في الماضي"^(٧)، وذكر ابن منظور

(١) الحجّة للقراء السبعة: ٢٩١/١.

(٢) ينظر: المخصص: ٢٩١ / ١، ٢٨١/٤.

(٣) موسوعة المسائل (المسائل العضديّات): ١٠٢ / ٢.

(٤) لسان العرب: ٤٩١٧/٦.

(٥) القاموس المحيط: ٧٧٤/١.

(٦) الحجّة للقراء السبعة: ٢٥٣/٣.

(٧) التّعريفات: ٩١.

أن: "الحُزن والحَزن نقيض الفرح وهو خلاف السُّرور قال الأخفش والمثالان يعتقان"^(١)، فذكر الفارسي أن (الحُزن والحَزن) لغتان؛ إذ يورد اللفظة بأكثر من لغة، ومنها -أيضاً- قوله: "الكره والكره: لغتان، كقولهم: الفقر والفقر، والضعف والضعف"^(٢)، وذكر ابن منظور أن "الضعف والضعف خلاف القوة وقيل الضعف بالضم في الجسد والضعف بالفتح في الرأي والعقل"^(٣)، ولتقوية هذا الضرب نورد مثلاً مثلاً آخر للفارسي وهو قوله: "الدرك والدرك لغتان في الكلمة، مثل: (السمع والسمع)، و(القصص والقصص). ومثله في المعتل العيب والعاب، والذيم والذام"^(٤)، موافقاً ما ذهب إليه الفراء بأن: الدرك، والدرك: لغتان، والجمع: أدراك^(٥). وهذه لغات أوردتها الفارسي في مصنفاته، وذكر صاحب العين أن الدرك: إدراك الحاجة والطلبة، وهو أسفل قعر الشيء^(٦).

الطريقة الثالثة: يذكر المصدر ثم يذكر أصله في اللغة:

وتعدُّ هذه الطريقة من الطرق التي اهتمَّ بها العلماء في لغتهم ومعجماتهم، وهي ذكر المصدر ثم بيان أصله في اللغة من حيث الاشتقاق والمعنى، وذلك لقصد توضيح الجذر الذي اشتقَّ منه المصدر، وبيان معناه الأصلي الذي تدور حوله مادته اللغوية، وذكرها الفارسي في كتبه، ومنها قوله: "قالوا: حجَّ فلان البيت يحجُّه حجاً، والحج: القصد في أصل اللغة، وقد ضمَّ الشرع إليه أشياء غير القصد من الإحرام، والوقوف

(١) لسان العرب: ٨٦١/٢.

(٢) الحجّة للقراء السبعة: ٧٦/٢.

(٣) لسان العرب: ٢٥٨٧/٤.

(٤) الحجّة للقراء السبعة: ٩٩/٢.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة: ٦٥/١٠.

(٦) ينظر: كتاب العين: ٣٢٧/٥.

بعرفة، ونحو ذلك^(١)، فذكر الفارسي أصل لفظة الحجّ بقوله إنّها تعني القصد، وذكر ابن منظور الحجّ بقوله: "الحجّ القصد حجّ إلينا فلانّ أي قدّم وحجّه يحجّه حجّاً قصده وحجّبتُ فلاناً واعتمدته أي قصدته ورجلٌ محجوجٌ أي مقصود^(٢)، وللإستيضاح أكثر نعضد ذلك بمثال آخر ومنها قوله: "الصلاة في اللغة: الدعاء"^(٣)، وهنا ذكر لفظة أخرى وهي (الصلاة)، وبيّن لنا أصلها في اللغة، وذكرها العلماء، وقال ابن الجزري بأنّ أصلها في اللغة الدعاء، فسُميت ببعض أجزائها. وقيل إنّ أصلها في اللغة التعظيم، وسُميت صلاة لما فيها من تعظيم الرّبّ تعالى^(٤). وللتوسّع في هذا الضرب نذكر - أيضاً - شاهداً آخر وهو قوله: "أصل اللّعن في اللغة هو البعد، ثمّ اتّسع فيه حتّى قيل لمن مَقَتُهُ المسلمون: ملعون، وإن لم يبعد عنهم في المحلّ"^(٥). يقال: لعنهُ الله: بمعنى باعده^(٦). وفي هذا الشاهد وضّح الفارسي أنّ لفظة (اللّعن) في اللغة والأصل هي البعد ثمّ اتّسعت هذه اللفظة.

الطريقة الرابعة: بيان المصدر بضده مضافاً إلى مصدر مُغاير للمصدر الأوّل:

وتعدّ هذه الطريقة من الطّرق التي تتّسم بالدقّة والثّراء في التّعبير، وهي طريقة بيان المصدر بضده وهذا الأسلوب يلجأ إليه العرب لتوضيح المعنى وتأكيد المعنى من خلال مقابلة الفعل أو المصدر بمصدر مضادّ له من أجل تأكيد المعنى وتثبيتته في الزّمن، عبر المقابلة والمخالفة وقد استخدمه القرآن الكريم وأعلام اللغة العربيّة للتأثير والتّعبير بدقّة وقوّة، واهتمّ أبو عليّ الفارسيّ بهذه الطّريقة أيّما اهتمام، ومنها قوله: "السّوء يراد

(١) موسوعة المسائل (المسائل العضديّات): ٩٥/٢.

(٢) لسان العرب: ٧٧٨/٢.

(٣) الحجّة للقرّاء السبعة: ٣٣٧/٢.

(٤) ينظر: النّهاية في غريب الحديث والأثر: ٥٠/٣.

(٥) المسائل البغداديات: ٤٢٢.

(٦) ينظر: كتاب العين: ١٤١/٢.

به الرداءة والعناد، فهو خلاف الصدق الذي في قولك: (ثوب صدق)، وليس الصدق من صدق اللسان الذي هو خلاف الكذب^(١)، فقد استعمل هنا لفظة خلاف فـ(السوء والصدق) كلاهما مصدران، وهما متضادان، وذكر الخليل معنى كلمة (السوء) بقوله: "والسوء: اسم جامع للآفات والداء"^(٢)، ويستطرد الفارسي في ضبطه هذا، فمما وجدناه قوله: "والرّي الذي هو خلاف (العطش) في الأصل يدلّ على الغضارة والنّضارة"^(٣)، "والرّي مصدر روي يروى وهو ريان"^(٤)، وذكر ابن سيده أنّ الرّي: اسم، يقال: روي من الماء ريًا وروى وتروى وارثوى^(٥)، فاتّبع الفارسيّ هنا الأسلوب نفسه وهو استخدام الضدّ والخلاف، وأكثر الفارسيّ من هذه الأمثلة في مصنفاته، ومنها قوله: "النسيان: خلاف الذكر، وليس التّرك"^(٦)، وقال الجوهري: "نسيْتُ الشيء نسيانًا، ولا تَقُلْ نسيانًا، بالتّحريك؛ لأنّ النسيان إنّما هو تَنْيِيَةٌ نسا العرق"^(٧).

الطريقة الخامسة: بيان المصادر بنقل أقوال علماء اللغة:

يذكر أبو عليّ الفارسيّ المصادر عن طريق نقله لآراء العلماء وأقوالهم فقد اهتم علماء اللغة والنحو بالمصادر اهتمامًا بالغًا، لما لها من دور في الدلالة على الحدث المجرد عن الزّمان وهو الأصل الذي ترجع إليه كلّ المشتقات، واهتمّ أبو عليّ بنقل أقوالهم في جميع مصنفاته، ومنها قوله: "قال أبو عبيدة وغيره: المكاء: الصّغير والتّصديّة: التّصفيق"^(٨)، وينقل الخليل أنّ أصل المكاء: مكو، وقد مكّا الإنسان يكو

(١) الحجّة للقرّاء السبعة: ٢/ ٣٣٤ _ ٣٣٥.

(٢) كتاب العين: ٣٢٧/٧.

(٣) موسوعة المسائل (المسائل الحليّات): ١/ ٢٦٧.

(٤) كتاب العين: ٨/ ٣١٢.

(٥) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ١٠/ ٣٥٢.

(٦) الحجّة للقرّاء السبعة: ١/ ٣٠٠.

(٧) تاج العروس: ٢٠/ ٢٤٠.

(٨) الحجّة للقرّاء السبعة: ٢/ ٣٠٤.

مكاء^(١)، والتَّصْدِيَةُ: ضَرْبُكَ يَدًا عَلَى يَدٍ، وَالصَّدَاةُ فِعْلُ الْمُتَصَدِّي، يُقَالُ صَدَّى تَصْدِيَةً^(٢)، وتزخر مؤلفات الفارسيّ بهذا الضَّرْب وهو النِّقْل عن العلماء ومنها قوله: "قال أبو زيد: الأُمون: النَّاقَةُ القَوِيَّة: الظَّهيرة، والأمانة: خلاف الخيانة، والأمن خلاف الخوف"^(٣)، والفعل من الأمن هو أَمِنَ يَأْمَنُ أَمْنًا^(٤)، وَمِمَّا جَاءَ فِي هَذَا الموطن قوله: "قال سيبويه قالوا: غَشِيَتْهُ غِشْيَانًا كالحِرْمَان، وَإِنْ شئت قلت: إِنَّ (غَشِي يَغْشَى)، مثل: (رضي يَرْضَى)، ولام الكلمة الواو بدلالة (غشاوة وغشوة)، ويكون (الغَشِيَان كَعِلْيَان ودنيًا)، ونحو ذلك"^(٥)، وقيل: "وغشي عليه، تعني غشيته وغشينا، بالفتح"^(٦)، ومن شواهد هذه الطَّرِيقَة عند الفارسيّ هي نقله لقول أبي الحسن وغيره؛ إذ قال: "وزعم أبو الحسن وغيره: أَنَّ أَلَدَ وَلَدَ لَغَتَان: فمن جمع بينهما في قراءته، فكأنَّه أراد الأخذ بكلِّ واحد من اللَّغَتَيْن، وكأنَّ الإلحاد: العدول عن الاستقامة والانحراف عنها، ومنه اللَّحْد: الذي يحفر في جانب القبر خلاف الضَّرِيح الذي يحفر في وسطه"^(٧)، وقال ابن منظور: "اللَّحْدُ وَاللُّحْدُ الشَّقُّ الذي يكون في جانب القبر موضع الميت لأنَّه قد أُمِيلَ عن وَسْطِ إلى جانبه وقيل الذي يُحْفَرُ فِي عَرْضِهِ ... ومعنى الإلحاد في اللُّغَةِ المَيْلُ عن القصد وَلَحَدَ عَلِيٌّ فِي شَهَادَتِهِ يَلْحَدُ لَحْدًا أَثِمًا"^(٨). وفي هذه الطَّرِيقَة نقل أبو عليّ الفارسيّ أقوال العلماء في إيرادهم للمصادر.

(١) ينظر: كتاب العين: ٥/ ٤١٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٧/ ١٤١.

(٣) الحجة للقرءاء السبعة: ١/ ١٢٨.

(٤) ينظر: كتاب العين: ٨/ ٣٨٨.

(٥) الحجة للقرءاء السبعة: ١/ ١٧٢، وينظر: الكتاب: ٤/ ٨.

(٦) تاج العروس: ٢٠/ ١٦.

(٧) الحجة للقرءاء السبعة: ٢/ ٢٨٦.

(٨) لسان العرب: ٥/ ٤٠٠٥.

الطريقة السادسة: تشريك المصدر مع صيغ صرفية أخرى يحتملها البناء الواحد:

قد يتداخل المصدر مع فئة صرفية أخرى في بعض الأبنية؛ إذ يحتمل أن يدل البناء الواحد على المصدر، كما يحتمل أن يدل على (اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو مجموع، أو صفة مشبهة)، أو غيرها من الفئات الصرفية، وقد استعمله العلماء كثيراً في كتبهم^(١)، واهتم أبو علي الفارسي بهذه الطريقة في كتبه، ومنها قوله: لفظ الضياء يكون على أمرين: إما أن يكون جمع ضوء كـ (سوط، وسياط)، و (حوض، وحياض)، أو مصدر (ضاء يضوء ضياء)، مثل: (عاذ عياداً)، و (قام قياماً) و (عاد عيادة)^(٢).

فبين الفارسي هنا أن لفظة (الضياء) تحتل أمرين؛ إذ أشركها بين الجموع والمصادر، وذكر ابن منظور أن "الضوء والضوء بالضم معروف الضياء وجمعه أضواء وهو الضواء والضياء"^(٣)، وتوسع الفارسي في هذا الباب؛ وذكر لفظة (الطاغية) التي جاءت في قوله تعالى: ﴿فَأَمْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ﴾ [الحاقة: ٥]، فبين أنها تحتل تأويلين: الأول: أن تكون مصدرًا كالعاقبة والعافية، والثاني: أن تكون وصفًا، كأنه: بالريح الطاغية^(٤)، وجذره (طغو)، والطاغية: الجبار العنيد^(٥)، وللتوضيح أكثر نورد أمثلة أخرى، ومنها قوله: "دفاع يحتمل أمرين: يجوز أن يكون مصدرًا لفعل، كالكتاب واللقاء، ونحو ذلك من المصادر التي تجيء على (فعال)، كما يجيء على (فعال) نحو: (العجال، والذهاب)، ويجوز أن يكون مصدرًا لفاعل، يدل على ذلك قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحج: ٣٨]، فالدفاع يجوز أن يكون مصدرًا لهذا، كالقتال، ونظيره الكتاب في أنه جاء مصدرًا لفاعل وفعل... ، وقال تعالى: ﴿كَتَبَ

(١) ينظر: كتاب العين (المذهب): ٤١/٤، ولسان العرب (المذهب): ٣٩٤/١، ٣٩٣.

(٢) ينظر: الحجة للقرء السبعة: ٣٥٩/٢.

(٣) لسان العرب: ٢٦١٨/٤.

(٤) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل الشيرازيات): ١٩٧/٢.

(٥) ينظر: كتاب العين: ٤٢٥/٤.

اللَّهِ عَلَيْكُمْ^٤ [النساء: ٢٤]، فالكتاب مصدر لكتب الذي دلّ عليه قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، لأنّ المعنى: كتب هذا التحريم عليكم كتابًا، وكذلك قوله: ﴿كِتَابًا مُّوَجَّلًا^٥﴾ [آل عمران: ١٤٥]، كأنّ معنى دفع ودافع سواء^(١)، وذكر الخليل دفع فعل المصدر بقوله: "دفع: دفعت عنه كذا وكذا دفعًا ومدفعًا، أي: منعتُ. ودافع الله عنك المكروه دفاعًا، وهو أحسن من دفع"^(٢)، وذكر أيضًا على النّسق ذاته، في لفظة (النّحول) التي تشترك بين صيغتين صرفيتين وهما (المصدر والجمع)؛ إذ أنشدنا عليّ بن سليمان^(٣):

وكنّت كعظم العاجمات اكتنفتها بأطرافها حتى استدق نُحوؤها^(٤)

فإنّ لفظة (النّحول) لا تخلو من أن تكون مصدرًا كالمضي والدّخول، أو تكون جمعًا كالشّهود والبكي^(٥).

الطريقة السابعة: تعريف المصدر الذي يروم دراسته:

ذكر الفارسيّ المصدر وتعريفه، واهتمّ بهذه الطريقة في كتبه لغرض توضيح المعنى وتقريبًا أكثر إلى الفهم؛ ومنها قوله: "النّسخ في التنزيل: رفع الآية وتبديلها"^(٦)، فقد ذكر -هنا- المصدر بصيغة التعريف لتوضيحه وتفسيره، وذكر ابن منظور أنّ النّسخ هو "نقل الشيء من مكان إلى مكان"^(٧)، والنّسخ أن يعمل بالآية ثمّ تنزل آية

(١) الحجّة للقرّاء السبعة: ٤٤٠/١.

(٢) كتاب العين: ٢ / ٤٥.

(٣) الأخفش الأصغر (ت ٥٣١٥).

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي (ت ٥٢٦)، ينظر: ديوان الهذليين: ٣٣/١.

(٥) ينظر: المسائل (المسائل الشيرازيات): ٢٠٧/٢، ٢٠٦.

(٦) الحجّة للقرّاء السبعة: ١ / ٣٣٦.

(٧) لسان العرب: ٦ / ٧٤٤.

أخرى فيعمل بها، وتترك الأولى^(١)، ويورد الفارسي أمثلة أخرى للتوضيح ومنها ما ذكرها بقوله: "اللغو: التّكلم بما لا ينبغي، والخوض فيما نهى عنه"^(٢)؛ إذ وضّح لفظة (اللغو) بتعريفها، وذكر ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) "اللغو واللّغا هما السّقط وما لا يعتدّ به وكلّ ما لا يعتدّ به لغو"^(٣)، وقال صاحب التعريفات: "اللغو: ضمّ الكلام ما هو ساقط العبرة منه، وهو الذي لا معنى له في حق ثبوت الحكم"^(٤)، وقال الجوهري إنّ أصل (اللغو): لُغِيَ أو لُغُو، والهاء عوض^(٥)، ومِمّا قاله الفارسي في هذا الضرب: "القطع الجزء من الليل الذي فيه ظلمة"^(٦)، فعرف لفظة (القطع) الذي هو مصدر بقوله إنّهُ الجزء من الليل، والقطع في المجاز: ظلمة آخر الليل^(٧)، القطع والقطعة والقطيع والقطع والقطاع طائفة من الليل تكون من أوله إلى ثلثه، والقطع ظلمة آخر الليل^(٨)، وقال -أيضاً- على النسق ذاته: "فأمّا التجارة فهي تقليب الأموال وتصريفها لطلب النماء بذلك، وهو اسم حدث واشتقّ التاجر منه"^(٩)، ويقال: "تجرّ يتجرّ تجراً وتجارة باع وشري"^(١٠)، وقد عرّف الفارسي النظر بقوله: "إنّما هو تقليب العين نحو الجهة التي المرئي المراد رؤيته"^(١١).

(١) تهذيب اللغة: ٨٤/٧.

(٢) الحجّة للقرّاء السبعة: ١/ ٤٤٢.

(٣) المخصص: ٢١٥/١.

(٤) التعريفات: ١٩٢.

(٥) ينظر: تاج العروس: ١٥٤/٢٠.

(٦) الحجّة للقرّاء السبعة: ٣٦٥/٢.

(٧) ينظر: تاج العروس: ٣٨٣/١١.

(٨) ينظر: لسان العرب: ٣٦٧٨/٥.

(٩) الحجّة للقرّاء السبعة: ٤٨٤/١.

(١٠) لسان العرب: ٤٢٠/١.

(١١) الحجّة للقرّاء السبعة: ٢٨/٤.

الطريقة الثامنة: الإتيان بالمصادر لبيان معناها:

يذكر أبو عليّ الفارسيّ المصادر ليفسّرّها ويبينّ معناها، واعتمد هذا الأسلوب لأغراض متعدّدة، منها: توضيح المقصود ورفع الإبهام، أو تأكيد المعنى وتفصيله، ويظهر هذا الأسلوب في القرآن الكريم وكلام العرب على الجانبين الشعريّ، والنثريّ، ومنها ما قاله الفارسيّ: "الشّرى مَوْضِعٌ تُنسَبُ الأسدُ إليه"^(١).

هنا أبو عليّ الفارسيّ أراد أن يبيّن معنى لفظة (الشّرى) ففسّرّها بقوله إنّها موضع تنسب الأسد إليه، والشّرى: مصدر شار، وشّر، ورش، رشأ، راش، أرش، أشر^(٢)، "والشّرى: الطّريق وجمعه أشراء، والشّرى: موضع تُنسَبُ إليه الأسدُ كلُّ ذلك مَقْصُور"^(٣)، وقال الفارسيّ في موضع آخر: السّد مصدر من سدّته سدأ، والسّد: المسدود في الأشياء التي يفصل فيها بين المصادر والأسماء، نحو: السّقي والسّقي، والطّحن والطّحن^(٤)، والسّد مصدر قولك: سدّدت الشيء سدأ والسّد والسّدّ الجبل والحاجز، والسّدّ إغلاق الخلل ورَدَم الثلم^(٥).

الطريقة التاسعة: ضبط المصدر بتشكيله:

يذكر أبو عليّ الفارسيّ المصدر ثمّ يُرَدِّفُهُ بالتّحريك، ومنها قوله: "الجرف: بضم العين الأصل، والإسكان تخفيف، ومثله الشُّغل والشُّغل"^(٦)، فقد ذكر هنا الفارسيّ لفظة (الجرف) بتشكيل الاعجام، والجرف اجترافك الشّيء عن وجه الأرض، ويقال جرف وأجراف وجرفة^(٧)، وممّا ذكره الفارسيّ في هذا الموطن بقوله في (منسك): "الفتح

(١) التّكملة: ٢٨١.

(٢) ينظر: تهذيب اللّغة: ١١ / ٢٧٥.

(٣) المخصص: ٤ / ٤٥٢.

(٤) الحجّة للقرّاء السبعة: ٣ / ١٠٥.

(٥) ينظر: لسان العرب: ٣ / ١٩٦٨.

(٦) الحجّة للقرّاء السبعة: ٢ / ٣٤١.

(٧) ينظر: لسان العرب: ١ / ٦٠٣.

أولى لأنَّهُ لا يخلو من أن يكون مصدرًا أو مكانًا وكلاهما مفتوح العين^(١)، وفعله نَسَكَ يَنْسُكُ^(٢)، ومنه قول الفارسيّ: "رضوان مصدر فمن كسر جعله كـ (الرّثمان والحرمان)، ومن ضمّ فقد قال سيبويه: رَجَح رُجْحَانًا، كما قالوا: الشُّكران والرُّضوان"^(٣).

الطريقة العاشرة: الضبط بالنظير:

يعدّ الضبط بالنظير من الأساليب اللغويّة المهمّة، ويقصد به ضبط لفظ أو تركيب عن طريق مقارنته بلفظ أو تركيب مشابه له سواء في البنية أم المعنى؛ وذلك لإزالة اللبس أو الغموض، وهذا الأسلوب قد استعمله اللغويّون في معجماتهم وكتبهم كثيرًا^(٤)، وقد حوت مصنّفات أبي عليّ الفارسيّ عددًا كثيرًا من هذا الضبط في جميع مباحثه اللغويّة، وأدواته التي استعملها في هذا الجانب متمثلة بـ (النظير والكاف ومثل)، ومن ذلك استعماله كلمة (النظير)، ومن أمثلتها قوله: "نُهَي: مصدر من النهب على (فعل) ونظيره في التّزِيل: ﴿إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى﴾ [العلق: ٨]، أي الرجوع"^(٥).

فبيّن الفارسيّ أنّ كلمة (نُهَي) مصدر ونظيرها كلمة (رُجَعِي)، ومِمّا قاله - أيضًا - في هذا الموطن: "وقالوا: بَطُو يَبْطُو بَطَاءً وغلظ غَلْظًا، وقالوا: بُطًا، ونظير البِطَاء مِمّا تقدّم الشّبع"^(٦)، فهنا كلمة (بطاء) مصدر ونظيرها (الشّبع).

ومن أدواته الأخرى التي استخدمها الفارسيّ في هذا الضرب هي (الكاف)، ومِمّا قاله الفارسيّ: "الحياة والحيّ والحيوان: مصادر، فالحياة كالجذمة، والحيوان

(١) الحجّة للقرّاء السبعة: ١٧٣/٣.

(٢) ينظر: كتاب العين: ٣١٤/٥.

(٣) الحجة للقرّاء السبعة: ١٠ / ٢.

(٤) ينظر: القاموس المحيط (دفي): ٤٠/١، وتاج العروس (دفي): ٤١٠/١٩.

(٥) موسوعة المسائل (المسائل العضديّات): ٥٥/٢.

(٦) الحجّة للقرّاء السبعة: ٤٠/٢.

كاللّهبان والغليان، والحيّ كالعيّ والذّكر^(١)، وفي أصل البناء: حيّوة، كتبت بالواو ليعلم أنّ الواو بعد الياء^(٢)، وقوله: "المخيلة: مصدر على مفعله كالمسير والمبيت"^(٣)، والمخيلة بفتح الميم السّحابة وجمعها مخايل، يقال خيلت السّحابة إذا أغامت ولم تمطر^(٤)، ومنها أيضًا قوله: "الشّقوة مصدر كالردّة، والفتنة، والشّقاوة: كالسّعادة"^(٥)، ومن الشّواهد الأخرى هي لفظة (الرّؤيا)؛ إذ قال: "الرّؤيا مصدر كالبشرى والسّقى، والبقيا، والشّورى، إلّا أنّه لما صار اسمًا لهذا المتخيّل في المنام جرى مجرى الأسماء"^(٦)، وللإضافة أكثر نسرد قوله: "الفاحشة: مصدر كالعاقبة والعافية يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨] فالفحشاء: كالنعماء والبأساء والضّراء"^(٧).

ومن أدوات الضبط بالنّظير (مثل) فقد استعملها الفارسيّ في مصنّفاته، ومن ذلك قوله: "السّطة مصدر وسطت الشّيء مثل العدة التي هي مصدر وعدت القوم وهو فعل متعدّد إلى مفعول به"^(٨)، فقد استعمل (مثل) وشبهه (السّطة) بـ (العدة)، وقال ابن منظور: "يقال وسطت القوم أسطهم وسطًا وسطة أي توسطتهم"^(٩).

(١) شرح الأبيات المشكّلة الإعراب: ٣٥٤.

(٢) ينظر: كتاب العين: ٣/٣١٧.

(٣) شرح الأبيات المشكّلة الإعراب: ٤٩٧.

(٤) ينظر: لسان العرب: ٢/١٣٠٥.

(٥) الحجّة للقراء السّبعة: ٣/١٨٩.

(٦) المصدر نفسه: ٢/٤٤٠.

(٧) المصدر نفسه: ٢/٧٦.

(٨) موسوعة المسائل (المسائل العضديّات): ٢/٧٥.

(٩) لسان العرب: ٦/٤٨٣٣.

ومن مواطن استعمال (مثل) قوله: "قولهم: عتمة: مصدر، مثل الغلبة والمنعة والجلبة، ومعناها: البطء والتأخر"^(١)، يقول ابن بري إنَّ العتمة محرّكة تعني الإبطاء^(٢)، وقال الفارسيّ في هذا الموطن: التّوصية مصدر وصّى، مثل: قطع تقطعه، وليس فيه تفعيل نحو: التقطيع"^(٣). يقال: وصّى وصيّاً: خسّ بعد رفعة. ووصّى الشيء وصيّاً: اتّصل^(٤)، وللاستيضاح أكثر نذكر قول الفارسيّ في المسائل العضديّات: "مال الحائط يميل ميلاً، مثل باع يبيع بيعاً، وكال يكيل كيلاً، ودان يدين ديناً، وقد قالوا: الميل في هذا النحو"^(٥)، والميل هو العدول إلى الشيء والإقبال عليه، يقال: مال ميلاً وممّالاً^(٦).

الطريقة الحادية عشرة: يذكر المصدر ثم يأتي بفعله:

تعدّ هذه الظاهرة من الظواهر الأسلوبية اللافتة في اللغة العربية، وهي ذكر المصدر ثمّ الاتيان بالفعل المشتقّ منه، ونلاحظ هذا الأسلوب في القرآن الكريم والشعر والنثر، واهتمّ به العلماء -أيضاً- في كتبهم ومعجماتهم^(٧)، وقد اهتمّ أبو عليّ الفارسيّ بهذا الأسلوب في كتبه، ومنها قوله: (القرآن): مصدر (قرأ)، كالمصادر الأخرى، وهي الشكران، والكفران، والغفران، ومصدر (كتب): (الكتاب)، كما قالوا: كتب كتابة^(٨)، وهنا أبو عليّ الفارسيّ ذكر المصدر (القرآن) ثمّ ذكر فعله (قرأ)، وذكر سيبويه أنّ قرأ واقتراً بمنزلة: علا قرنه واستعلاه^(٩). وللتوسّع في هذا الضرب نذكر قوله: "الطغيان:

(١) موسوعة المسائل (المسائل الشيرازيّات): ٢ / ٢٥٤.

(٢) ينظر: تاج العروس: ١٧ / ٤٥٩.

(٣) ينظر: الحجة للقرء السبعة: ١ / ٣٦٧.

(٤) ينظر: تاج العروس: ٢٠ / ٢٩٦.

(٥) موسوعة المسائل (المسائل العضديّات): ٢ / ٧٣.

(٦) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ١٠ / ٤٢٤.

(٧) ينظر: كتاب العين (وصى): ٧ / ١٧٧، والقاموس المحيط (وصى): ١ / ١٣٤٣، وتاج العروس

(وصى): ٢٠ / ٢٩٥.

(٨) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل الشيرازيّات): ٢ / ١٨٠.

مصدر طغى، كـ (الكفران، والعدوان، والرّضوان)، فالفارسي-هنا- ذكر المصدر (الطّغيان) ثمّ جاء بفعله (طغى)^(٢)، وطغى ألفه منقلبة عن ياء^(٣)، وممّا ذهب إليه أبو عليّ الفارسيّ في هذا الأسلوب قوله: "التّزِيل: مصدر نزّل، فكما أنّ في بعض الحروف: "وأنزل الملائكة تنزيلاً" لأنّ أنزل مثل نزّل"^(٤)، يقال: نزّل ينزّل تنزيلاً^(٥)، ومنها قوله: "الكذاب: مصدر كذّب كما أنّ الكلام مصدر كلّم"^(٦)، وذكر الخليل "والكذاب بالتّشديد لغة، تقول: كذبت كذباً، أي: لم يصدقك، فهو كاذب وكذوب"^(٧).

فقد استعمل أبو عليّ الفارسيّ هنا المصادر ثمّ ذكر أفعالها، فذكر لفظ (القرآن) وأعقبه بفعله (قرأ)، و (الطّغيان)، وكذلك فعله (طغى)، و (التّزِيل) وفعله (نزّل) والكذاب وفعله (كذّب) وهكذا.

(١) ينظر: الكتاب: ٧١/٤.

(٢) الحجّة للقرّاء السبعة: ٢٠٧ / ١.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١٩٨ / ٥.

(٤) الحجّة للقرّاء السبعة: ٢١٣ / ٣.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٦٣ / ١.

(٦) الحجّة للقرّاء السبعة: ٩٣ / ٤.

(٧) كتاب العين: ٣٤٧/٥.

المبحث الثاني

الجموع

الجموع

الجموع من الموضوعات الصّرفيّة المهمّة التي لها عناية خاصّة وبالغة من اللّغويّين فاستقصوا صيغها، واهتمّوا بها وبيّنوا الضّوابط التي تحتم جمع المفرد على أوزان معيّنة؛ إذ حظيت بالاهتمام الكبير من لدن علماء اللّغة قديماً وحديثاً، ونجد ذلك واضحاً عند الرّجوع لمعناها اللّغويّ في أمّات المعجمات؛ ومنها العين؛ إذ ورد فيه: "الجمع مصدر جمعت الشيء.. والجمع أيضاً: اسم لجماعة النّاس، والجموع: اسم"^(١)؛ إذ انمازت اللّغة العربيّة من غيرها من اللّغات بتعدّد الألفاظ الدّالة على الجمع وكثرتها، وكان لذلك التّعدّد أسباب منها: اختلاف المعاني، وذلك بأن يكون للكلمة الواحدة غير معنى وتكون اللفظة مشتركة، فيفرّق بينها في الجموع، أو يكون معناها واحداً غير مشترك؛ لكن تكون جموعها تختصّ بمعانٍ مختلفة مثل: خال الرّجل يجمع على "أخوال" والخال الذي يكون في الجسد يجمع على "خيّلان"^(٢)، وقد يكون التّعدّد لاختلاف اللّغات، وهذا يدلّ عليه ما كان يردّده سيبويه من قوله: قال بعضهم.. وسمعنا عن العرب.. وذلك في قوله: "وأما ما كان فعلاً فإنه يكسر على فعال ولا يكسر على بناء أدنى العدد الذي هو لفعل من الأسماء؛ لأنّه لا يضاف إليه ثلاثة وأربعة ونحوهما إلى العشرة، وإنّما يوصف بهن، فأجرين غير مجرى الأسماء. وذلك: صعبٌ وصعابٌ، وعبلٌ وعبالٌ، وفسلٌ وفسالٌ، وخدلٌ وخدالٌ. وقد كسروا بعضه على فعولٍ. وذلك نحو: كهلٌ وكهولٌ. وسمعنا من العرب من يقول:

(١) كتاب العين (عجم): ٢٣٩/١ .

(٢) ينظر: إصلاح المنطق: ٢٥٧ /١ .

فسلّ وفسولّ، فكسروه على فعول كما كسّروه عليه إذ كان اسمًا^(١)، وقد يكون لتنوّع صيغ الجموع فروق بلاغيّة، ونكات بيانيّة، وذلك مثل ما ورد عن ابن عطية في الفرق في الاستعمال بين "عباد"، و"عبيد"؛ إذ يرى أنّ صيغة (فِعال) قد استعملت في القرآن الكريم سبعًا وتسعين مرّة معظمها صريح في دلالتها على الطّاعة، والإخلاص إلى الله، وأنّ "عبيد" جاءت في القرآن الكريم خمس مراتٍ ولكنّها وقعت لنفي وقوع الظلم من الله على عبده، وتدلّ على إعلام الله بقلة انتصارهم ومقدرتهم وأنّه تعالى ليس بظلام لهم^(٢).

أمّا في الاصطلاح فالجمع هو ما يدلّ على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما^(٣)، وقسم اللّغويّون الجمع على جمع صحّة وهو الجمع السّالم أي ما سلم فيه بناء الواحد منه، وجمع التّكسير وهو الذي يتغيّر فيه نظم الواحد وبناءؤه^(٤)، فيتغيّر فيه بناء واحده لفظًا، أو تقديرًا، ودلّ على أكثر من اثنين، أو اثنتين وهو قسمان كثرة وقلة^(٥)، أمّا صيغة منتهى الجموع فهو ما يكون بعد ألفه حرفان، أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن^(٦).

أخذت الجموع حيّزًا من مصنّفات أبي عليّ الفارسيّ؛ إذ لا يكاد يخلو كتابًا من كتبه من ذكر الجموع، أحيانًا يفرد لها أبوابًا، وأحيانًا أخرى نجدها مبعثرة في طيّات

(١) الكتاب: ٦٢٦ / ٣.

(٢) ينظر: الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ: ١٧٣.

(٣) ينظر: الكُنَّاشُ في النّحو والتّصريف: ٢٥٥ / ١.

(٤) ينظر: اللّمْحَة في شرح المُلْحَة: ١٩٣ / ١.

(٥) ينظر: الأصول في النّحو: ٤٦ / ١.

(٦) ينظر: اللّمْحَة في شرح المُلْحَة: ٢١٥ / ١.

كتبه، شأنها شأن الموضوعات الصَّرْفِيَّة الأخرى، فذكر الجموع بأنواعها (جمع السَّالم الصحيح بنوعيه، المذكر، والمؤنث، وجمع التَّكْسِير)، فأما جمع السَّالم الصَّحيح فقد عرَّفه الفارسيّ بقوله: "وأما جمع السَّلامة: وهو الجمعُ الذي على حدِّ التَّنْثِيَةِ. وسمي جمعاً على حدِّ التَّنْثِيَةِ لأنه يَسْلَمُ فيه بناءُ الواحد كما يَسْلَمُ في التَّنْثِيَةِ ولا يتغيَّرُ نظْمُهُ عَمَّا كان عليه في الإفراد ويكونُ في الأمر العامِّ لأولي العلم. ويلحقُهُ في الرِّفْعِ واوٌ مضمومٌ ما قبلها. وفي الجرِّ والنَّصْبِ ياءٌ مكسورةٌ ما قبلها. ويلحقُ بعد الواوِ والياءِ نونٌ مفتوحةٌ، وذلك قولك: هؤلاء المسلمون، وجاءني الصَّالحون، والزَّيِّدون، والعَمَرونَ ومررت بالصَّالحين، والزَّيِّدين والعَمَرينَ ... فإن كان الجمعُ مؤنثاً لحقته ألفٌ وتاءٌ فكانت التَّاءُ مضمومةً في موضع الرِّفْعِ ومكسورةً في موضع الجرِّ والنَّصْبِ، والنَّصْبُ كالجُرِّ في هذا الجمع كما كان مثله في جمع المذكر وتلحق التَّاءُ نونٌ ساكنةٌ بمنزلة النُّونِ في مسلمون، وذلك قولك: هؤلاء مسلماتٌ وصالحاتٌ، ومررتُ بمسلماتٍ ورأيتُ صالحاتٍ"^(١)، وأما جمع التَّكْسِيرِ فقد عرَّفه بقوله: "ما غيَّرَ له بناءُ الواحد عَمَّا كان عليه، فأما ما لم يُغيَّرَ له بناءُ الواحد، فإنه وإن لم يجمع بالواو والنُّونِ فإنه ليس بجمع تكسير"^(٢)، ويكون على ثلاثة أضرب، أحدهما: أن يكون اسماً مصوغاً للجمع من غير لفظ الواحد المجموع كقولنا: في جمع (واحد): (جمع)، وفي (جزء): (كل)، وفي (رجل): (قوم)، و(امرأة): (نسوة)، وفي (راحلة): (ركاب)، والثاني من الجموع: أن يكون الاسم يستعمل مرّة مفرداً ومرّة جمعاً وذلك نحو قولهم (بشرٌ) فإنه قد استعمل مفرداً في قوله تعالى: ﴿مَّا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، والدليل على

(١) الإيضاح: ٨٤، ٨٣.

(٢) التعلّيق على كتاب سيبويه: ٢٣٨/٣.

استعمالهم جمعاً قوله: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا﴾ [إبراهيم: ١٠]،
والثالث من الجموع: هو أن يكون اسم الجمع مشتقاً من لفظ الواحد المجموع، نحو:
(الباقِر)، و(الجامِل)، و(السَّاحِر)، و(الكابِر)، و(البلوَص)^(١)، بالإضافة إلى ذكره
للجموع الأخرى في مصنّفاته، ويمكن أن نورد ذلك في عدّة طرائق؛ منها:
الطريقة الأولى: يذكر الجمع ثم مفردة ثم يبيّن معناه.

ويعدّ هذا الأسلوب من الأساليب البلاغيّة التي تهدف الى توضيح المعنى
وتفصيل المجمل وتأكيد الفكرة؛ إذ يذكر اللفظ ثم يذكر مفردة ثم يبيّن معناه، وقد
يتجلّى المعنى ويتّضح المقصود، واعتمد الكثير من العلماء هذا الأسلوب في
معجماتهم وكتبهم^(٢).

واهتمّ أبو عليّ الفارسيّ بهذا الأسلوب وذكره في كتبه، ومنها قوله: "النُقْب
جمع نُقْبَة، وهو اللّون"^(٣)، وذهب الخليل إلى أن: "النُقْب: الصّدأ الذي يعلو السيّف
والنّصال"^(٤)، ومن شواهد الأخرى قوله: "الأسنّة جمع السنّان لا جمع الأسنان"^(٥)،
الذي وافق فيه أبو سعيد^(٦)، بقوله: "الأسنّة جمع السنّان ولا تأتي جمع الأسنان"^(٧).

(١) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل الحليّات): ٣١٦/١، ٣١٧.

(٢) ينظر: تهذيب اللّغة (مهر): ١٥٩/٦، والمخصّص (مهر): ٣٥٧/١، ولسان

العرب (مهر): ٤٢٨٦/٦.

(٣) شرح الابيات المشكّلة الإعراب: ٣١٠.

(٤) كتاب العين: ١٧٩/٥.

(٥) الحجّة للقراء السبعة: ١٤٩/٢.

(٦) عبد الملك بن قريب الأصمعيّ (ت ٥٢١٦هـ).

(٧) تهذيب اللّغة: ٢١٢/١٢.

ومِمَّا يعضدّ هذا الوجه، قوله في لفظ (الحَجَا) بأنها جَمْعُ حَجَاةٍ، ونعني بها نَفَاحَاتِ الماء^(١)، والأصل أَحَجَّ^(٢)، وقال ابنُ دُرَيْدٍ: "الحَجَا جمعُ الحَجَاةِ وهي النُّفَاخَةُ تكون على الماء من قَطَرِ الماء"^(٣)، واستعمل أبو عليّ الفارسيّ هذا الضَّرْبَ في كتبه كلّها ومنها -أيضاً- قوله: الأضراب: جمع ضَرَب، وهو بمعنى الجبل الصَّغِير^(٤)، وللإضافة أكثر نأخذ مثلاً آخر، وهو قوله: "الجوابي: جمع جابية، وهو الحوض"^(٥)، الحوض^(٥)، ويُرْوَى كجَابِيَةِ السَّيْحِ، والجمع الجوابي، وهو الماء الجاري^(٦).

الطريقة الثانية: يذكر الجموع بصيغة التعريف:

نالت هذه الطريقة حظاً واسعاً عند الفارسيّ؛ وذلك بكثرة مجيئها في فهم معنى اللفظ؛ فكثُرَ ورودها في مصنّفات أبي عليّ الفارسيّ ومن شواهد في هذا الضَّرْبِ قوله: "الأغراس: جمع غرس، وهو الماء الذي يخرج مع الولد، فاستعاره للمطر، أي: كأنّه مطر سحاب أزهر خرج مأوّه ليلاً"^(٧). والأغراس مصدرها غرساً^(٨)، وفي هذا الشاهد وضّح الفارسيّ تفسير لفظة (غرس)؛ إذ ذكر الجمع ومفرده ثمّ بيّنَ معناه بصيغة التعريف.

(١) ينظر: التّكملة: ٢٨٠.

(٢) ينظر: تهذيب اللّغة: ٨٥/٥.

(٣) جمهرة اللّغة: ١٠٣٧/٢.

(٤) ينظر: شرح الأبيات المشكّلة الإعراب: ٣٢١.

(٥) الحجّة للقراء السبعة: ٢٩٥/٣.

(٦) ينظر: تاج العروس: ٢٦٧/١٩.

(٧) شرح الأبيات المشكّلة الإعراب: ٥١٩.

(٨) ينظر: لسان العرب: ٣٢٤/٥.

وللمزيد من الأمثلة في هذا الضرب نسرده قوله: "قالأعراء في القياس جمع
"العراء" الذي هو اسم ما انكشف من الأرض، فلم يكن فيه بناء و لا بنات، وجمعه
على "أعراء" كما جمعوا "حياء" على "أحياء"^(١)، والعراء مُذَكَّر مَصْرُوف، وهي
الأرض المستوية المُنْحَرَة لَيْسَ بها شجر، التي ليس فيها جبال، ولا آكام، ولا
رمال، وهما فضاء الأرض^(٢). والمصدر عُرْيًا وعُرْيَةً^(٣)، ومن الألفاظ التي ذكرها
ذكرها الفارسيّ هي لفظة (الكواذب) التي وردت في قول ذي الرّمّة^(٤):

وَلِشَوْلِ أَتْبَاعٍ مَقَاحِيمِ بَرَحَتْ بِهِ وَامْتَحَانُ الْمُبْرِقَاتِ الْكَوَاذِبِ

ويقصد بـ(الكواذب): النّوق التي تظهر أنّها لقحن وليس كذاك^(٥)، ومِمَّا
أورده الفارسيّ من الشّواهد في هذه الطّريقة قوله: "الرّبّاب: رَبَّى فمن الباب الأوّل
لأنّ الرّبّاب جمع كالطوائف، وواحدة رُبَّةٌ، والرّبَّةُ: الفرقة من النّاس فإنّما رُبَّةٌ
وربابٌ كُعْلبةٌ وعلابٌ، وجفرةٌ وجفارٌ"^(٦)، ويقال: "الرّبَّةُ الفرقة من النّاس قيل هي
عشرة آلافٍ أو نحوها والجمع رِبَابٌ"^(٧)، والرّبَّةُ الفرقة^(٨)، وتقوية لهذا الضرب يذكر

(١) موسوعة المصادر (المسائل الحليّات): ٢٥٨/١.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة: ١٠٢/٣.

(٣) ينظر: تاج العروس: ٦٧٠/١٩.

(٤) ينظر: ديوانه: ٢١٠.

(٥) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ١٩٠/١.

(٦) التّكملة: ٢٥٦.

(٧) لسان العرب: ١٥٥٠/٣.

(٨) ينظر: تاج العروس: ١١/٢.

يذكر الفارسيّ مثالاً آخر وهو قوله: "قَلَّتْ: جمع قَلَّة، والقال: الخشبة التي يضرب بها القلّة والقالون: الضّاربون بالقلّة، يقال قَلوت به"^(١). والقال: مصدر^(٢).

الطريقة الثالثة: يذكر المفرد ثمّ يذكر له أكثر من جمع:

أتبع أبو عليّ الفارسيّ هذا الأسلوب في الجموع في كتبه، وهي أنّه يذكر المفرد ويقفّيه بأكثر من جمع للمفردة الواحدة ومنها قوله في الزبور: "القول فيه على وجهين: أحدهما: أن يكون جمع زَبْر فأوقع على المزبور اسم الزبر كقولهم: ضرب الأمير، ونسج اليمن، كما سمّي المكتوب الكتابُ ثمّ جمع الزبر على زبور، وجمعه لوقوعه موقع الأسماء التي ليست بمصادر والآخر: أن يكون جمع زبوراً بحذف الزيادة على زبور كما قالوا: ظريف وظُروف، وكروان وكروان، وورشان وورشان، ونحو ذلك ممّا جمع بحذف الزيادة"^(٣). والزبور فعول بمعنى مفعول، والزبور: الكتاب المسطور"^(٤). والفارسيّ -هنا- ذكر أكثر من جمع للفظ (الزبور)، (الزبور)، وللتوسّع في هذا الضرب نذكر شاهداً آخر وهو قوله: "رَحَبَةٌ، ورحبات، ورقبة ورقبات،... ويجوز في جمع ثمرة ضربان: أحدهما: أن يجمع على ثمر، كبقرة وبقر، والآخر: على التّكسير: ثمار، كرقبة ورقاب"^(٥)، وأيضاً لفظة

(١) موسوعة المسائل (المسائل البصريّات): ١/١٨٠.

(٢) ينظر: لسان العرب: ٥/٣٧٧٩.

(٣) الحجّة للقراء السبعة: ٢/١٠٢.

(٤) ينظر: تاج العروس: ٦/٤٥١١.

(٥) الحجّة للقراء السبعة: ٣/٨٥.

(ثمرة) يجوز فيها ضربان وهما (ثمر وثمار) وعن أبي زيد: أَثْمَر الشَّجَرُ، يخرج ثَمَرُهُ، وقد ثَمَرَ الثَّمَرُ يَثْمُر، فهو ثامر^(١).

ونلاحظ — أحيانا — يذكر الفارسيّ الجمع ثم يذكر له أكثر من مفرد، كما في لفظ (أحدان)، في قول الشاعر^(٢):

يَحْمِي الصَّرِيْمَةَ أَحْدَانُ الرِّجَالِ لَهُ صَيْدٌ وَمُجْتَرٍ بِاللَّيْلِ هَمَّاسُ

"فأحدان يمكن أن يكون جمع أحد الذي يراد به واحد في نحو قوله: (أحدُ الله) وقولهم: أحد وعشرون، والمراد به واحد وعشرون، والله واحد، ويجوز أن يكون أحدان جمع واحد فيكون كحاجز وحجزان، وراع ورعيان، والأصل وحدان، لأنَّ الفاء واو من الوحدة ألاَّ أنَّ الواو إذا انضمت أولًا أبدلت من الهمزة في أحدان، وقد جمعوا واحداً بالواو والنون على حد التثنية فقالوا: واحدون"^(٣).

الطريقة الرابعة: تشريك صيغة الجمع بين الجمع الصحيح والتكسير:

وهذا الأسلوب مُتَّبَع لدى العلماء واللُّغَوِيِّين في مؤلَّفاتهم ومعجماتهم واهتمَّ أبو عليّ الفارسيّ بهذا الطَّرَح في مصنَّفاته ومنها قوله: "جماليات: جمع جمال، وهو جمع بالألف والتاء على تصحيح البناء، كما جمع على تكسيره في قولهم: جمائل"^(٤) فهنا لفظة (جمال) اشركها بين ما جُمِعَ بالألف والتاء (جماليات) وبين جمع التكسير (جمائل) فكلاهما جائز، يقول سيبويه: "إنَّ جمالات يكون بمنزلة ما ذكرنا من

(١) ينظر: تهذيب اللغة: ٦٢/١٥.

(٢) البيت لمالك بن خالد الخناعي الهذليّ، ينظر: ديوان الهذليين: ٤/٣، وروايته في الديوان:

أَحْمَى الصَّرِيْمَةَ أَحْدَانُ الرِّجَالِ لَهُ صَيْدٌ وَمُجْتَرٍ بِاللَّيْلِ هَجَّاسُ

(٣) موسوعة المسائل (المسائل العضديّات): ١١/٢.

(٤) الحجة للقرّاء السبعة: ٩١/٤.

المؤنث نحو: أرضات^(١)، ومما قاله الفارسيّ في هذا الموطن: "سادة جمع سيّد وهو فعله مثل كتّبة و فجرة، أنشدنا عليّ بن سليمان:

سَلِيلُ قُرُومٍ سَادَةٍ ثُمَّ قَادَةٍ يَبْذُونَ أَهْلَ الْجَمْعِ يَوْمَ الْمُحْصَبِ

ووجه الجمع بالألف والتاء أنّهم قد قالوا الجرّزات والطُرقات والمُعنات في مُعْنٍ جمعُ معين، فكذلك يجوز في هذا الجمع سادات^(٢).

وذكر سيبويه أنّ السيّد أصله سيود^(٣). ومن الأمثلة التي أوردها في هذا الباب قوله: "جمع رسالة: رسالات، وعلى التّكسير رسائل ومثله: عمامة وعمامات وعمائم"^(٤)

الطريقة الخامسة: الضبط بالنّظير:

اهتمّ أبو عليّ الفارسيّ بهذا الضرب من الجموع وهو استخدام "الضبط بالنّظير" وذلك لتقوية الجموع؛ إذ يعدّ من الأساليب الاستدلالية التي يستخدمها علماء اللّغة العربيّة في الجموع أو المصادر أو غيرها من الصّيغ الصّرفيّة الأخرى، ومن أدواته التي استخدمها الفارسيّ في هذا الضرب هي (النّظير، الكاف، مثل).

(١) الكتاب: ٦١٩/٣

(٢) الحجّة للقراء السبعة: ٢٩١/٣، البيت موجود في حماسة الخالديين ومنسوب لأبي دؤاد

الإياديّ، وينظر: حماسة الخالديين: ٨٦/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٦٥/٤.

(٤) الحجّة للقراء السبعة: ١٩٢/٢.

استخدم أبو عليّ الفارسيّ هذا الضبط كثيراً في مصنفاته، ومن أمثلة استخدامه لكلمة النّظير قوله: "يجمع الورد على أوراد، كوزرٍ وأوزار... ونظيره: جذع وأجذاع، عدل وأعدال"^(١)، الوردُ من كل شجرة: نورُها، وقد وردَ ورْدَةٌ وأورادٌ^(٢)، ومن شواهد هذه الطّريقة قوله: "الرُّبّي: النّعجة التي تربّي ولدها، وجمعها: رباب على (فعال) ونظيره تؤأم وتؤام، ورحل ورحال، وثني وثناء"^(٣) وقال اللّحياني: الرُّبّي: تعني الحديثة النتاج^(٤). وهنا أبو عليّ استخدم لفظة (النّظير) في إيرادهِ للجموع.

ومن أدواته الأخرى هي (الكاف) واستعملها أبو عليّ الفارسيّ كثيراً في كتبه، ومنها قوله: "السّحرة جمع ساحر، ككاتب وكتبة، وفاجر وفجر"^(٥)، وفي الأساس: لقيته سحرًا وسُحرةً، والسّحرُ بالفتح أيضًا الكيد وسواد القلب ونواحيه^(٦)، ومِمَّا ذكره الفارسيّ في هذا الموطن قوله: "الصّراري: جمع صرّاء، وهو مفرد نحو: حُسان؛ فكسّرهُ ككُلاب، وكلايب لأنّ الصّقة تثبت في التّكسير بالأسماء"^(٧) والصّراري من صرّا المعتلّ اللّام^(٨).

(١) موسوعة المسائل (المسائل العضديّات): ١٠٢/٢

(٢) ينظر: تاج العروس: ٣٠٨/٥

(٣) موسوعة المسائل (المسائل العضديّات): ١١٤/٢

(٤) ينظر: تاج العروس: ٩/٢

(٥) الحجّة للقرّاء السّبعة: ٢٦٣/٢

(٦) ينظر: تاج العروس: ٥٠٢/٦-٥٠٣.

(٧) ينظر: الحجّة للقرّاء السّبعة: ٢٢٠/٣.

(٨) ينظر: تاج العروس: ٨٨/٧

ومن أدواته أيضًا في هذا الباب (مثل) وسوف نذكر لها عدة أمثلة؛ ومنها قوله: "أَجْنَحَ: جمع جانح مثل صاحب وأصحاب"^(١)، والمصدر منه جنوحًا. واجنَحَتْه أي أَمَلَتْه^(٢) ومما قاله الفارسيّ في هذا الضرب: "الكِسْفُ القطع، والواحدة كِسْفَةٌ، مثل سِدْرَةٍ وسدر"^(٣) ويقال كَسَفْتُ الثَّوبَ تأتي بمعنى قَطَعْتُهُ^(٤). ومن الأمثلة التي أوردها أبو عليّ الفارسيّ في هذا الموطن قوله: "الأواني جمع إناء، ومثل إناء وآنية، إزار وآزرة، وإله وآلهة"^(٥)، ويذكر ابن منظور أنَّ الإِنَاءَ مشتقٌّ من الآنية^(٦)، الآنية^(٦)، ومن شواهد هذه الطّريقة: "فأما المعز في جمع ماعز، فهو: مثل خادم، خادم، وخدم، وطالب، وطلب، وحارس، وحرس"^(٧).

الطريقة السادسة: اجتلاب الجموع لبيان معناها وتفسيرها:

قد يذكر أبو عليّ الفارسيّ الجموع لبيان المعاني أو يفسّر معناها صراحة، منعًا للالتباس. وهذا الأسلوب مذكور في القرآن الكريم والحديث وغيرها، وذلك لغرض التوضيح والافهام. ومما أورده أبو عليّ الفارسيّ في هذا الموطن قوله: عرايا مفردها عرية مثل النّطيحة، وتأتي بمعنى أنها عريت من العقد المعقود على ما

(١) شرح الأبيات المشككة الإعراب: ٥٢٣

(٢) ينظر: لسان العرب: ٦٩٦/١

(٣) الحجّة للقرّاء السبعة: ٢٧٢/٣

(٤) ينظر: تاج العروس: ٤٥٤/١٢

(٥) موسوعة المسائل (المسائل العضديّات): ٩٦/٢

(٦) ينظر: لسان العرب: ١٦١/١

(٧) الحجّة للقرّاء السبعة: ٢٢١/٢.

استثنيته منه^(١) والفارسيّ -هنا- فسّر وبَيَّن معنى (عرايا)، وذكر ابن منظور أنَّ العَرِيَّةَ التي تُعْزَلُ عن المُساوِمَةِ عند بيع النحلِ والعرايا جُمع عَرِيَّةً^(٢)، ومِمَّا قاله أبو عليّ الفارسيّ لتقوية هذا الوجه، قوله: "الأكال: جمع أكل، مثل عنق وأعناق: الأكل في المعنى مثل الطَّعْمَةِ، تقول: جعلته أَكَلًا له تقول: جعلته طعمَةً له، والطَّعْمَةُ ما يطعم"^(٣)؛ إذ فسّر معنى الأكل بأنَّه مثل الطَّعْمَةِ، والطَّعْمَةُ مصدر يدلّ على جنس الفعل^(٤)، ومن شواهد هذه الطَّريقة عند الفارسيّ أنْ قال في لفظة (المناسك)، التي جاءت في قوله تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨]، بأنَّها: "جمع منسك، وهو مصدر جُمع لاختلاف ضروبه، والمعنى: عرّفنا هذه المواضع التي يتعلّق النسك بها لنفعه، ونقضي نسكنا فيها على حدّ ما يقتضيه توقيفنا عليها، وذلك نحو: المواقيت التي يحرم منها، ونحو الموضع الذي يوقف به من عرفات، وموضع الطّواف، وموضع رمي الجمار، فهذا من: رأيت الموضع، وأريته زيداً"^(٥)، وقال ابن منظور: "قال المناسك جمع منسك ومنسك بفتح السين وكسرهما وهو المتعبّد ويقع على المصدر والزمان والمكان ثم سميت أمور الحج كلها مناسك"^(٦).

(١) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل البصريّات): ٨٠/١

(٢) ينظر: لسان العرب: ١٥٨٤/٣

(٣) الحجّة للقرّاء السبعة: ٤٦٢/١

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٧٠/٤

(٥) الحجّة للقرّاء السبعة: ٣٦٥/١

(٦) لسان العرب: ٤٤١٢/٦

الطريقة السابعة: يأتي باللفظ ويريد به الواحد والجمع:

يعدّ هذا الأسلوب من الأساليب اللغوية البارزة في اللغة العربية وهي استعمال المفردة وإرادة الجمع أو استعمال الجمع وإرادة المفرد. وهذا الأسلوب يعكس مرونة اللغة العربية وثراءها للدلالة على المعاني العميقة بألفاظ موجزة، واهتمّ أبو عليّ الفارسيّ بهذا الأسلوب في كتبه ومنها ما قال في لفظ الفلّك: "اعلم أنّ الفلك لم نعلم أحداً قال في واحدة: فلّك، ولكن الواحد فلّك، وكُسّرَ على فلّك"^(١) ف"حملوا" فعلاً على "فعل" لأن "فعلاً" يكون جمعاً لـ "فعل"^(٢) فلفظة الفلّك هنا دلّت على الواحد والجمع، ومما ذكره أبو عليّ الفارسيّ لتقوية هذا الضرب لفظة (الذرية) التي تكون للواحد وتكون للجمع فالدليل على كونها للواحد قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [آل عمران: ٣٨] فأما جواز كونها للجمع فقوله: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا﴾ [النساء: ٩]، فمن أفرد فقال: ﴿مَنْ أَرْوَجَنَا وَذُرِّيَّتَنَا﴾ [الفرقان: ٧٤]، أراد به الجمع فاستغنى عن جمعه لما كان جمعاً، لأنها تدلّ على الكثرة بنفسها^(٣)، والذرية من ذرأ الله الخلق: أي خلقهم، ويكون وزنه فعولة^(٤).

(١) الإغفال: ٥١٤/٢.

(٢) شرح المفصل: ٢٤٢/٣.

(٣) ينظر: الحجة للقرآء السبعة: ٢٢٠/٣.

(٤) ينظر: المخصص: ٢٢٧/٥.

والأمثلة في هذا الضرب كثيرة ومنها قوله: "النعم: جمع نعمة، مثل سِدرة وسِدِر، فالنعم الكثير، ونعم الله تعالى كثيرة، والمفرد أيضاً يدلّ على الكثرة قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨]. فهذا يدلّ على أنّه يراد به الكثرة^(١) والمصدر "النعم" والنعم من جهة المعنى جمع^(٢)، وللإضافة أكثر نأخذ لفظ (البشر)؛ إذ قال الفارسيّ: "بشر تقع على الواحد والجميع، فالجميع كقوله: ﴿أَبَشِّرْ يَهُدُونََا﴾ [التّغابن: ٦]، و﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠]، والواحد كقوله: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ... فكما لم يجمع بشر بتصحيح ولا تكسير، كذلك لا تجمع الذريّة"^(٣).

وجاء في لسان العرب: "البَشَرُ الخَلْقُ يقع على الأنثى والذكر والواحد والاثنين والجمع لا يثنى ولا يجمع يقال هي بَشَرٌ وهو بَشَرٌ وهما بَشَرٌ وهم بَشَرٌ"^(٤).
الطريقة الثامنة: يذكر الجموع بتشكيل الاعجام.

تبين أنّ هذا الضرب وارد في كتب أبي عليّ الفارسيّ، فاهتمّ أبو عليّ الفارسيّ بضبط الحركات في جميع المسائل الصّرفيّة الواردة في كتبه. وهذا ديدن بقية العلماء الذين سار الفارسيّ على منوالهم، ومنها قوله: "سُلُفًا بضم السّين واللّام جاز أن يجعله جمعاً لسلف، فيكون مثل أسد وأسد، ووثن ووثن، وقالوا: أثن، ومما

(١) الحجة للقرّاء السبعة: ٢٧٧-٢٧٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣/٣٣٠.

(٣) الحجة للقرّاء السبعة: ٢/٢٨٥، ٢٨٤.

(٤) لسان العرب: ١/٢٨٦.

لحقه تاء التأنيث من هذا: خَشَبَةٌ وخَشَبٌ، وبدنةٌ وبُذْنٌ، ومن قال (سَلَفًا) بفتح السين واللام، فلانٌ فعلاً قد جاء في حروف يُراد بها الكثرة، وكأنه اسم من أسماء الجمع، كقولهم: خادمٌ وخَدَمٌ، وطالبٌ وطلَبٌ، وحارسٌ وحرَسٌ^(١). والمصدر سَلَفًا وسُلُوفًا^(٢)، ومِمَّا قاله الفارسيّ في هذا الموطن: "قامًا قول: (المعز) بإسكان العين: فهو بهذا جمع أيضاً، كما كان في قوله من فتح العين جمعاً، وجمع ما عز عليه، مثل: صاحب وصَحْب، تاجر وتُجْر، وراكب ورُكْب^(٣). وذكر الخليل أن "المعز اسم جامع لذوات الشعر من الغنم"^(٤).

الطريقة التاسعة: ينقل آراء العلماء وأقوالهم في الجموع:

أكثر أبو عليّ الفارسيّ في كتبه بالنقل عن العلماء واتّصف بالأمانة العلميّة في النقل، وامتألت مؤلفاته بهذا الضرب سواء في المسائل الصرّفيّة أو النحويّة أو الدلاليّة، ومِمّا ذكره أبو عليّ الفارسيّ في هذا الموطن قوله: "وقول أهل اللغة في "الصُّور" أنّه جمع صُورة فهو كما قالوا: ونظير ذلك صُوفَةٌ وصُوفٌ، وسُوسَةٌ وسُوسٌ، وثُومَةٌ وثُومٌ، وذلك جمعٌ مطرّدٌ في هذا وما أشبهه"^(٥)، وصارَه يصُوره ويصيره، أي يميله^(٦).

(١) الحجّة للقراء السبعة: ٣٨٤/٣

(٢) ينظر: لسان العرب: ٢٩٢٢/٤

(٣) الحجّة للقراء السبعة: ٢٢٢-٢٢١/٢

(٤) كتاب العين: ٣٦٦/١

(٥) الإغفال: ٤٧١/٢

(٦) تاج العروس: ١١٢/٧

وللضرب هذا شواهد أخرى نسرد منها قوله: "إنَّ سيبيويه يرى: أنَّ الثَّمَر جمع ثمرة، ونظيره فيما قال: بقرة وبقر، شجرة وشجر، وجزرة وجزر، ويدلُّ على أنَّ واحد الثَّمَر ثمرة قوله: فقالوا: ثمار، كما قالوا: أكمة وآكام، وجَذَبَة وجذاب، ورقبة ورقاب"^(١) والثَّمَر هو حمل الشَّجر^(٢). ومِمَّا استشهد به أبو عليّ الفارسيّ من أقوال العلماء هو قول أبو زيد وذلك بقوله: "قال أبو زيد في جمع حياء الناقة: حياء وأحياء، وهو فعّال وأفْعال، وحكى أيضاً: جواد وأجواد"^(٣) والحياء مأخوذ من الاستحياء^(٤).

الطريقة العاشرة: يذكر الجموع لتصويبها:

نتيجة لاختلاط العرب بغيرهم من الأقوام غير العربيّة أصاب اللُّغة لحنًا، فظهرت ألفاظ جديدة، وأصاب الألسن اللَّكنة، فحاول العلماء الحفاظ على سلامة اللُّغة والرجوع الى جادة الصّواب، فأصاب الجموع اللّحن كما أصاب غيرها من الصّيغ الأخرى. سواء الصّرفيّة أم الدّلاليّة أم النّحويّة، واهتمّ أبو عليّ الفارسيّ بتصويب الألفاظ شأنه شأن غيره من العلماء. ومن ذلك قوله: "ليس في قوله من قال: إنَّ القيم جمع قيمة بشيء، إنّما القيم بمعنى القيام، ليس أنّ القيم جمع، والذي يدلُّ على أنّ قيام الشيء إنّما يعني به دوامة وثباته"^(٥) فأثبت أبو عليّ الفارسيّ أنّ القيم لا تأتي للجمع وإنّما بمعنى القيام. وتوسّع أبو عليّ الفارسيّ في هذا الضّرب ومن ذلك قوله: "فليس

(١) الحجّة للقراء السبعة: ١٩٥/٢

(٢) ينظر: كتاب العين: ٢٢٣/٨

(٣) الحجّة للقراء السبعة: ٣٠٠/٢

(٤) ينظر: تاج العروس: ٣٦٠/١٩

(٥) الحجّة للقراء السبعة: ٦٨/٢

حيّ بجمع حياة: كبدنة وبدن، وقارة وقور، إنّما الحيّ مصدر كالحَيّ، ولو كان جمعاً على فُعْلٍ لجاز في فائه الضم والكسر، كما قالوا: قرن ألوى، وقرون لِيّ وليّ^(١) فبيّن أبو عليّ الفارسيّ هنا أنّ حيّاً مصدر وليس جمعاً؛ إذ صوّب الخطأ، وقالوا: "وَحَيّ يَحْيِي وَيَحْيِيّ فهو حَيّ"^(٢). ويواظب أبو عليّ الفارسيّ السّير على هذا الضّرْب ومن ذلك قوله في جمع فيلٍّ على فيلّةٍ مثل جمع قردٍ وقردةٍ، ودبٍّ ودببةٍ، وكذلك جمع آفال كجذع وأجذاع، ونقظ وأنقاط، والمعتلّ مثل ميل وأميال، وجيد وأجياد، فأما قول العامّة في جمع فيلٍّ على أفيلةٍ فليس بشيء لأنّ فعلاً لا يجمع على (أفعلة) وأما (أفعلة)؛ فليست من أبنية الجمع^(٣)، وذكر ابن منظور أنّ الفيل معروف والجمع أفيال وفُيُول وفِيلةٍ، ويرفض ابن السكّيت أنّ يكون جمعه أفيلةً والأنثى فيلة^(٤)، وفيلٌّ يكون فعلاً وفُعلاً^(٥).

(١) المصدر نفسه: ١٩٦/٢

(٢) لسان العرب: ١٠٧٥/٢

(٣) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل العضديّات): ١٠٤/٢

(٤) ينظر: لسان العرب: ٣٥٠٣/٥

(٥) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٤٢٠/١

المبحث الثالث

الإعلان

الإعلال

تعدُّ ظاهرة الإعلال من الظواهر الصوتية الصرفية التي أولاها علماءنا- قديماً وحديثاً- اهتماماً بالغاً؛ وذلك لتشعب مسائلها ودقة مسئلتها، وعلى الرغم من اتفاق العلماء على تعريف الإعلال إلا أنهم اختلفوا في عباراتهم، والمعنى متقارب جداً، شأنه شأن أكثر المصطلحات؛ إذ إنَّ العلماء يعرفونها بتعريفات تكون مختلفة في الألفاظ، ومتفقة في المعاني، وتناوله سيبويه لكن لم يضع له تعريفاً، ولم يأخذ طابع الدراسة الحالية، فسيبويه ينشر المعلومات التي ترجع إلى أصل واحد في مختلف صفحات كتابه، لذا من الصعوبة أن تقف على ما تريد في مكان محدد، ومِمَّا أورده سيبويه في كتابه: "باب ما تقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة"^(١)، أمَّا الإعلال عند أبي عليّ الفارسي فهو: "تغيير، ومعلوم أنَّ اللّام يلحقه التّغيير أكثر لما يُحذف فيه من حركات الإعراب، فإذا لحقه التّغيير أكثر كان في الإعلال أقعد؛ إذ الإعلال تغيير، ولا يلحق العين من الإعلال ما يلحق اللّام، لأنَّ هذه الحركات لا تعتقب عليها، ومِمَّا يبيّن أنَّ اللّامات أضعف من العَيْنَات أنَّها عدلت بالحركات فحذفت كما يحذفن في قوله: (لَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يَرْمِ)، والحركة أضعف من الحروف، فما عدل بها يجب أن يكون مثلها، والواو إذا كانت عَيْنًا لم تعدل بالحركة فتحذف كما تحذف، فأما التي هي عين لالتقاء الساكنين في مثل قيل، فإنَّ التي هي لام قد تحذف أيضاً لها في مثل: هُوَ يرمي القوم"^(٢)، وذكر الفارسي أنَّ المعتل يكون إعلاله في موضع الفاء، أو العين، أو اللّام^(٣). وقال عنه ابن سيده (ت٤٥٨هـ): "فكأنَّ الحَرْفَ نفسه

(١) الكتاب: ٣٦٥/٤.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه: ٣٢٤/٣.

(٣) ينظر: التكملة: ٤٨٩.

انقلب من صورة إلى صورة إذا قلت قام والأصل قوم فكأنه لم يؤت بغيره بدلاً منه ولم يخرج عنه لأن شدة المقاربة للنفس بمنزلة النفس فهذا في حروف العلة فأما في غيرها فيجزي على البذل^(١)، وعرفه ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) بأنه: "تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمع القلب، والحذف، والإسكان، وحروفه الألف، والواو، والياء، ولا تكون الألف أصلاً في المتمكن ولا في فعل، ولكن عن واو أو ياء"^(٢)، وسُمي بالإعلال نسبة إلى حروف العلة: "لأنها تتغير ولا تبقى على حال، كالعليل المنحرف المزاج المتغير حال بحال"^(٣)، وقال فيه صاحب التعريفات (ت ٨١٦هـ) بأنه تغيير في أحرف العلة لغرض التخفيف، فكلمة (تغيير) هي شاملة له ولتخفيف الهمزة والإبدال، وبين تخفيف الهمزة والإعلال مابينة كلية، لأنه تغيير في حروف العلة^(٤)، والمحدثون لم يختلفوا عن القدماء في تعريفهم للإعلال؛ إذ ذكر الدكتور علي جابر المنصوري أن الإعلال هو تسهيل النطق بالحرف، وهو نظرية تميل إليها اللغة من أجل التخلص من الأصوات العسيرة لتستبدلها بأخرى لا تتطلب جهداً كبيراً في النطق بها؛ ولهذا تتفادى التعقيدات اللغوية^(٥)، وعرفه الدكتور عبد الصبور شاهين بأنه: "ما تتعرض له أصوات العلة من تغييرات، بحلول بعضها محل بعض، وهو ما يسمونه (الإعلال بالقلب)، أو ما بسقوط أصوات العلة بكاملها، ويسمونه (الإعلال بالحذف)، أو بسقوط بعض عناصر صوت العلة، وهو ما يسمونه (الإعلال بالنقل) أو (التسكين)"^(٦)، بينما نجد إبراهيم

(١) المخصص: ١٧٩/٤.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب: ٦٦/٣.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب: ٦٨/٣.

(٤) ينظر: التعريفات: ٣٥.

(٥) ينظر: أبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية: ١٣٤.

(٦) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٦٧.

أنيس لم يتعرض تعرضاً مباشراً لظاهرة الإعلال، ولم يُقدّم تعريفاً تقليدياً للإعلال؛ إذ تحدث عن فكرة (الأصل والفرع) وذلك بكثرة شيوع إحدى اللفظتين، بأن تستعمل اللفظة أكثر من صاحبها فتكون هي الأصل فقال: "أما النحاة وهم قد وسّعوا من شأن الإبدال حتى شمل الإعلال، فتراهم يعدّون الكلمات الآتية من الإبدال: سماء، قائل، رضي، مصابيح، صيام، ميزان، سيّد، مرضى، موقن، خاف، اصطبر... إلخ، في حين أنّه لم ترد لنا لمثل هذه الكلمات صور أخرى كالتّي افترضوها مثل: سَماو، قَاوِل، مصاباح، صِوام، مِوزان، سيّود، مُيقن، خَوْف، اصتبر... إلخ، هكذا نرى النحاة قد خلطوا بين ظاهرتين مختلفتين، أو على الأقل يمكن أن يقال إنهم قد أخذوا بمذهب الأصل والفرع في صورة الكلمات"^(١).

أنواع الإعلال:

قسم علماء اللغة -القديما والمحدثون- الإعلال على ثلاثة أنواع؛ وهي: الإعلال بالحذف، والإعلال بالقلب، والإعلال بالنقل والتسكين.

١- الإعلال بالحذف:

وهو أبرز الظواهر التي تلحق الكلمة لغرض التخفيف وهو سنة من سنن العرب^(٢)، والحذف في كلام العرب على ضربين: مقيس، وشاذ، فالأوّل ما كان الحذف فيه عن علّة، والآخر ما كان الحذف فيه استخفافاً، فلا يسوغ قياسه^(٣)، قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): "فإن وقعت الواو فاءً فلا يخلو من أن تقع فاء في فعل على وزن "فَعَلَ"، أو "فَعِلَ"، أو "فَعْلَ" أو لا تقع، فإن وقعت فاءً في فعل على وزن "فَعْلَ" فإنها تُحذف في المضارع. فنقول في مضارع "وَعَدَ": يَعدُّ، وفي مضارع "وَزَنَ": يَزنُ. وإنما حُذفت الواو لوقوعها بين ياءٍ وكسرة، وهما ثقيلتان. فلمّا

(١) من أسرار اللغة: ٥٥.

(٢) ينظر: الصّاحبي في فقه اللغة: ١٧٥.

(٣) ينظر: شرح الملوكي في التصريف: ٣٣٣.

انضاف ذلك إلى ثَقُلِ الواو وَجِب الحذف، وحَذَفُوا مع الهمزة والنون والتاء، فقالوا: تَعِدُ وَأَعِدُ وَنَعِدُ، حملاً على الياء، كما أنهم قالوا: أَكْرِمُ، وأصله "أُكْرِمُ" فحذفوا الهمزة الثانية استتقالاً لاجتماع الهمزتين، ثم حملوا يُكْرِمُ وتُكْرِمُ ونُكْرِمُ على أَكْرِمُ^(١)، وذكر الفارسيّ الأفعال التي تحذف منها أحرف العلّة، فالذي يُحذف فيه حرف العلّة في المضارع على ضربين: الأول: أن يكون الحرف أوّل ثلاثيٍّ أصلٍ، والثاني: أن يكون أوّل ثلاثيٍّ ذي زيادةٍ، فالضرب الأول ينقسم بانقسام حروف العلّة (الياء، والواو، والهمزة) والذي يطرد حذفه من ذلك (الواو) من المضارع إذا كانت فاء واقعة بين ياء وكسرة، أمّا الياء إذا كانت فاءً، فلا يُحذف في المضارعة كيف كان بناؤه، والضرب الثاني الذي يُحذف فيه الحرف الأول من الثلاثي ذي الزيادة الثابت في الماضي من المضارع، هو بناء (أَفْعَل) نحو: أَكْرَمَ، وآمَنَ، والهمزة تحذف في المضارع كراهيةً لاجتماع الهمزتين^(٢).

٢- الإعلال بالقلب:

استعمل سيبويه لفظ (القلب) وذلك في باب (باب ما تقلب فيه الواو ياء)؛ إذ قال: "وذلك إذا سكّنت وقبلها كسرة فمن ذلك قولهم: الميزان، والميعاد؛ وإنما كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء في ليةٍ وسيّدٍ ونحوهما، وكما يكرهون الضمّة بعد الكسرة حتّى إنه ليس في الكلام أن يكسرا أوّل حرف ويضمّوا الثاني نحو فعل؛ ولا يكون ذلك لازماً في غير الأوّل أيضاً إلّا أن يدركه الإعراب، نحو قولك: فخذُ كما ترى وأشباهه. وترك الواو في موزانٍ أنقل، من قبل أنه ساكن فليس يحجزه عن الكسر شيء"^(٣)، وفي موضع آخر استعمل لفظة (الإبدال)؛ إذ قال: "اعلم أن هذه الواو إذا كانت مضمومة فأنت بالخيار إن شئت تركتها على

(١) الممتع الكبير في التصريف: ٢٨٠.

(٢) ينظر: الإغفال: ١/١٠٨، ١٠٧.

(٣) الكتاب: ٤/٣٣٥.

حالتها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها، وذلك نحو قولهم في ولد: ألد، وفي وجوه: أجوه^(١)، فسيبويه أطلق لفظ (الإبدال) على (القلب)، ونرى أن هناك بعض المحدثين قد سلكوا طريق سيبويه، ومنهم تمام حسّان؛ إذ يقول: "إبدال اللين باللين كجعل الواو ياء في رضي وحُدَيّة وعبادة وديار وحياض وأعطيت وليّ ونُسِمَ وعصى وكجعل الياء واوًا في موسر وقضو ومرمّرة ورموان وخورى وتقوى وحُرّوى"^(٢)، والإعلال بالقلب مختصّ بإبدال حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض، وهو على هذا يشمل تخفيف الهمزة^(٣)، أمّا سبب هذا القلب فقد قال عنه ابن جنّي بأنّه: "الهرب من اجتماع الأشباه، وهي حرف العلة والحركتان اللتان اكتفتاه"^(٤).

٣- الإعلال بالنقل والتسكين:

يتمثّل في نقل حركة حرف العلة إلى الحرف الساكن الصحيح قبله، وذلك أن الحرف الصحيح أقدر على تحمّل الحركة، ولم يصرّح السّابقون به كمصطلح، قال سيبويه: "فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتلّ ساكنًا في الأصل ولم يكن ألفًا ولا واوًا ولا ياءً فإنّك تسكّن المعتلّ وتحول حركته على الساكن. وذلك مطّرد في كلامهم"^(٥)، وذكره المبرّد في باب: ما كانت الواو أو الياء منه في موضع العين من الفعل^(٦)، "فإذا اردنا أن نزن كلمة حدث فيها إعلال بالنقل نزنها على أصلها قبل حدوث هذا الإعلال فنقول في وزن (يَصُونُ) و (يَقُومُ) و (يَدُومُ): (يَفْعُلُ).

(١) الكتاب: ٣٣١/٤.

(٢) اللّغة العربيّة معناها ومبناها: ٢٧٥.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٦٧/٣.

(٤) الخصائص: ١٤٩/١.

(٥) الكتاب: ٣٤٥/٤.

(٦) ينظر: المقتضب: ٢٣٤/١.

وكذلك تقول في وزن (يَبِيعُ) و (يَبِينُ) و (يَمِيلُ): (يَفْعُلُ) ولا تقول (يَفْعُلُ) ولا (يَفْعُلُ) إنما نزنها على أصلها الذي هو (يَصُونُ) و (يَقُومُ) و (يَدُومُ) و (يَبِيعُ) و (يَبِينُ) و (يَمِيلُ)^(١).

وأبو عليّ الفارسيّ لم يترك موضوعاً صرفياً إلّا وتكلّم فيه، والإعلال له نصيب من هذه الموضوعات الصّرفيّة التي أغدق بها علينا، وتحدّث عن جميع أنواع الإعلال، وعلى أصله، لكنّه لم يصنّف كتاباً خاصّاً بالإعلال، وإنّما نجد الإعلال مبعوثاً في مصنّفاته، فقد وضع له أبواباً في كتابيه (التّكملة)، و(التّعليقة على كتاب سيبويه)، وذكر أبو عليّ الفارسيّ أنّ الإعلال يكون فيما دون الأسماء، أي يكون في الأفعال التي تتغيّر أبنيّتها، فقال: "والأسماء في باب الإعلال تردّ إلى الأفعال، لأنّ الإعلال حكمه أن يكون فيما دون الأسماء، وإنّما يُعَلّ من الأسماء ما كان مناسباً للأفعال، بأن يكون جارياً عليه أو مأخوذاً من المصدر الذي أخذت منه الأفعال أو كان من بناء من أبنية الأفعال، فهذه جُمْل من الإعلال في الأسماء، فإنّما كان حكمه أن يكون في الأفعال هي التي تتغيّر أبنيّتها، وتبنى على أقسام الأزمنة الثّلاث، وليس حكم الأسماء كذلك، والذي يُعَلّ منها ما كان مناسباً لما ذكرنا من الجاري على الفعل، فنحو: قائلٌ ومبيّعٌ والمأخوذ من المصدر مثال مقال، وأمّا ما كان على بناء من أبنية الفعل فنحو باب ودّار^(٢)، وذهب أبو عليّ إلى أنّ الهمزة من أحرف العلة^(٣)، وسلك أبو عليّ الفارسيّ في بيانه للإعلال عدّة طرق تدلّنا إلى بيان منهجه في شرح الإعلال، ومنها ما يأتي:

(١) أبنية الصّرف في كتاب سيبويه: ١١٦.

(٢) التّعليقة على كتاب سيبويه: ٢٢٧/٣.

(٣) ينظر: المسائل البغداديات: ٢٠٠.

١- الطريقة الأولى: يذكر الإعلال ثم يفصل فيه فيذكر أكثر من وجه:

من الألفاظ التي حدث فيها إعلال هي لفظة (ذُرِّيَّة)، التي جاءت في قوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ [آل عمران: ٣٨]؛ إذ ذكر أبو علي ستة وجوه للفظ (ذُرِّيَّة) وذلك بقوله إنَّ (ذُرِّيَّة) تحتمل وجوهاً، وقد قاس الفارسي على قول الخليل وغيره في لفظة (دَهْمَتْ)، إذ قالوا: (دَهْمَتْ) ثُمَّ قَلَبُوا لِلتَّضْعِيفِ فَقَالُوا: (دَهْدَيْتُ)، وقالوا: (دَهْدُوهُ)، ثُمَّ قَلَبُوا فَقَالُوا: (دُهْدِيَّةً)، فيجوز على قياس قولهم: (دَهْدِيَّةً)، من (دَهْمَتْ)، أن يكون (ذُرِّيَّة) (فُعْلُولَةٌ) من الذرِّ، كأنه: ذرّورة، ثُمَّ قَلَبَ اللَّامَ يَاءً لِلتَّضْعِيفِ كَمَا قَلَبْتَ الْهَاءَ لَهُ، فَلَمَّا قَلَبْتَ يَاءً قَلَبْتَ وَאו (فُعْلُولَةٌ) لسكون الياء، وأبدلت ضُمَّتُهَا كَمَا أُبْدِلَتْ مِنْ (مَرْمِيٍّ) وَنَحْوِهِ، ويمكن أن تكون لفظة ذُرِّيَّة (فُعْلِيَّةً) من الذرِّ، ثُمَّ قَلَبْتَ اللَّامَ يَاءً لِلتَّضْعِيفِ، كَمَا قَلَبْتَ فِيمَا ذَكَرْنَا وَالْكَسْرَةَ عَلَى هَذَا غَيْرَ مُبْدَلَةٍ وَلَكِنَّهَا أَصْلٌ فِي الْكَلِمَةِ، ويمكن أن تكون من: ذَرَأَ اللهُ الْخَلْقَ (فُعْلِيَّةً) مِنْهُ، ثُمَّ أُبْدِلَ إِبْدَالًا كـ (الْبَرِيَّة) و(الْخَابِيَةِ) و(النَّبِيِّ) وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (فُعْلُولَةٌ) مِنْ (ذَرَأَ) وَلَا بِنَاءً آخَرَ غَيْرَ فُعْلِيَّةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ذُرِّيَّةً (فُعْلِيَّةً) مِنْ قَوْلِكَ: ذَرْتُهُ الرِّيحَ تَذْرُوهُ، إِلَّا أَنْ اللَّامَ قَلَبْتَ لِسُكُونِ الْيَاءِ قَبْلُهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (فُعْلُولَةٌ) مِنْ قَوْلِكَ: ذَرَأَ يَذْرُوهُ، أَوْ قَوْلِكَ: (مَغْزُوءٌ) إِلَّا أَنْ الْوَاوَ لَمَّا كَانَتْ خَامِسَةً كَمَا أَنَّهَا فِي مَغْزُوءٍ أُبْدِلَتْ كَمَا أُبْدِلَتْ فِي (مَعْدُوءٍ) و(أَدْحِيٍّ) وَبَابِهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرَضِيًّا﴾ [مريم: ٥٥] مِنْ الرِّضْوَانِ فَـ (مَرَضِيٍّ) عِنْدَنَا مِثْلُ: اسْتَحَوَذَ، فِي اطِّرَادِهِ فِي الِاسْتِعْمَالِ وَشَذُوذِهِ عَنِ الْقِيَاسِ، فَلَفْظَةُ (ذُرِّيَّة) جَاءَتْ عَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ السَّتَّةَ (١)، وَأَيْضًا ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ فِي كِتَابِهِ (الْإِغْفَالِ) لَفْظَةَ (ذُرِّيَّةً)؛ إِذْ قَالَ: "فَأَمَّا "الذُّرِّيَّةُ" فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عِنْدِي (فُعْلِيَّةً) مِنْ ذَرَأَ يَذْرَأُ، وَيُقَوَّى ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ حُكِيَ أَنَّ بَعْضَهُمْ

(١) ينظر: المسائل البغداديات: ٤٩٩، ٥٠٠.

قرأ: "ذَرِيَّةٌ طَيِّبَةٌ"، فهذا لا يكون إلَّا (فَعِيلَةً) من الذَّرْ "(١)، وذكر ابن جني عدة وجوه لهذه اللفظة؛ إذ يحتمل أصل هذا الحرف أربعة ألفاظ، فيجوز أن تكون من (ذَرَأَ، أو ذَرَرَ، أو ذَرَوْ، أو ذَرَى)، وذلك بقوله: "فأما الهمز فمن ذَرَأَ الله الخلق، وأما ذَرَرَ فمن لفظ الذر ومعناه، وذلك لما ورد في الخبر أن الخلق كان في القديم كالذَّرِّ، وأما الواو والياء فمن ذروت الحب وذريته، يقالان جميعاً؛ وذلك لقوله سبحانه: ﴿فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ﴾ [الكهف: ٤٥]، وهذا للطفه وخفته، وتلك حال

الذَّرِّ أيضاً، فهذه الأصول المنزوعة إليها، المقود تصريف هذا الموضع عليها... وإن كانت من لفظ ذرو أو ذرى احتملت مثالين: أحدهما: أن يكون (فُعُولَةً)، والآخر: أن يكون (فَعِيلَةً)" (٢)، وتكلم العكبري عن هذه اللفظة وقال إن الياء في (ذَرِيَّةٍ) فيها ثلاثة أوجه: الوجه الأول: أنها زائدة من غير بدل وهي: (فَعْلِيَّةٌ) من الذَّرِّ، والوجه الثاني: أنها بدل وفيما أبدلت منه ثلاثة أوجه: الأول من الرِّاء وأصلها ذرّوة؛ إذ أبدلت (الرِّاء) (واوًا)، ثم أبدلت من الضمة كسرةً فانقلبت الواو الأولى ياءً والثانية كذلك ثم أُدغم الأول في الثاني، فيكون وزنها (فُعْلِيَّةٌ) ثم عمل بمقتضى القياس، والثاني من ذَرَأَ يذرو فيكون وزنها: (فَعُولَةٌ)، أو (فَعِيلَةٌ)، ثم عمل فيه بمقتضى القياس، والثالث: من ذَرَأَ يذراً فيكون وزنها (فَعُولَةٌ)، أو (فَعِيلَةٌ)، ثم أبدلت الهمزة ياءً أو واوًا بمقتضى القياس (٣).

ومن الألفاظ الأخرى التي ذكرها أبو عليّ الفارسي في هذا الجانب، وهي لفظة (ذَرِيٌّ) في قوله تعالى: ﴿كَانَها كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥]؛ إذ قال أبو عليّ: "من قرأ 'ذَرِيٌّ' احتمل قوله أمرين أحدهما: أن يكون نسبة إلى الذَّرِّ، وذلك لفرط

(١) الإغفال: ٢/ ٤٩٤.

(٢) المحتسب: ١٥٨، ١٥٦.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٣٢٥، ٣٢٤.

ضياؤه ونوره، كما أنّ الدَّرَّ كذلك، ويجوز أن يكون فُعَيْلاً من الدَّرء، فخَفَّفَ الهمزة، فانقلبت ياء كما تنقلب من النَّسيء والنَّبْيء، ونحوه إذا خَفَّفَت ياء، ومن قرأ: "دُرِّيَّ" كان فُعَيْلاً من الدَّرء مثل السَّكِر والفسِّيق والمعنى: أنّ الخفاء يدفع عنه لتأليله في ظهوره، فلم يخف كما خفي نحو السُّها، وما لم يضيئ من الكواكب ... ومن قرأ: "دُرِّيَّ" كان فُعَيْلاً من الدَّرء الذي هو الدَّفْع، وإنْ خَفَّفَت الهمزة من هذا قلت: "دُرِّيَّ" وقد حكى سيبويه عن أبي الخطاب: كوكب دري في الصّقات، ومن الأسماء المُرِّيَق: العصفور ومِمَّا يمكن أن يكون من هذا البناء قولهم: العلية، ألا تراه من علا، فهو فُعَيْل منه^(١)، وذكر في موضع آخر: "وجهه معروف" وهو أنّه (فُعَيْلٌ) من الدَّرء الذي هو الدَّفْع، وهو صفة. ونظيره من الأسماء غير الصّقة قولهم: المُرِّيَق^(٢). وقال الفرّاء (ت ٢٠٧هـ): "قرأها عاصم "دُرِّيَّ" بضم الدال والهمز، وذكر عن الأعمش أنّه قرأ "دُرِّيَّ" بهمز وغير همز رويّا عنه جميعاً، ولا تعرف جهة ضمّ أوله وهمزه لا يكون في الكلام (فُعَيْل) إلا عجمياً^(٣)، وقد تطرّق الدكتور كاطع جار الله سطم -أيضاً- إلى لفظة "دُرِّيَّ"، وناقش أصل اشتقاقها، ويرى أنّ الأقرب من حيث الاشتقاق أن تكون الكلمة منسوبة إلى (الدَّرء) وأنّها اسم جمع مفردة (درّة) أي: لؤلؤة، وُجمعت -أيضاً- على (دُرر، ودرّات)، وسبب هذا التّرجيح يعود إلى أنّ اللفظة وردت في سياق قرآني يتحدّث عن النور والضياء، وهي معانٍ يمكن أن ترتبط بالدَّرء لما فيه من صفاء ولمعان، لذلك يكون (دُرِّيَّ) من (الدَّرء) أمراً مقبولاً ومناسباً للسياق، أمّا اشتقاقها من (الدَّرء) كما ذهب الفارسيّ، فيرى الدكتور كاطع أنّه يبتعد عن المعنى الظاهر للسياق، ويبدو متكلفاً؛ لأنّه يعتمد

(١) الحجة للفرّاء السبعة: ٢٠٣/٣.

(٢) الإغفال: ٤٨٩/٢.

(٣) معاني القرآن: الفرّاء: ٢٥٢/٢.

على تأويل بعيد لا ينسجم مع بقية الألفاظ الواردة في الآية القرآنية^(١). ونوافق ما ذهب إليه الفارسيّ.

٢- الطريقة الثانية: يذكر أقوال العلماء في الإعلال ويخالفه.

اختلف أبو عليّ الفارسيّ مع سيبويه في لفظة (أَيْنُقْ)؛ إذ ذكر سيبويه أنّ أصلها (أَنْوُقْ)، بقلب الواو ياءً^(٢)، وإنّ وزنها (أَعْقُل) وتصغيرها (أَعْيَقْل)، بينما ذهب الفارسيّ إلى أنّ الياء زائدة عوضاً عن الواو المحذوفة التي هي عين الكلمة، لا منقلبة عنها^(٣)، محتجاً بأنّ وزن (أَيْنُقْ) هو (أَيْقُل) وتصغيرها (أَيْيَقْل)، وذلك بقوله: "ليس في (أَيْنُقْ) شيء يوجب قلب الواو ياءً كما في (قِيل) وأشباهه لكنّه قلب قلباً، ويجوز أن تكون الياء زائدة ألحقت عوضاً من حذف الواو التي هي عين، فلا تكون منقلبة عن الواو، فأَيْنُقْ على ما ذكره سيبويه وزنه أَعْقُل، وتصغيره: أَعْيَقْل، لأنّه جعل الياء منقلبة من الواو التي هي عين، فإنّ قَدَرْت في الياء أنّها زيدت ليست بعوض من العين فوزنه (أَيْقُل)، وتصغيره (أَيْيَقْل) تلفظ بالياء الزائدة في الوزن لفظاً"^(٤)، وذكر -أيضاً- الخليل إعلال لفظة (أَيْنُقْ) وذلك بقوله "نوق، نيق: الناقّة جمعها: نوق ونياق، والعدد، أَيْنُقْ وأَيَانُقْ، على قلب أُنُوق"^(٥). بينما نرى أنّ ابن جنّي يؤيد قول سيبويه وأبو عليّ الفارسيّ؛ إذ قال: "فأما 'أَيْنُقْ' فأصلها: 'أُنُوقْ'؛ لأنها جمع ناقّة، وهي من الواو لقولهم فيها: 'نُوقْ'،

(١) ينظر: الخلاف الصّرّفي في ألفاظ القرآن الكريم بين البصريّين والكوفيّين : ٢٠٧.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٤٦/٣.

(٣) ينظر: التعلّيق على كتاب سيبويه: ٢٦٤/٤.

(٤) التعلّيق على كتاب سيبويه : ٣١٩ / ٣.

(٥) كتاب العين : ٢٢٠ / ٥.

وفيهما قولان: أحدهما: أَنَّ العين قُدِّمَتْ على الفاء، وقلبت ياءً، والآخر: أَنَّ العين حُدِّفَتْ، وعوِّضَتْ الياء منها^(١).

وحكى المازني (ت ٢٤٧هـ): "والوجه: أَنَّ تكون الياء في "أَيْنُق" عِينًا مُقَدِّمَةً مُبَدَّلَةً، لأنَّه كما أَعْلَتْ الكلمة بالقلب كذلك أَعْلَتْ بالإبدال"^(٢). وذهب العكبري (ت ٦١٦هـ) إلى أَنَّ أصلها "أُونُق" بقوله: "الياء في (أَيْنُق) و(أَيَانُق) بَدَلٌ من الواو لأنَّ أَلْفَ نَاقَةٍ مُبَدَّلَةٌ من (واو) لقولهم: "استنوق الجمل"، وخرجت في نياقٍ مُبَدَّلَةٍ من مَوْضِعِهَا. فَأَمَّا (أَيْنُق) فأصلها: أُونُق مقلوبة عن: أُنُوق، ووزنها: أَعْفُل، وأُبْدِلت الواوُ السَّاكِنَةُ ياءً لا طَرَادَ البَدَل فيها، وأَيَانُق جمع أَيْنُق"^(٣).

ومن الألفاظ التي ذكرها الفارسي في هذا الصدد هي لفظة (أتى)، التي جاءت في قوله تعالى: ﴿يَصْلِحْ أَتَيْنَاتِنَا إِن كُنْتَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٤)، فقد قرئت (يتنا)، وذكر سيبويه هذه القراءة — وهي قراءة أبي عمرو؛ إذ جعل الهمزة ياءً، ثُمَّ لم يقلبها واوًا، ووصفها سيبويه بأنها لغةٌ ضعيفةٌ؛ لأنَّ قياس هذا أن يقول: يا غلام وجل^(٥)، فذهب الفارسي إلى أَنَّ الفاء من (أتى) همزةٌ، ففي فعل الأمر منه أُدْخِلَتْ همزةُ الوصلِ على التي هي فاءٌ فاجتمعت همزتان فقلبت الثانية بحسب الحركة التي هي على الأولى، فصار: (ايت)، وهذه الهمزة إذا اتَّصل الفعل الذي هي فيه بكلامٍ قبله سَقَطَتْ، وإذا سَقَطَت الهمزة، فلك في التي هي فاءٌ ضربان: أَمَّا تركها، أو تحقيقها^(٦).

(١) المنصف: ١٠٩ / ٢.

(٢) المصدر نفسه: ١١٠ / ٢.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٢٦ / ٢.

(٤) الأعراف: ٧٧.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٣٨ / ٤، المسائل البغداديات: ٧٧.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٧٧.

٣- الطريقة الثالثة: يذكر - أحياناً - الأسماء التي لم يحدث فيها إعلال مع توفر شروط الإعلال فيها إلا أنها شذت عن الأصل.

ومن هذه الأسماء التي ذكرها أبو عليّ الفارسيّ هي: (مَرِيْمٌ، وَمَكُوْرَةٌ، وَمَقُوْدَةٌ)، فقد توفرت فيها شروط الإعلال، ومع ذلك لم يقع فيها إعلال، فعدها خارجة عن القياس؛ إذ يرى الفارسيّ أنّ (مَرِيْمٌ، وَمَكُوْرَةٌ) ليس فيهما حجة؛ لأنّهما علمان، والأعلام والألقاب قد تخالف القياس، ويجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من الأسماء، يدلُّ على ذلك ورود أسماء مثل (مَوْهَبٌ، وَمَوْرَقٌ، وَتَهْلُلٌ) على خلاف القياس، وكذلك قولهم: رجاء بن حيوة؛ إذ بقي الاسم على صورته لأنّه علم، أمّا (مَقُوْدَةٌ) فهو مصدر والقياس يقتضي أن يعتلّ لأنّه مصدر على وزن يوافق الفعل، لكن هذا اللفظ جاء شاذّاً وخرج عن الأصل، وإذا كان الأمر على ما ذكرنا لم يبقَ شيءٌ يعتلُّ به من كلامهم، ولو جاز الاعتراض بهذه الألفاظ لجاز أيضاً الاعتراض بألفاظ مثل (قَوْدٍ، وَرَوَعٍ، وَحَوَكَةٍ) ونحوه على (بابٍ، ودارٍ)، فكما لم يعترض هو ولا أحدٌ بهذه الحروف على هذا الباب، واعتلّ بكونه على بناء الفعل، كذلك لا يسوغُ أن يعترض بـ (مَكُوْرَةٌ) ونحوه على باب ما كان موافقاً بالزيادة وزن الفعل^(١). وقال أبو عليّ في التعليقة: (مَزِيْدٌ، وَمَكُوْرَةٌ، وَمَرِيْمٌ)، ونحو هذا، أسماء مصوغة لأشخاص بأعيانها، لا مناسبة بينهما وبين الفعل، ولو كانت من الفعل لاعتلت، كما أنّ (مَوْرَقٌ، وَمَوْهَبٌ) لو كانا مصدرين أو موضعين للفعل لكسرت العين منهما، ولم تفتح مثل مَوْعِلٍ، لكن لما كانا اسمين علمين لم يجزياً مجزى ما أخذ من الفعل لموضعه^(٢). وذكر - أيضاً - في التكملة شذوذ هذه الأسماء؛ أذ قال: "وما كان على مَفْعَلٍ ومَفْعِلٍ من الأسماء، فإنّه يعتلّ لمجيئه على

(١) ينظر: الإغفال: ٢/٢٣٣، ٢٣٢.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه: ٥/٣٢.

وزن الفعل، وفَصْلُ الميم له من أمثلة الفعل من حيث كانت زيادة تختص بالاسم دونة، وذلك المَعَاشُ والمَعَادُ والمَتَابَةُ والمَسِيرُ والمَصِيفُ والمَقِيلُ. وقد شَذَّ بعضُ ذلك في الأسماء والأعلام وغيرها نحو مَزِيدٍ ومَكُوزَةٍ ومَرِيمٍ ومَدِينٍ^(١). ومن المحدثين الذين ذهبوا إلى أنَّ هذه الأسماء هي أسماء أعلام الأستاذ الدكتور مجيد خير الله الزاملِيَّ قائلاً: "فاللفظان مَرِيمٌ ومَدِينٌ على وزن "فَعْلٌ" لأنه لو كانا على وزن "مَفْعَلٌ" لوجب فيهما الإعلال بالنقل، يزداد على ذلك أنهما علمان وليسا اسمين أو وصفين متصلين بالفعل، والعلم يقل التصرف به، نحو "مَزِيدٌ ومَوْضِبٌ"^(٢).

٤- الطريقة الرابعة: يذكر أقوال العلماء ويقوي رأي أحدهما.

ومن الألفاظ الأخرى التي ذكرها أبو عليّ الفارسيّ مع تأييده لرأي ما، وهي لفظة (أَوَّلٌ)، فقد خالف ما حكاه أبو العباس ثعلب عن الفراء أنَّ (أَوَّلٌ) يجوز أن يكون من (وَأَلْتُ)، وهو في الأصل (أَوَّلٌ)، ويجوز أن يكون من (أَلْتُ)، وهو في الأصل (أَوَّلٌ)، والقياس لا يجيز شيء من هذين المذهبين^(٣)، لكنَّ أبا عليّ أنكر قولهم هذا، لأنَّ (أَوَّلٌ) أصله: وول، ثُمَّ زيدت همزة (أَفْعَلٌ) فصار (أَوَّلٌ)، ثُمَّ أدغمت الواو الأولى في الثانية فصار: أَوَّلٌ^(٤)، وذكر أبو عليّ في موضع آخر: "أَوَّلٌ: (أَفْعَلٌ) الهمزة زائدة، والفاء والعين مثلان كأنه أَوَّلٌ، فأدغم الحرف الأوَّل الساكن في الثاني، ومِمَّا جاء فيه الفاء والعين من موضع واحد قولهم: دَدَنٌ، وَكَوَكَبٌ، الفاء والعين من موضع فيهما مثلان كما أنَّهما في (أَوَّلٌ) كذلك، والدليل على أنَّ الهمزة زائدة فيه حتَّى يقوم دليل على أنَّه أصل، ودليل آخر -أيضاً- على أنَّه (أَفْعَلٌ) وهو قولهم: الأولى، وهذا كقولك أَحْسَنُ مِنْكَ والحُسْنَى، فالهمزة في

(١) التَّكْملة : ٥٨٣.

(٢) دراسات في علم الصِّرف : ١٩٩

(٣) ينظر: المنصف : ٢٠٢/٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه : ٢٠٢/٢.

(أول) زائدة لأنها همزة (أفعل) فأما الهمزة التي في (أولى) فمنقلبة عن حرف أصلي وهو (الفاء)، وهو واو أصله (وؤلى)^(١). وذكر ابن دريد في الجمهرة أن من العلماء من يرى أن أول على وزن فوعل: "قال قوم: هُوَ فَوَعْلٌ أيضًا، ليس أفعل، كان الأصل وَوَلًا فقلبت الواو الأولى همزة وأدغمت واو فَوَعْلٍ في عين الفعل، وهي واو، فقالوا: أول"^(٢). ونرى ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) في شرحه قد بسط الخلاف بين البصريين والكوفيين، في كلمة (أول) وأصله؛ إذ قال: "وأول وزنه أفعل، فاء الفعل واو، وعينه واو عند البصريين، فلما جمعوا قالوا: أوائل، كان الأصل أوائل، فاستثقلوا الكسرة على الواو فهمزوها، وعند الكوفيين، والأصل: أوأل فقلبوا من الهمزة واوًا، وادغموا الواو في الواو"^(٣). وأبو علي قد أيد رأي البصريين، في أن لفظة (أول) هي كلمة نادرة، ولا نعلم لها نظيرًا؛ لأن حروفها واوان ولام، ولم تجئ الفاء واوًا والعين كذلك إلّا في هذا الحرف، والبصريون في حروفها يذهبون إلى هذا الذي ذكرت^(٤)، أمّا ابن هشام اللّخميّ (ت ٥٧٧هـ) فقد رجّح مذهب البصريين في تفسير أصل كلمة (أول)؛ إذ يرى أن وزنها أفعل، وأنّ فاء الكلمة واو وعينها واو، لذلك حدث الإدغام بسبب اجتماع حرفين متماثلين، أمّا جمعها (أوائل) فقد كان أصلها أوائل، اجتمعت في الكلمة ألف وواوان، والوا الأخيرة جاءت في الطرف فضعفت، ولأنّ صيغة الجمع ثقيلة في النطق، قلّبت الواو الأخيرة همزة فصارت أوائل، وكذلك كلمة (الأولى) مؤنث (الأول)، ووزنها (فعلى)، وأصلها (وولى)، فكرهوا الجمع بين واوين، فقلبوا الواو المضمومة همزة، يظهر هذا التحول في أمثلة مثل (أجوه، ووجوه)، و(أقت،

(١) التعليقة على كتاب سيبويه: ٧/٣.

(٢) جمهرة اللّغة: ١١٧٧/٢.

(٣) شرح الفصيح: لابن خالويه: ٤٢٤.

(٤) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل الشيرازيات): ١١٩/٢.

ووقت)، هذا هو تفسير مذهب البصريين، أمّا الكوفيون فيرون أنّ (الأوّل) مشتقّ من الفعل (آل يؤول)، وأصل الكلمة (أوّل) فالفاء همزة والعين واو فقلبت الهمزة التي هي واوًا، فاجتمع واوان، ثمّ أدغمت إحداهما في الأخرى فصارت (أوّل)، والتأويل عندهم: تفعيل من آل يؤول^(١).

وممّا ذكره الفارسيّ هو رأي أبي إسحاق الزجاج في لفظة (النبي) التي جاءت في قوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [البقرة: ١٦]؛ إذ ذهب الزجاج إلى أنّها يجوز أن تكون مشتقة من (نبا) و(أنبا)؛ أي: أخبر، فالقراءة المجمع عليها في (النبيّين)، و(الأنبياء) طرح الهمزة، وجماعة من أهل المدينة يهملون جميع ما في القرآن، والأجود ترك الهمزة؛ وذلك لأنّ الاستعمال يوجب أنّ ما كان مهموزاً من (فَعِيل) فيكون جمعه (فُعَلَاء) مثل: نبيّ ونبيّاء، وإذا كان من ذوات الياء فيكون جمعه (أفُعَلَاء) مثل: نبيّ وأنبياء، ويجوز أن تكون مشتقة من (نبا، ينبو) إذا ارتفع، فيكون (فَعِيلًا) من الرقعة^(٢)، بينما أنكر الفارسيّ أن تكون لفظة (نبيّ) مأخوذة من (نبا، ينبو)، وذلك بقول: "لا يخلو قولهم: "النبيّ" من أن يكون مأخوذاً من "النبا" أو من "النبوة" التي هي ارتفاع، أو يكون مأخوذاً منهما، فحُمِلَ اللَّامُ مرّةً على أنّه ياءٌ منقلبةٌ عن الواو، ومرّةً على أنّه همزةٌ كـ "سنة" و "عِصّة"، فلا يجوز أن يكون مأخوذاً من "النبوة"؛ لأنّ سيبويه حكى أنّ جميع العرب يقولون: "تَنَبَّأَ مُسَيَّلَمَةٌ". فلو جاز أن يكون مأخوذاً من "النبوة" التي هي بمعنى الارتفاع، لما أجمع الجميع على الهمز فيه، وفي إجماعهم جميعاً على همز اللّام من "تَنَبَّأَ" دليلٌ على أنّ اللّام همزة"^(٣)، وقال أبو عليّ: "وهذا الذي أذهب إليه

(١) ينظر: شرح الفصيح: ابن هشام اللّخميّ: ٢٦٥، ٢٦٤.

(٢) ينظر: الإغفال: ٢٣٢/١.

(٣) الإغفال: ٢٣٣/١. وينظر: الحجّة للقراء السبعة: ٢٨٥/١.

في أن (النَّبِيَّ) أصل لامة الهمز مذهب سيبويه، وهو الصحيح الذي لا يجوز غيره^(١). وبذلك فإن الفارسي قد رَجَّح رأي سيبويه بأن (النَّبِيَّ) أصله الهمز، وقال الخليل: "النَّبَأُ، مهموز: الخبرُ، وإنَّ لفلانِ نبأً، أي: خبراً، والفعلُ: نبأته وانبأته واستنبأته، والجميع: الأنباء. والنبأَةُ: النَغِيَّةُ، وهو صوت يُشكُّ فيه ولا يُتَيَقَّنُ... والنبأَةُ، والبَغْمَةُ والطَّغِيَّةُ والعَضْرَةُ والنَّغِيَّةُ بمعنى واحد. والنبوَّةُ، لولا ما جاء في الحديث لَهَمْزُ، والنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ [على] آلِهِ وَسَلَّم يُنْبِئُ الْأَنْبَاءَ عَنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. والنَّبِيُّ، يقال: الطَّرِيقُ الواضِحُ يأخُذُكَ إِلَى حَيْثُ تُرِيدُ"^(٢)، وذكر أيضاً ابن خالويه لفظ (النَّبِيَّ)؛ إذ قال: "والثَّانِي: أَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ (النَّبُوَّةِ) وَهِيَ: مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ وَعَلَا، لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنِ الْعَالَمِ الْعُلُويِّ، وَأَتَى بِهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى"^(٣)، وقال أبو عُبَيْدٍ، الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ (ت ٢٢٤هـ) في باب ما تُرِكَ فِيهِ الْهَمْزُ، وَأَصْلُهُ الْهَمْزُ: "أَبُو عُبَيْدَةَ"^(٤) قال: ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ تَرَكْتَ الْعَرَبُ الْهَمْزَ فِيهَا، وَأَصْلُهَا الْهَمْزُ: (الْبَرِيَّةُ) لِلْخَلْقِ، وَهُوَ مِنْ (بَرَأَ اللَّهُ الْخَلْقَ)، وَ(النَّبِيُّ)، وَأَصْلُهُ مِنَ (النَّبَأِ)، وَقَدْ (نَبَأْتُ): (أَخْبَرْتُ)، وَ(الْخَابِيَّةُ)، أَصْلُهَا الْهَمْزُ مِنْ (خَبَأْتُ). قال: وَقَالَ يُونُسُ^(٥): أَهْلُ مَكَّةَ يُخَالِفُونَ غَيْرَهُمْ مِنَ الْعَرَبِ، يَهْمَزُونَ (النَّبِيَّ) وَ(الْبَرِيَّةَ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يُشْبِعُونَ الْكَلَامَ"^(٦)، وذكر مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ السَّرَّاجِ فِي تَصْغِيرِ مَا كَانَ فِيهِ بَدَلٌ؛ إذ قال: "فَأَمَّا النَّبِيُّ فَقَدْ اخْتَلَفَتْ الْعَرَبُ فِيهِ: فَمَنْ قَالَ: النَّبَأُ قَالَ: نُبِيٌّ، تَقْدِيرُهَا: نُبَيْعٌ، وَمَنْ قَالَ: أَنْبِيَاءُ قَالَ: (نُبِيٌّ)، وَأَمَّا (النَّبُوَّةُ) فَعَلَى الْقِيَاسِ: (نُبَيَّْةٌ)، وَلَيْسَ مِنَ الْعَرَبِ

(١) الإغفال : ٢٣٦ / ١.

(٢) كتاب العين : ٣٨٢ / ٨.

(٣) الحجة في القراءات السبع: ٣٢.

(٤) معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ).

(٥) يونس بن حبيب الضبي (ت ١٨٢هـ).

(٦) الغريب المصنف: ٦٨٤ / ٣.

أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ يَقُولُ: تَنَبَّأَ مُسَيَّلَمَةٌ، وَهُوَ مِنْ أَنْبَأْتُ^(١). ونلاحظ هنا أَنَّ أبا عليّ الفارسيّ قد رَجَّحَ ووافق قول سيبويه.

ويبدو أَنَّ ما ذهبَ إليه الزَّجَّاجُ من أَنَّ لفظة (النَّبوة) تعني الرِّفعة، هو الأقرب للصَّواب.

ومن الألفاظ الأخرى التي ذكرها الفارسيّ لفظة (الحيوان)؛ فنراه يوافق رأي الخليل وسيبويه في إعلال هذه اللفظة وانقلاب (الياء) (واوًا) فيها، فذكر ابن جنّي: "وكان الخليل يقول: "حيوان" قلبوا فيه الياء واوًا لئلا يجتمع ياءان استتقالا للحرفين من جنس واحد يلتقيان"^(٢). وقال سيبويه: "كما قالوا: الحيوان"^(٣). ووافقهما أبو عليّ في ذلك فقال: "الْحَيَوَانُ مِنْ حَيٍّ يَحْيَا، فَاللَّامُ مِنْهُ يَاءٌ، إِلَّا أَنَّهُمَا قَلَبْتَ وَاوًا لاجتماع الياءين"^(٤)، وذكر في موضع آخر: "فأما (الحيوان) فاللّام منه ياءٌ، لأنّه من الحياة، وإنما أبدلت واوًا كراهية لاجتماع المثليين، وقد قدّمتُ أَنَّ المثليين إذا اجتمعوا فأحدٌ ما يُخَفَّفُ به الإبدال كقولهم: أُمِلْتُ، وذوئب، كأنَّ المثليين لمَّا اجتمعوا فلم يكن سبيلٌ إلى الإدغام لكون الكلمة على بناءٍ لا يُدْغَمُ مثلها... والقولُ عندي في (حيوة) كالقول في (حيوان) في أَنَّ الواو فيه منقلبةٌ عن الياء، لأنّه اسمٌ مختصٌّ ليس باسم نوع، وقد وجدنا هذه الأسماء المختصة تُغيَّرُ عمّا يكون الأسماءُ الأوّلُ كقولهم: تُهَلَّلُ وموهَّب، و مُورَد. وحكم تُهَلَّلُ الإدغام، وحكم الآخرين كسر العين فكذلك (حيوة) غُيِّرَ بإبدال اللّام منه كما غُيِّرَتْ هذه الأسماء الأخرى، ويُقوِّي هذا عِزَّةُ ما عينه ياءٌ ولامه واوٌ، وأنّه لا يُعرفُ في الكلام شيءٌ منه"^(٥).

(١) الأصول في النحو: ٥٨/٣.

(٢) المنصف : ٢٨٥ / ٢.

(٣) الكتاب : ٣٩٨ / ٤.

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه : ١٠٨ / ٥.

(٥) المسائل البغداديات : ٢٣٣، ٢٣٢.

أمّا أبو عثمان المازنيّ (ت ٢٤٧هـ) فذهب إلى أنّ الواو في (حيوان) أصل وليس منقلبة عن الياء وقال أبو عثمان: "وأمّا قولهم: "حَيَوَان" فإنه جاء على ما لا يستعمل ليس في الكلام فعل مستعملٌ مَوْضِعُ عينه ياء ولامه واو؛ فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً، وعلى ذلك جاء "حَيَوَة" اسم رجلٍ فأفهمه"^(١)، ووصف قوله بأنّه فاسدٌ وذلك بقولهم: "وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأنه قد ثَبَتَ إبدالهم الياء واوًا شذوذاً، ولم يثبت من كلامهم ما عينه ياء ولامه واو. وأيضاً فإنّ الحيوان من الحياة، ومعنى الحياة موجود في الحيا المطر؛ ألا ترى أنّه يُحيي الأرض والنبات، كما قال تعالى: {وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا} ؟ وهذا كثير في القرآن الكريم والشعر. وهم يقولون في تثنيته "حَيَّانٍ" [بالياء] لا غيرُ. فَثَبَتَ بذلك أنّ الواو في حيوان بدل من ياء، وإنّ ما ذهب إليه المازنيّ فاسد"^(٢). وذهب ابن سيده إلى أنّ (الحيوان)، أصله حَيَّان فقلبت الياء التي هي لام واوًا، كراهية أن تتوالى ياءين، وهذا مذهب الخليل وسيبويه^(٣). ورأى الأستاذ الدكتور مجيد الزامل أنّ لفظة (الحيوان) أصلها (حَيَّان) بياءين متحركين بالفتح، وإنّما لم يدغموا فيقولوا: حَيَّان لأنّ ذلك يؤدي إلى الالتباس بتثنية (حيّ)، ولم يبقوا اللَّفْظَ على حاله لئلا يلتبس بتثنية الحيا لأنهم يقولون في تثنية: حَيَّان، وعدلوا عن القياس فلم يقلبوا الياء الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لأنّ هذا القلب يؤدي إلى التّقاء ساكنين في (حَيَّان) وحذفت لامه وجوباً، وهذا كلّه يجعل صيغة (فَعْلَان) تذهب وتضيع، ولا دليل عليها"^(٤)، وبذلك فإنّ الدكتور الزامل قد وافق الفارسيّ في رأيه. ونحن نوافق ما ذهب إليه

(١) المنصف: ٢/ ٢٨٤، ٢٨٥، وينظر: المقتضب: ١/ ٣٢٢.

(٢) الممتع الكبير في التصريف: ١/ ٣٦١.

(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٣/ ٣٩٧.

(٤) دراسات في علم الصّرف: ١٩٥.

الفارسي؛ إذ أن ليس في كلام العرب ما عينه ياء ولامه واو، فقلبت الياء الثانية واواً للتخلص من التقاء المثليين.

ومن ذلك -أيضاً- لفظة (مَعِيشَة) الواردة في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ

فِيهَا مَعِيشًا﴾ [الأعراف: ١٠]؛ إذ وافق أبو عليّ الفارسيّ رأي الخليل وسيبويه في هذه اللفظة، قال: "قوله: "(مَعِيشَة) العين منه ياءٌ من الفعل عند الخليل وسيبويه، يصلح أن يكون مفعلة، وأن يكون (مفعلة). فأما وزنهم لها بـ (مفعلة) محكي، وكان الأصل: مَعِيشَة، إلا أن الاسم وافق الفعل في وزنه، لأنّ (يعيش) على وزن (يفعل)، فأعلّ كما أعلّ الفعل، وقد وجدنا الاسم إذا وافق الفعل في البناء أعلّ، كما يُعلّ^(١). وذكر الفارسيّ -أيضاً- في الحجة للقرّاء السبعة: "واعتلّ معيشة؛ لأنّه على وزن يعيش، وزيادته زياده تختصّ الاسم دون الفعل، فلم يحتج إلى الفصل بين الاسم والفعل، كما احتيج إليه فيما كانت زيادته مشتركة نحو الهمزة في: أجاد، وهو أجود منك. وموافقة الاسم لبناء الفعل، يوجب في الاسم الاعتلال، ألا ترى أنّهم أعلّوا باباً وداراً ويومٌ راحٍ لما كان على وزن الفعل، وصحّحوا نحو: حول، وعيّنة ولومة لما لم يكن على مثال الفعل، فمعيشة موافقة للفعل في البناء، ألا ترى أنّه مثل: يعيش في الزنة، وتكسيروها يزيل مشابهته في البناء"^(٢). وذهب القرّاء (ت ٢٠٧هـ) إلى أنّ الياء في "معيشة" أصلية وأنها لا تهمز؛ إذ قال: "لا تهمز لأنها - يعني الواحدة - مفعلة الياء من الفعل، فلذلك لم تهمز، إنّما يهمز من هذا ما كانت الياء فيه زائدة؛ مثل مدينة ومدائن، وقبيلة وقبائل"^(٣). وقال الطبري (ت ٣١٠هـ) في هذه اللفظة: "والصواب من القراءة في ذلك عندنا "مَعِيشَ" بغير

(١) الإغفال: ٢/ ٢٢٩.

(٢) الحجة للقرّاء السبعة: ٢/ ٢٣٤.

(٣) معاني القرآن: القرّاء: ١/ ٣٧٣.

همز؛ لأنها "مَفَاعِلٌ"، من قول القائل: عشتَ، تعيشُ. فالميمُ فيها زائدةٌ، والياءُ في الحكم متحركةٌ؛ لأنَّ واحدَها "مَفْعَلَةٌ"، مَعِيشَةٌ، متحركةٌ الياءِ، نُقِلَتْ حركةُ الياءِ منها إلى العين في واحدِها، فلَمَّا جُمِعَت رُدَّتْ حركتها إليها، لسكون ما قبلها وتحريكها^(١). وذهب العكبري (ت ٦١٦هـ) إلى أنَّ (مَعِيشَةٌ) لا تهمز؛ إذ قال: "تقول في "مَعِيشَةٌ": مَعَايشٌ، بغيرِ هَمْزٍ، ووزنه: مَفَاعِلٌ. وإنما لم يَهْمُزُوا لأنَّ الياءَ أصلٌ، وإنما يُهْمَزُ الزَائِدُ للفرقِ، وقد هَمَزَهَا بعضُ القراءِ، وشَبَّهَهَا بالزائدة وقد خَطَّوْهُ"^(٢). وذهب ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) إلى أنَّ الياءَ في (مَعِيشَةٌ) أصليةٌ وذلك بقوله: "ألا ترى أنَّكَ لا تهمز نحو ياء "مَعِيشَةٍ"، بل تتركها ياء على حالها في الجمع، نحو قولك: "مَعَايشٌ"؛ لكون الياء فيها أصلًا متحركةً في الأصل، وهمزها رديء"^(٣). والصَّواب عندنا هو ما ذهب إليه سيبويه وتبعه فيه أبو علي؛ لأنَّ (مَعِيشَةٌ) يصلح أن تكون على وزن (مَفْعَلَةٌ)، أو وزن (مَفْعَلَةٌ)، بدون همز.

وكذلك وافق أبو عليِّ الفارسيَّ سيبويه في لفظ (أرطى)، فقد ذهب سيبويه إلى أنَّ الهمزة أصليةٌ غير زائدة؛ إذ قال في كتابه إنَّ الهمزة لو كانت زائدة لقل: مَرْطِيٌّ وكان الأصل: مَرْطَوِيٌّ^(٤)، وأَيَّدَه الفارسيُّ بقوله: "لو كانت الهمزة في أرطى هي الزائدة لقلت في بنائك مفعولاً منه: مَرْطِيٌّ وكان الأصل: مَرْطَوِيٌّ، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء مثل: مَرْمِيٍّ، لكن لما كانت الهمزة فاء الفعل وهي أصلية ثبتت وسقطت الألف التي للإلحاق (بَجَعَرٌ)"^(٥). بينما ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو عمر الجرمي إلى زيادة الهمزة، وحجَّتْهُما في ذلك أنَّ أرطى على

(١) جامع البيان: ١٠ / ٧٤.

(٢) اللِّبَاب في علل البناء والإعراب: ٢ / ٤١٠، ٤٠٩.

(٣) شرح المفصل: ٣ / ٢٨٣.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢ / ٣٠٨.

(٥) التعلُّيق على كتاب سيبويه: ٤ / ٢٨٠، ٢٨١.

وزن أفعل، وقد قالت العرب: أديم مرطي، وهذا دليل على أن الهمزة زائدة والألف أصلية، وبذلك فإنَّ الألف في أرطى منقلبة عن ياء، لأنها لو كانت منقلبة عن الواو لقالوا: مَرطو كما قالوا: مَغزو، فَمَرطِي كَمَرَمِي^(١)، وَرَجَّح العكبري (ت ٦١٦هـ) قول سيبويه وقال في اللباب إنَّ في وزن (أرطى) رأيان: الأوَّل: هو فَعَلَى وألفه للإلحاق بِجَعْفَر، والدليل قولهم: أديمٌ مأروط أي: مدبوغٌ بالأرطى ومأروط: مَفْعُول البتة، والثاني: هو أَفَعَل، فهمزته زائدة، ودليلهم على ذلك قولهم: أديمٌ مَرطِيٌّ في لغةٍ صحيحة... والرأي الأوَّل هو الأقيس^(٢).

ومن المحدثين من يرجِّح ويؤيِّد رأي سيبويه؛ إذ قال بعضهم: "والراجح ما ذهب إليه سيبويه بدليل وجود (مأروط) أكثر من (مَرطِيٍّ) فـ (مأروط) اسم مفعول يدلُّ على أصالة الهمزة في هذا البناء، يزداد على ذلك انفرادهم بالإتيان بالمفرد للجمع أرطى وأنَّ الجمع يرد الأشياء إلى أصولها فقالوا (أرطاة) وجمعه (أرطى)"^(٣).

(١) ينظر: المنصف: ١١٧، ١١٨/١.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٢٣٨، ٢٣٩.

(٣) علم التصريف عند الإمام أبي البقاء العكبري: ١٠٥.

الفصل الثالث

المنهج الدلالي عند أبي علي الفارسي

المبحث الأول: منهج أبي علي الفارسي في شرح

ألفاظ الترادف.

المبحث الثاني: منهج أبي علي الفارسي في شرح

ألفاظ المشترك اللفظي

المبحث الثالث: منهج أبي علي الفارسي في شرح

ألفاظ الأضداد

المبحث الأول

الترادف

التّرادف

التّرادف ظاهرة لغويّة تعني توالي الألفاظ التي تدلّ على شيء واحد باعتبار واحد^(١)، والتّرادف من الظّواهر اللّغويّة القديمة التي تنبّه إليها علماء اللّغة العربيّة في وقت مبكّر؛ إذ نلاحظ في مصنّفاتهم الكثير من الملاحظات اللّغويّة التي تشير إلى هذه الظّاهرة؛ إذ سجّلت هذه المصنّفات عدّة أسماء مختلفة للمعنى الواحد، ومن أقدم النّصوص التي وصلت إلينا وأشارت بوضوح إلى هذه الظّاهرة في اللّغة هي ما جاءت في تقسيمات سيبويه للألفاظ في باب اللفظ للمعاني؛ قال: "اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ... فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلس وذهب. واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ نحو: ذهب وانطلق. واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجَدْتُ من المَوْجِدَةِ، ووجَدْتُ إذا أردت وجِدَان الضّالّة"^(٢)، والذي يتعلّق بموضوعنا هو القسم الثّاني الذي ينصُّ على اختلاف اللفظين والمعنى واحد، ومثّل له بقوله ذهب وانطلق، وتباعاً لسيبويه تناولها الخالفون له، وكانت من أساسيات تناولاتهم اللّغويّة في مصادرهم فذكر المبرّد: "اختلاف اللفظين واختلاف المعنيين ... واختلاف اللفظين والمعنى واحد، مثل: ظننت وحسبت؛ قعدت وجلست، ذراع وساعد؛ أنف ومرسن"^(٣). ونُقلَ عن أبي عليّ الفارسيّ أنّ الاسمَ واحد والباقي صفات وهذا ما نقله الشّيخ القاضي: "حكى الشّيخ القاضي أبو بكر بن العربيّ بسنده عن أبي عليّ الفارسيّ قال: كنتُ بمجلس سيف الدّولة بحلب وبالحضرة جماعة من أهل اللّغة وفيهم ابن خالويه فقال ابن

(١) ينظر: التّعريفات: ٦٠.

(٢) الكتاب: ٢٤ / ١.

(٣) ما اتفق لفظه واختلف معناه: ٢٨، ٢٩.

خالويه: أحفظ للسيف خمسين اسماً فتبسم أبو علي وقال: ما أحفظ له إلّا اسماً واحداً وهو السيف. قال ابن خالويه: فأين المَهْد والصَّارِم وكذا وكذا فقال أبو علي: هذه صفات؛ وكأنَّ الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة^(١)، والقول في ذلك إنّ هذه المساجلات والمناظرات التي تحدث بين العلماء في مجالس الحكام قد تقوم على التّغليب لا الغلط وذلك لأجل إسقاط الخصم.

وهناك من أنكر هذه الظاهرة ونفاها عن العربيّة، وذكر ذلك التاج السبكي في شرح المنهاج: "ذهب بعضُ الناس إلى إنكار المترادف في اللغة العربيّة، وزعم أنّ كلّ ما يُظنّ من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات، كما في الإنسان والبشر؛ فإنَّ الأوّل موضوع له باعتبار النسيان، أو باعتبار أنّه يُؤنس، والثاني باعتبار أنّه بادی البشرة... وقد اختار هذا المذهب أبو الحسين أحمد بن فارس في كتابه الذي ألّفه في فقه اللغة والعربيّة وسنن العرب وكلامها، ونقله عن شيخه أبي العباس ثعلب^(٢).

إذ قال أحمد بن فارس إنّ الاسم واحد وما يليه من الألقاب صفات، وكلّ صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى، وقد خالف في ذلك قومًا زعموا أنّها وإنّ اختلفت ألفاظها فإنّها ترجع إلى معنى واحد، نحو السيف والعُضْب والحُسام، وذهب آخرون إلى أنّ لَيْسَ منها اسم ولا صفة إلّا ومعناه غير معنى الآخر، قالوا: وكذلك الأفعال، نحو: مضى وذهب وانطلق وقعد وجلس ورقد ونام وهجع. قالوا: ففي (قعد) معنى لَيْسَ فِي (جلس) وكذلك القول فيما سواه، وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب^(٣)، وابن فارس رغم إنكاره للتّرادف، على حين نجاه

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ١/ ٤٠٥.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٤٠٣.

(٣) ينظر: الصّاحبي في فقه اللغة وسنن العربيّة: ١/ ٦٥.

يذكر عدّة أسماء للشّيء الواحد، ومن ذلك: "وهو حسنُ المعطسِ والمرسينِ والرافِعِ، أي الأنف، وهو جيّدُ المفصلِ والمِقُولِ والمِدْوَدِ تريذُ اللّسان" ^(١)، وهذا ما دفع أبو هلال العسكري (ت ٣٩٠هـ) إلى تأليف كتابه الفروق في اللّغة الذي فيه أنكر التّرادف، وأوضح الفروق اللّغويّة الدّقيقة بين الألفاظ التي وهم بترادفها معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغةٍ واحدةٍ، فإنّ كلّ منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر ^(٢)، وذكر السيّوطي عدّة أسباب تدعو إلى وقوع التّرادف في اللّغة؛ إذ قال: "قال أهل الأصول: لوقوع الألفاظ المترادفة سببان: أحدهما: أن يكون من واضعّين، وهو الأكثر بأنّ تضع إحدى القبيلتين أحدَ الاسمين، والأخرى الاسم الآخر للمسمّى الواحد، من غير أن تشعر إحداها بالأخرى، ثمّ يشتهر الوضعان، ويخفى الوضعان، أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر؛ وهذا مبنيٌّ على كون اللّغات اصطلاحيّة، والثّاني: أن يكون من واضع واحد وهو الأقلّ؛ وله فوائد: منها: أن تكثر الوسائل _ أي الطّرق _ إلى الإخبار عمّا في النفس؛ فإنّه ربّما نسي أحد اللَّفْظَيْن أو عسر عليه النّطق به؛ وقد كان بعض الأذكياء في الزّمن السّالف ألثغ، فلم يُحفظ عنه أنّه نطق بحرف الرّاء، ولولا المترادفات تعينه على قصّده لما قدر على ذلك" ^(٣). أمّا التّرادف عند المحدثين، فقد حدث تطوّر كبير في الدّرس اللّغويّ بما توصّل إليه علم اللّغة الحديث من حقائق ومعلومات في الأصوات واللّهجات والدّلالة؛ ومنهم الدّكتور إبراهيم أنيس الذي أقرّ بوجود التّرادف في القرآن الكريم، لأنّه قد نزل بلغة قريش وذلك بقوله: "أمّا التّرادف فقد وقع بكثرة في ألفاظ القرآن رغم محاولة بعض المفسّرين أن يلتمسوا فروقاً خياليّة لا وجود

(١) متخير الألفاظ ١/ ٢٣٣.

(٢) ينظر: الفروق اللّغويّة: ١/ ٢٢.

(٣) المزهر في علوم اللّغة وانواعها: ١/ ٤٠٦، ٤٠٥.

لها إلّا في أذهانهم للتفرّق بين تلك الألفاظ القرآنيّة المترادفة"^(١)، وأشار الدكتور حاكم مالك الزيّاديّ إلى مفهوم التّرادف بأنّه: "تلك الألفاظ المختلفة التي تدلّ على معنى واحد على سبيل الانفراد"^(٢)، بينما أنكر الدكتور محمد المبارك وجود التّرادف وعدّه من الأمراض والآفات التي أصابت العربيّة؛ وذلك لأنّه يقتل خصائص الأدب ومزايا الفن^(٣).

ونجد اهتمام أبي عليّ الفارسيّ بالتّرادف وتأكيدّه في كتبه، ومن ذلك قوله: "واختلاف اللفظين والمعنى واحد حسنٌ بعد الحاجة إلى التّوسّع بالألفاظ، وبيّن أنّ هذا القسم لو لم يوجد من الاتّساع ما وُجد بوجوده، ألا ترى: أنّه إذا سجّع في خطبة، أو قفى في شعر، فركّب السّين فقال: جلس، فجاء به مع ما يُشاكله، ولو لم يَقلْ في هذا المعنى إلّا (قعد)، ضاق المذهبُ فيه، ومن هنا جاءت الزيادات لغير المعاني في كلامهم، في نحو: كتاب، وعجوز، وقضيب، فيما حكى لنا عن محمّد بن يزيد، وأيضاً فإذا أراد التّأكيد قال: قعد، وجلس، فتكونُ المخالفة بين الألفاظ أسهل من إعادتها أنفسها، وتكريرها، ألا ترى: أنّ في التّنزيل ﴿وَعَرَّابِيبُ سُودٍ﴾ [فاطر: ٢٧]، والغرابيبُ هي السّودُ عند أهل اللّغة، فحسنَ التّكريرُ لاختلاف اللفظين، ولو كان: غرابيبُ غرابيبُ، فإن ذلك ليس بسهل"^(٤)، فأبو عليّ الفارسيّ قد أقرّ بالتّرادف ودافع عنه، وأيضاً نبّه عليه تلاميذه، وكان من المُنصرين لفكرة التّرادف وأولاها اهتماماً شأنها شأن المسائل النّحويّة، والصّرفيّة، وغيرها في جميع مُصنّفاتهِ. ولم يقتصر على التّنبية عليه، بل طرح

(١) دلالة الألفاظ : ٢١٥.

(٢) التّرادف في اللّغة : ٧٢.

(٣) ينظر: فقه اللّغة وخصائص العربيّة: ٣١٨.

(٤) المسائل البغداديات: ٥٣٣، ٥٣٤.

الألفاظ التي تؤكد ترادفها في المعنى وبلفظين اثنين وذلك في كلمة (حبي) التي تأتي بمعنى (السحاب)، وذلك ما ذكره ابن جني في الخصائص؛ إذ يقول: وقال أبو علي (رحمه الله): قيل له حَبِيَّ كما قيل له سحاب، وتفسير ذلك أَنَّ حَبِيًّا (فَعِيل) من حبا يحبو، وسحاب (فَعَال) من سحب؛ لأنه يسحب أهدابه، وذلك لتقله يحبو حَبَوًّا، وقال: ومن ذلك قولهم في أسماء الحاجة: الحاجة، والحَوَّاء، واللَّوَّاء والإرْب، والإربة، والمأربة، واللَّبانة، والتَّلاوة بَقِيَّة الحاجة، والتَّلية، والأشكلة؛ والشَّهلاء، وهذه الألفاظ مع اختلاف أصولها ومبانيها تعود إلى موضع واحد وهو الإقامة على الشَّيء والتَّشَبُّث به^(١).

وللتَّرادف طرائق عدَّة يدلُّ من خلالها على أَنَّ هذه الألفاظ متساوية المنزلة وتدلُّ على الشَّيء الواحد، ومنها الآتي:

الطَّريقة الأولى:

يذكر الألفاظ مُجتمعة ويبينها؛ إذ يذكر طائفة من الألفاظ المترادفة التي تدلُّ على معاني مُتقاربة، ومن ذلك قوله: "العقل والحجا والنَّهى كلف مُختلفة الألفاظ مُتقاربة المعاني، قال الأصمعيّ: بالدَّهْناء خَبْرَاء، فالدَّهْناء يقال لها: مَعْقَلَةٌ، قال أبو عليّ: ونراها سميت مَعْقَلَةٌ؛ لأنها تمسك الماء، كما يمسك الدَّواء البطن، فالعقلُ: الإمساك عن القبيح، وقصر النَّفس وحبسها على الحسن، والحجا أيضًا: احتباس"^(٢).

بيّن أبو علي الفارسي هُنا أَنَّ (العقل، والحجا، والنَّهى) ألفاظ تدلُّ على معاني مُتقاربة، وذكر الخليل أَنَّ العقل هو نقيض الجهل^(٣)، وقال ابن منظور: الحِجَا،

(١) ينظر: الخصائص: ٢/ ١٢٧، ١٢٦.

(٢) الحجة للقرآن السبعة: ٢ / ١٥٧.

(٣) ينظر: كتاب العين: ١ / ١٥٩.

مقصود: الفطنة والعقل، والجمع أحجاء^(١)، وتحدّث أبو عليّ الفارسيّ في موضع آخر عن التّرادف بقوله إنّ السّواء والعدل والوسط والقصد والنّصف ألفاظ متقاربة في المعنى، وكذلك قالوا للعدل: السّواء^(٢)، والعدل مصدر بمعنى العدالة، وهو الميل إلى الحق، والاعتدال والاستقامة^(٣)، ومنه ما قاله عيسى بن عمر: ما زلتُ أكتبُ حتّى انقطع سوائِي: أي: انقطع وسطي^(٤)، ذكر أبو عليّ هنا مجموعة من الألفاظ التي تدلّ على معنى مُقارب لبعضها البعض.

ومِمّا ذكره أبو عليّ الفارسيّ في هذا الباب أيضاً قوله: "والقول، والكلام، والمنطق، يستعمل كلّ واحدٍ من ذلك في موضع الآخر، ويعبّر بكلّ واحدٍ منها كما عبّر بالآخر"^(٥). "والقول: الكلام، أو كلّ لفظٍ مدلّ به اللّسان"^(٦)؛ إذ ذكر الفارسيّ مجموعة من الألفاظ المختلفة التي تدلّ على معنى واحدٍ.

الطريقة الثّانية:

يذكر لفظين أو مجموعة من الألفاظ يجمعها معنى واحد، ومن ذلك قوله: "الدّعاء والرّغاء والثّغاء وهو في أصوات الضّأن والمعز"^(٧). وضّح أبو عليّ الفارسيّ - هنا - أنّ هذه المفردات (الدّعاء، والرّغاء، والثّغاء) كلّها تدلّ على معنى واحدٍ وهو في الأصوات، ويُقال: "رغا البعير والناقة ترغو رُغاء: صوتت فضجت"^(٨)، والثّغاء في المحكم هو صوت الغنم والضّباء عند

(١) ينظر: لسان العرب: ٢/٧٩٢.

(٢) ينظر: الحُجّة للقرّاء السبعة: ١٤٣ / ١.

(٣) ينظر: التّعريفات: ١٥٠.

(٤) ينظر: المخصص: ١٧٧ / ٤.

(٥) الحُجّة للقرّاء السبعة: ٢٥٦ / ١.

(٦) القاموس المُحيط: ١ / ١٠٥١.

(٧) التّكملة: ٢٨٩.

(٨) القاموس المُحيط: ٦: ٥٥.

عند الولادة^(١)، والثَّغَاءُ هو صوتُ الشَّاءِ والمَعَزِ وكلِّ ما جاء على شاكلتهما، ويقال أَثَغَى شاته وأرغى بغيره إذا حملهما على الثَّغَاءِ والرُّغَاءِ^(٢)، ومِمَّا أورده الفارسيُّ من الشَّواهد في هذه الطَّرِيقَةِ، قوله بأنَّ الأحجار يُطلق عليها أسماءٌ متعدِّدةٌ ومنها: صخرٌ وجندلٌ وجزولٌ^(٣)، وقالَ سيبويهِ الجندل رباعي الجلود، والجلمد يكون أصغرَ من الجندل، وقال أبو زيد الجندل من الحِجَارَةِ^(٤)؛ إذ ذكر الفارسيُّ في هذا الموطن الألفاظ التي ترادف لفظ الأحجار، وكذلك أشار إلى كثيرٍ من الكلمات المُتقاربة في المعنى في هذا الضَّرْبِ ومنها قوله ومِمَّا نراه قريباً من ألفاظ الرَّمي والقذف والإلقاء، الرَّجْمُ^(٥)؛ إذ أشار إلى وجود ترادف بين هذه الألفاظ، وقيل رمى رمى فلان فلاناً، بمعنى قذفه، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٤] رمى [النور: ٤]، أي: بمعنى القذف^(٦)، "وَالرَّجْمُ: الرَّمْيُ بالحجارة، والرَّجْمُ: القذفُ بالغيب"^(٧).

وأورد أبو عليٍّ في هذا الضَّرْبِ أمثلة كثيرة؛ إذ توسَّع فيه وذكره في كتبه، ومنها قوله الضُّحَى والسُّدَى: بمعنى المهمل^(٨)، وذكر الخليل إنَّ: "الهمْلُ: السُّدَى، وما ترك الله النَّاسَ هملاً، أي: سُدَى بلا ثوابٍ وبلا عقابٍ"^(٩)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]، أي يترك هملاً.

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٤٨/٦.

(٢) ينظر: لسان العرب: ١/ ٤٨٨.

(٣) ينظر: التَّكْملة: ٣٦٦.

(٤) ينظر: المخصص: ٥٧/ ٣.

(٥) ينظر: الحُجَّةُ للقرَّاء السَّبعة: ٤٣/ ٢.

(٦) ينظر: تهذيب اللُّغة: ١٥/ ١٩٩.

(٧) كتاب العين: ١١٩/ ٦.

(٨) ينظر: التَّكْملة: ٢٧٧.

(٩) كتاب العين: ٥٦/ ٤.

الطريقة الثالثة:

يذكر الترادف بطريقة التعريف؛ إذ يذكر لفظين للترادف ويبينهما عن طريق التعريف، ومنها قوله: "رجل هراء وهدان" النكس الذي لا خير فيه^(١)، أظهر أبو علي الفارسي في هذا الموطن لفظين مترادفين، وهما: (هراء وهدان) إنهما يشتركان في معنى واحد وهو الرجل الذي لا خير فيه، ورجل هدان أي الأحمق الجافي والبليد الذي يرضيه الكلام^(٢)، وقال الزبيدي: "والهدان والمهدون: النوام الذي لا يصلي ولا يكثر في حاجته"^(٣)، وللمزيد من الأمثلة نسرد قوله: "الصفاح والصفاح: الصفا الذي لا ينبت"^(٤)، وذكر ابن منظور إن "الصفاح العريض من الصخر الواحدة صلاعة والصلعة الصخرة الملساء"^(٥).

ومن الألفاظ المترادفة التي ذكرها أبو علي الفارسي في هذا الضرب قوله: "وقد قال قوم في الغيظ والغضب: إنه غليان دم القلب لإرادة الانتقام"^(٦)؛ إذ أبرز الفارسي هنا لفظان مترادفان، وهما: (الغيظ والغضب) وهما بمعنى غليان الدم، وذكر ابن سيده إن الغيظ: الغضب، وقيل: إن الغيظ أشد الغضب، وسورته وأوله، وقد غاظه فاغتاظ، وغيظه فتغيظ^(٧)، ومن الشواهد الأخرى على هذه الطريقة، قوله: "الختم والطبع واحد، وهما سمة وعلامة في قلب المطبوع على

(١) التكملة: ٢٨٧.

(٢) ينظر: كتاب العين: ٤ / ٢٦.

(٣) تاج العروس: ١٨ / ٥٨٧.

(٤) شرح الأبيات المشكلة الإعراب: ٥٧٥.

(٥) لسان العرب: ٤ / ٢٤٨٣.

(٦) الحجة للقرءاء السبعة: ٢ / ٣٠٨.

(٧) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٦ / ١٠.

قلبه، وكما ختم على قلب الكافر وطُبع فوسم بسمه تعرف بها الملائكة كفره كذلك وسمَ قلوب المؤمنين بسمات تعرفهم الملائكة بها كما عرفوا بها الكافر^(١).

لقد فسّر أبو عليّ الفارسيّ هذين اللَّفْظَيْن (الختم والطبع) بأسلوب التعريف، "وَقَالَ أَبُو مُعَاذٍ النَّحْوِيُّ^(٢): الرَّيْنُ: أَنْ يَسْوَدَّ الْقَلْبُ مِنَ الذُّنُوبِ. وَالطَّبْعُ: أَنْ يُطْبَعَ عَلَى الْقَلْبِ، وَهُوَ أَشَدُّ مِنَ الرَّيْنِ، وَهُوَ الْخَتْمُ"^(٣)، وذكر الزَّجَّاجُ أَنَّ مَعْنَى خَتَمَ وَطَبَعَ وَطَبَعَ وَاحِدٌ فِي اللُّغَةِ، وَيَأْتِي بِمَعْنَى تَغْطِيَةِ الشَّيْءِ وَالْإِسْتِثْقَاقُ مِنْ أَنْ لَا يَدْخُلَهُ شَيْءٌ"^(٤)، وللاستيضاح أكثر نعضد هذا الضرب بمثال آخر؛ إذ قال الفارسيّ: "قالوا: ناقةٌ ملسى وزلجى، وهما السريعتان، والوكرى: الشديدة العدو"^(٥)، وذكر الخليل ذلك بقوله: "الوكرى: ضرب من العدو، وقد وكرت [الناقة] تكرُّ وكراً إذا عدت الوكرى"^(٦).

كشف الفارسيّ -هنا- عن لفظتين مترادفتين؛ هما: (ملسى، وزلجى) بمعنى السرعة، ثم أردفهما بلفظ ثالث وهو (الوكرى) الذي يدلّ على شدة السرعة.

الطريقة الرابعة:

يذكر لفظين أو مجموعة من الألفاظ المتباينة في بنيتها اللفظية وصيغتها الصرفية، والمتفقة في دلالتها، أي تدلّ على معنى واحد؛ إذ ذكر أبو عليّ الفارسيّ (المرجع، والرجعى، والرجوع) وكلّها في المعنى واحد، وتدلّ على الرجوع^(٧).

(١) الحُجَّةُ لِلْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ: ١/ ١٧٣.

(٢) هو الفضل بن خالد المروزيّ الباهليّ (ت ٢١١هـ)، له كتاب في القراءات، وروى عنه الأزهرى في كتاب التّهذيب وأكثر، ينظر: الوافي بالوفيات: ٢٤/ ٢٨.

(٣) تهذيب اللغة: ١٥ / ١٦٢.

(٤) ينظر: تاج العروس: ١٦ / ١٨٩.

(٥) التكملة: ٣١١.

(٦) كتاب العين: ٥ / ٤٠٢.

(٧) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل العضديّات): ٢ / ٥٥.

ومن الأمثلة الأخرى لهذه الطريقة قوله: "اسكت الله نأمتة"، والنأمة والنائم ضرب من الحركة^(١). فقد شرح أبو عليّ الفارسيّ هنا أنّ اللفظين: (النأمة والنائم) هما من الحركة أي بمعنى واحد، وقال ابن منظور: "إنّ النأمة بالتسكين الصوت نأَم الرجل يَنُئِم ويَنُأَم نئيماً، وهو كالأنين، وقيل هو كالزحير، وقيل هو الصوت الضعيف الخفي"^(٢)، ومِمّا يؤيّد هذا الضرب من الترادف قول الفارسيّ: إنّ (الأيد والآد) نعني بهما القوة^(٣).

أورد أبو عليّ الفارسيّ هنا لفظين مختلفين فقط في أحد حروفهما وبين أنّهما بمعنى واحد وهو القوة، "والأيد: القوة، وبلغة تميم الآد، ومنه قيل: أدّ فلانٌ فلاناً إذا أعانه وقواه والتأييد: مصدر أيّدته أي قويّته"^(٤).

الطريقة الخامسة:

يذكر لفظين يختلفان في حركاتهما ويدلّان على معنى واحد، ومن ذلك ما قاله أبو عليّ الفارسيّ في (أسوة) و(إسوة) لغتان، وتأتي بمعنى قدوة^(٥)؛ إذ أوضح في هذا الشاهد أنّ (أسوة وإسوة) بمعنى واحد وهو القدوة^(٦)، وذلك ما ذكره صاحب القاموس المحيط، ومِمّا قاله الفارسيّ في هذا النوع من الترادف قوله: "فَزَعَ وفُزِعَ معناه أزيل الفزع عنها"^(٧)، وَقَالَ الْفَارِسِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنِ

(١) شرح الأبيات المشككة الإعراب: ٥٨٩.

(٢) لسان العرب: ٤٣١٣/٦.

(٣) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل الحليّات): ١ / ٢٤٦.

(٤) كتاب العين: ٨ / ٩٧.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣ / ٢٨٧.

(٦) ينظر: القاموس المحيط: ١ / ١٢٥٩.

(٧) الحجة للقرآن السبعة: ٣ / ٢٩٧.

قُلُوبِهِمْ [سبأ: ٢٣] أَي أَذْهَبَ الْفَرْعَ عَنْهَا أَوْ أَتَى إِلَيْهَا الْفَرْعَ^(١)، أثبت هنا أَنَّ (فَرْعَ وَفَرْع) بِمعنى واحد وهو إزالة الفرع مع اختلاف في الحركات فقط، وأشار - أيضاً - إلى هذا الضرب في قوله في لفظتي (جذوة) و(جذوة): بأنها لغات في الكلمة، قال أبو عبيدة: الجذوة مثل الجذمة، وهي: القطعة من الخشب التي تكون غليظة وليست فيها لهب^(٢)، والجذا والجذا جمع جذوة جذوة من النار وهو: عودٌ غليظٌ فيه نار^(٣)، إذ فسّر هنا أبو عليّ الفارسيّ أَنَّ (الجذمة والجذوة) تأتي بمعنى القطعة من الخشب، ودلّنا على معنى واحد .

الطريقة السادسة:

ينقل آراء العلماء في الترادف، وقد اعتاد أبو عليّ الفارسيّ على نقل آراء العلماء وأقوالهم في المسائل اللغوية والنحوية والصرفية وغيرها من المسائل الأخرى، وهذا يدلّ على أمانته العلمية في الأخذ ممّن سبقوه وممّن عاصروه، ومن ذلك قوله: "قال سيبويه: قالوا: أبان الأمر وأبنته واستبان، واستبنته، والمعنى واحد، وذا هنا بمنزلة حزن، وحزنته، في فعلت. وكذلك: بين وبينته"^(٤)، إذ وضح سيبويه أنّ هذه الألفاظ كلّها بمعنى واحد يجمعها مع اختلاف في بنيتها اللفظية، وفي المصدر نفسه ذكر الفارسيّ قول أبي عبيدة في لفظ (الفاحشة)، وألفاظها المترادفة وهي: الشنار والفحش والقبح^(٥)، ونقل الفارسيّ عن أعلام كبار، من ذلك

(١) ينظر: المخصص: ١٧٧/٤.

(٢) ينظر: الحجة للقرّاء السبعة: ٢٥٤ / ٣.

(٣) المخصص: ٤٥٧/٤.

(٤) الحجة للقرّاء السبعة: ٧٦/٢، وينظر: الكتاب: ٦٣/٤.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٧٦/٢.

ذلك قوله: "قال: أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي جاء فلانٌ يَنْقُوه، وَيَنْقُهُ، وَيَكْسُوهُ وَيُذْنِبُهُ، وَيَذْمُرُهُ، كُلُّهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ"^(١).

أراد أبو علي الفارسي من خلال نقله عن أحمد بن يحيى أن يُبين أن هذه الألفاظ مجتمعة كلها تدل على معنى واحد، وقيل إنَّ ثَقَاةً يَنْقِيهِ بِمَعْنَى تَبِعُهُ^(٢)، وكذلك نقل عن أبي زيد قوله: "دَكَتْ على الميت التراب أدَّكَ دَكًا: إذا دفنته، وهلت عليه التراب أهيله هيلًا، وهما واحد، ودَكَتْ الرِّكْيَةُ دَكًا: إذا دفنتها"^(٣).

وضَّحَ في هذه المسألة أن هذه الألفاظ (دَكَتْ وهلت) تدل على معنى واحد وهو (الدَّقَن)، وقيل الدَّك بمعنى الدَّق، ودَكَ التراب على الميت يدَّكَ دَكًا أي بمعنى هاله^(٤). ومِمَّا نقله عن أبي زيد قوله: "يُقَال: لَقِيتَ فُلَانًا قَبْلًا، وَمُقَابِلَةً، وَقَبْلًا، وَقُبْلًا، وَقَبْلِيًّا، وَقَبِيلًا، وَكُلُّهُ وَاحِدٌ وَهُوَ الْمَوَاجِهَةُ، فَالْمَعْنَى فِي الْقِرَاءَتَيْنِ عَلَى مَا قَالَهُ أَبُو زَيْدٍ وَاحِدٌ وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْأَلْفَاظُ"^(٥)، وأيضًا أكد أبو زيد أن جميع هذه الألفاظ من (المُقابِلَة) وأنت على اختلاف حروفها وترتيبها على معنى واحد وهو (المواجهة)، وذكر ابن منظور أنَّ المُقابِلَة هي المواجهة والتَّقابُل مثله، وهو قِبَالُكَ وَقِبَالَتُكَ وتكون بمعنى تجاهك^(٦).

(١) الإغفال: ١ / ١١٠.

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ١٠ / ٢٠٠.

(٣) الحُجَّةُ للقرَّاء السَّبعة: ٢ / ٢٦٩.

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٦ / ٦٤٨.

(٥) الحُجَّةُ للقرَّاء السَّبعة: ٢ / ٢٠٣.

(٦) ينظر: لسان العرب: ٥ / ٣٥١٩.

المبحث الثاني المشترك اللفظي

المشترك اللفظي

يبدو أنّ الخليل بن أحمد الفراهيديّ أوّل من أدرك ظاهرة المشترك اللفظي، لأنّه أوّل من وضع أبياتاً على قافية واحدة يستوي لفظها ويختلف معناها؛ إذ يقول أبو الطيّب (ت ٣٥١هـ): "ومن بدائع ما أخبرنا به محمد بن يحيى قال: أنشدني عمر بن عبد الله عمر بن حفص ... عن الحرمازي: للخليل ثلاثة أبيات على قافية واحدة يستوي لفظها، ويختلف معناها، وإنّما أراد بهذا أن يبيّن أنّ تكرار اللفظ في القوافي ليس بضائر إذا لم يكن لمعنى واحد، وأنّه ليس بإيطاء، والأبيات:

يا ويح قلبي عن دواعي الهوى	إذ رحل الجيران عند الغروب
أتبعته طرقي وقد أمعنوا	ودمع عيني كفيض الغروب
بانوا وفيهم طفلة حرة	تفتّر عن مثل أقاحي الغروب

فالغروب الأوّل: غروب الشمس، والغروب الثّاني: جمع غرب وهو الدّلّو العظيمة المملوءة، والغروب الثّالث: جمع غرب؛ وهي الوهاذ المنخفضة^(١)، وذهب سيبويه إلى اثبات المشترك اللفظي في العربيّة؛ بقوله: "اتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضّالة. وأشباه هذا كثير"^(٢)، وعبر عنه الميرد بقوله: "اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فقولك ضربت مثلاً، وضربت زيداً، وضربت في الأرض، إذا ابتعدت، وكذلك وجدت تكون من وجدان الضّالة، وتكون في معنى علمت؛ كقولك وجدت زيداً كريماً، وفي معنى الموجدة، نحو وجدت على زيد"^(٣)، وذكر ابن جني في باب اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين: "وجدت في الحزن، ووجدت الضّالة،

(١) مراتب النّحويين: ٤٩، ٤٨، وينظر: المزهري في علوم اللّغة وأنواعها: ٣٧٦/١، وتاج

العروس: ٢٧٧/٢، وتاريخ آداب العرب: ٣٢٨/٣.

(٢) الكتاب: ٢٤/١.

(٣) المقتضب: ١٨٤/١.

ووجدت في الغضب، ووجدت أي علمت؛ كقولك: وجدت الله غالباً^(١)، وقال صاحب التعريفات عن المشترك بأنه ما وضع لمعنى كثير كالعين لاشتراكه بين المعاني إن معنى الكثرة يقابل الوحدة لا ما يقابل القلة، فيدخل المشترك بين المعنيين فقط كالقراء والشفق فيكون مشتركاً بالنسبة إلى الجميع ويكون مجملاً بالنسبة إلى كل واحد، والاشتراك إذا كان بالنوع يسمى مماثلة كاشتراك زيد وعمر في الإنسانية، وإن كان بالجنس يسمى مجانسة كاشتراك إنسان وفرس في الحيوانية، والكم يسمى مساواة كاشتراك ذراع من خشب وذراع من ثوب في الطول، والكيف يسمى مشابهة كاشتراك الإنسان والحجر في السواد^(٢)، وقد حدد معناه السيوطي ناقلاً عن ابن فارس؛ فقال: "وقد حدّه أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدالّ على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة"^(٣)، أمّا ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) فقد أنكر المشترك اللفظي لما فيه من عدم الإبانة، وعلل مجيء النادر منه باللغات، أو بالحذف، أو بالاختصار الذي يقع في الكلام وذلك بقوله: "إنّ هذا لفظ واحد _ يقصد وجد _ قد جاء لمعان مختلفة؛ وإنّما هذه المعاني كلّها شيء واحد؛ وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شراً، ولكن فرّقوا بين المصادر؛ لأنّ المفعولات كانت مختلفة فجعل الفرق في المصادر؛ لأنها أيضاً مفعولة، والمصادر كثيرة التصاريف جدّاً، وأمتلتها كثيرة مختلفة، وقياسها غامض، وعلّلها خفية، والمفتشون عنها قليلون، والصبر عليها معدوم؛ فلذلك توهم أهل اللغة أنّها تأتي على غير قياس؛ لأنّهم لم يضبطوا قياسها، ولم يقفوا على غورها"^(٤)، وتابع أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) مذهب ابن درستويه في إنكار المشترك

(١) الخصائص: ٩٣/٢.

(٢) ينظر: التعريفات: ٢١٣.

(٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٣٦٩/١.

(٤) تصحيح الفصيح وشرحه: ١٨٨/١.

اللفظي، وذلك بقوله قال بعض النحويين: لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين حتى تضاف علامة لكل واحد منهما، فإن لم يكن فيه علامة حدث إشكال ولبس على المخاطب، وليس بالصحيح وضع الأدلة المشكلة إلا بالضرورة أو لعلّة، ولا يجيء في الكلام غير ذلك إلا ما شدّ وقل^(١)، ومن المحدثين نجد الدكتور إبراهيم أنيس قد مال إلى ما ذهب إليه ابن درستويه في إنكاره المشترك اللفظي؛ إذ قال: "وقد كان ابن درستويه محققاً حين أنكر معظم تلك الألفاظ التي عدت من المشترك اللفظي، واعتبرها من المجاز، فكلمة الهلال حين تعبّر عن هلال السماء، وعن حديدة الصيد التي تشبه في شكلها الهلال، وعن علامة الظفر التي تشبه في شكلها الهلال، وعن هلال الفعل الذي يشبه في شكله الهلال، لا يصحّ إذن أن تعدّ من المشترك اللفظي لأنّ المعنى واحد في كلّ هذا، وقد لعب المجاز دوره في كلّ هذه الاستعمالات"^(٢)، وذهب الدكتور محمد حسين آل ياسين في تفسير ظاهرة المشترك اللفظي إلى أنّ هناك تطوّر دلاليّ قد لحق بالمعنى الأوّل العامّ فصرفه إلى معانٍ أخرى تشترك في احتوائها على شيء من ذلك المعنى الشّامل، وتختلف فيما بينها في معنى خاصّ، وهذا ما أيّده الدّرس اللّغويّ الحديث في تفسير ظاهرة المشترك، ووقف بوساطته على حقائق لغويّة كانت خافية على أسلافنا الأقدمين^(٣).

وأبو عليّ الفارسيّ ذهب إلى أنّ المشترك اللفظيّ لم يكن مقصوداً في أصل الوضع، وإنّما بسبب تداخل اللّغات، أو الاستعارة التي شاعت وأصبحت بمنزلة المعنى الأوّل، ويتجلّى ذلك في قوله: "اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، فينبغي أن

(١) ينظر: الفروق اللّغوية: ٢٣.

(٢) دلالة الألفاظ: ٢١٤.

(٣) ينظر: الدّراسات اللّغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثّالث: ٤١٨.

لا يكون قصدًا في الوضع ولا أصلًا، لكنّه من لغاتٍ تداخلت، أو تكون كلُّ لفظةٍ تُستعمل لمعنى، ثمَّ تُستعار لشيء، فتكثرُ وتغلبُ حتّى تصيرَ بمنزلةِ الأصل^(١)، وإنّه لم يورد مصطلح المشترك اللفظيّ عند دراسته للألفاظ المشتركة المعاني وإنّما اكتفى فقط بذكر المعاني المتعدّدة للفظ الواحد.

ومِمّا يدلّ على اهتمامه بالمشترك اللفظيّ قوله: "ويدلّ على جواز وقول اللفظة الواحدة لمعنيين مختلفين قولهم: ظننتُ، والظنّ بمعنى (والحسبان) وخلاف (العلم)، واستعمل أيضًا بمعنى (اليقين)، وذلك في نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿الَّذِينَ يُظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦]، فإنّ قال: إنّ معنى (الظنّ) ها هنا وفيما حكاه الله عزّ وجلّ عن المؤمنين في قوله: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ﴾ [الحاقة: ٢٠]، الحسبان، فهو عظيم، لأنّ الشكّ في لقاء الحساب كفرًا، لا يجوز أن يمدح الله تعالى به، فإذا لم يجر ذلك ثبت أنّه: علم ويقين، فهذا مستعمل في العلم وخلافه، ولا يشكّ في ذلك مُسلم^(٢). وهذا دليلٌ على إثبات أبي عليّ الفارسيّ للمشترك اللفظيّ.

وقد تتبعنا ألفاظ المشترك اللفظيّ في مصنّفات أبي عليّ الفارسيّ ويمكننا أنْ نوردّها بالطّرق الآتية:

الطريقة الأولى: يذكر اللفظة على ضربين يبتدأهما بأحدهما ثمّ الأخرى.

استعمل أبو عليّ الفارسيّ هذه الطّريقة كثيرًا في كتبه واعتمدها، ومن ذلك قوله في لفظ (السنة) التي تكون على ضربين: أحدهما: يراد به الحول والعامّ

(١) المسائل البغداديات: ٥٣٤.

(٢) المسائل البغداديات: ٥٣٧ - ٥٣٨.

والآخر: يراد به الجذب، الذي يكون خلاف الخصب^(١)، وذكر الخليل إنّ الحَوْل: هو السّنة بأسرها^(٢)، وأوضح هنا أبو عليّ الفارسيّ أنّ هناك مشتركاً لفظياً في لفظة (السّنة)؛ إذ تستعمل لمعنيين مختلفين وهما (الحول والعامّ والجذب)، وقال في الكتاب نفسه أنّ لفظة (الرّجس) أتت على ضربين: أحدهما: أن تكون في معنى الرّجس الذي هو العذاب، والآخر أنّها يُعنى بها النّجس والقذر^(٣)، وذهب الفيوميّ إلى ذلك بقوله: "الرّجسُ النّتنُ والرّجسُ القذرُ قال الفارابيُّ وكلُّ شيءٍ يُستَقْدَرُ فهو رِجسٌ وقال النَّقَّاشُ الرّجسُ النّجسُ وقالَ في البَارِعِ وَرُبَّمَا قَالُوا الرّجاسةُ والنّجاسةُ أي جَعَلُوهُمَا بِمَعْنَى وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ النّجسُ القذرُ الخَارِجُ مِنْ بَدَنِ الْإِنْسَانِ"^(٤).

أوضح الفارسيّ هنا أنّ للرّجس دلالة مشتركة بين (العذاب والنّجس والقذر)، وذكر ابن منظور في لسان العرب أنّ لفظة (الرّجس) تعني القذر، مثل: الرّجس التي تعني العذاب^(٥)، وذكر الفارسيّ في (المسائل الحليّات) لفظة (الغرائقة العلا) على أنّه يحتمل أن يكون على وجهين أحدهما: أن يكون معنى الغرائقة العلا الملائكة وليس الأصنام؛ لأنّ الملائكة قد جرى ذكرهم وبشفاعة الملائكة ترتجى بقوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وبقوله: ﴿فَاعْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ﴾ [غافر: ٧]، والآخر: أنّه يعنى بالغرائقة العلا الأصنام، ولا يكون ذكر النّبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم) لها على الحدّ الذي أنكره من ذكرنا أهل النّظر^(٦).

(١) ينظر: الحُجّة للقرّاء السّبعة: ٤٤٨/١.

(٢) ينظر: كتاب العين: ٢٩٧/٣، ولسان العرب: ١٠٥٤/٢.

(٣) ينظر: الحُجّة للقرّاء السّبعة: ٣٨٦/٢.

(٤) المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير: ٢١٩/١.

(٥) ينظر: لسان العرب: ١٥٨٩/٣.

(٦) ينظر: موسوعة ٧. المسائل (المسائل الحليّات): ٢٧٨/١.

الطريقة الثانية: يذكر اللفظ ويعطفه على نفسه:

يذكر أبو علي الفارسي المشترك اللفظي عن طريق العطف، وهذه الطريقة هي الأكثر استعمالاً عند أبي علي الفارسي؛ ومن هذا الأسلوب قوله (الخلا): الرطب، فإذا يبس وصار حشيش، و(الخلا) من الكلام، يقال هو حلواً الخلا إذا كان طيب اللفظ وحسن البيان^(١)، ويذكر صاحب المصباح المنير لفظة (الخلا) وذلك بقوله: "وَالْخَلَا بِالْقَصْرِ الرُّطْبُ مِنَ النَّبَاتِ الْوَاحِدَةُ خَلَاةٌ مِثْلُ: حَصَى وَحَصَاةٍ قَالَ فِي الْكِفَايَةِ الْخَلَا الرُّطْبُ وَهُوَ مَا كَانَ غَضًّا مِنَ الْكَلَا وَأَمَّا الْحَشِيشُ فَهُوَ الْيَابِسُ وَاخْتَلَيْتُ الْخَلَا اخْتِلَاءً قَطَعْتُهُ وَخَلَيْتُهُ خَلِيًّا مِنْ بَابِ رَمَى مِثْلُهُ وَالْفَاعِلُ مُخْتَلٍ وَخَالَ وَفِي الْحَدِيثِ «لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا» أَي لَا يُجَزُّ وَالْخَلَاءُ بِالْمَدِّ مِثْلُ: الْفَضَاءُ وَالْخَلَاءُ أَيْضًا الْمُتَوَضُّعُ"^(٢)، شرح الفارسي لفظة (الخلا) وذكر أنها تأتي بمعنى (الرطب والكلام) واستخدم أسلوب العطف بالحرف (الواو) ومنه أيضاً قوله في (الرشد والرشد)، حكى أن أبا عمرو كان قد فرق بينهما؛ إذ قال: (الرشد): الصلاح و(الرشد): الدين، مثل قوله: ﴿قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَني مِمَّا عَلِّمْتَ

رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦]^(٣)؛ إذ يبين أبو علي الفارسي لفظة الرشد التي تدل على المشترك اللفظي وعطف بينها وبين اللفظة الأخرى، وأكثر من هذه الأمثلة، ومن ذلك قوله في لفظة (الحشا): إذ قال: "وَالْحِشَا وَاحِدُ أَحْشَاءِ الْجَوْفِ، وَالْحِشَا: الرَّبْوُ، وَرَجُلٌ حَشِيَانٌ، وَفُلَانٌ فِي حِشَا فُلَانٍ وَفِي ذِرَاءٍ: أَي فِي كَنَفِهِ"^(٤)، ويذكر ابن سيده لفظتي (الحشا والحشا) وهما جمع حشوة وحشوة وكلاهما: وهي ما أخرجت من

(١) ينظر: التكملة: ٢٧٦.

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ١/ ١٨١.

(٣) ينظر: الحجة للقرآن السبعة: ٢/ ٢٧١.

(٤) التكملة: ٢٧٨.

بطن الشاة، يُقال أخرجت حشوة الشاة وحشوتها وتثنية (الحشا) حشيان وحشوان وقد حشيتُه: أصبت حشاه^(١)، وهنا يوضح الفارسي أنّ لفظة (الحشا) مشتركة في معاني مختلفة ومنها (أحشاء الجوف، والرّبو، والكف)، واستخدمها معطوفة، وقوله: "الشوا: جلدة الرّأس، والشوا رذال المال، ويقال: شوى ما أخطأ دين الإنسان: أي هين"^(٢)، وذهب الأزهرى إلى أنّ (الشوى) تأتي بمعنى اليدان والرجلان والأطراف، وقحف وجلدة الرّأس، يُقال لها: شواة، وما كان غير مقتل فهو شوى. وقول الزّجاج: الشواة وجمعها شوى، وهي جلدة الرّأس^(٣).

ومنها أيضاً قوله في لفظة (العفاء)؛ إذ يقول (العفاء): الوبر، وريش النّعام الصغير: و(العفاء) هو جمع عفا^(٤)، وذكر ابن سيده أنّ العفاء ريش النّعام ويُقال للوبر عفاء وقيل العفاء للوبر والريش إذا كثرا ويُقال ناقة ذات عفاء أي كثيرة الوبر وعفاء النّعام الريش الذي قد علا الزّف وكذلك عفاء الديك ونحوه من الطير ويقال للواحدة عفاءة^(٥).

ومن الأمثلة الأخرى على النسق ذاته هو قوله في (المسائل البصريّات)؛ إذ ذكر لفظة (الورق) وأنها تشترك في عدّة معانٍ ومنها (الورق): وهو ورق الشجر، و(الورق): هو بداية الشباب ونضارته وحداثته، و(الورق): نقصد به قطع الدّم، ويُطلق على ورق الدنيا (الورق)^(٦)، وذكر صاحب العين أنّ (الورق): هو قطع الدّم التي تسقط من الجراحات، و(الورق): الذي يراد به ورق المصاحف،

(١) ينظر: المخصص: ٤ / ٤٥٦.

(٢) التّكملة: ٢٨١.

(٣) ينظر: تهذيب اللّغة: ١١ / ٣٠٣.

(٤) ينظر: التّكملة: ٢٨٨.

(٥) ينظر: المخصص: ٥ / ٢١.

(٦) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل البصريّات): ١ / ٨٠ - ٨١.

والواحدة ورقّة^(١)، وللتوسع أكثر نذكر مثالاً آخر وهو قوله في لفظة (العصر) بأنها تشترك بين (الدَّهر، واليوم واللَّيلة) وذلك بقوله و(العصر): الدَّهر، و(العصر): لليوم واللَّيلة^(٢)، (العصر) بالفتح يُطْلَقُ على الوقتِ واليوم، وهو أيضاً ساعةً من ساعاتِ النَّهار^(٣)، ومن شواهد هذه الطَّريقة قوله في لفظة (صُرْتُ)؛ إذ ذكر أبو علي أنها تقع على إمالة الشيء، فيقال: (صُرْتُه): إذا أملتَه إليك، وعلى قطعه، فيقال: (صُرْتُه): أي: قطعته^(٤)، وقال ابن منظور إنَّ (صرت) تأتي للإمالة والقطع^(٥).

الطَّريقة الثَّالثة: ينقل آراء العلماء وأقوالهم في المشترك اللفظي.

اهتمَّ أبو علي الفارسيّ بنقل أقوال العلماء في المعاني المشتركة للفظَة أيَّما اهتمام؛ وهذه أمانة علميَّة تُحسب له، ومن ذلك قوله: "وقال المفسِّرون في (نَحِسَاتٍ) قولين: أحدهما: الشَّدِيدُ البَرْد، والآخر أنَّها المشؤومة عليهم"^(٦)، فبيَّن لنا المفسِّرون أنَّ كلمة (نَحِسَاتٍ) تشترك في معنيين مختلفين، وهما (البرد والشَّوْم)، و قيل "في أيَّام نحسات وهي المشؤومات عليهم في الوجهين والعرب تسمي الرِّيح الباردة إذا ادبرت نحساً"^(٧).

ومن الأقوال الأخرى التي نقلها عن العلماء هي قوله: "قال أبو عبيدة: الماعون في الجاهليَّة كلُّ منفعة وعطية، وفي الإسلام الطَّاعة والزَّكاة"^(٨)، وروي

(١) ينظر: كتاب العين: ٥ / ٢١٠.

(٢) ينظر: الحُجَّة للقرَّاء السَّبعة: ٤ / ١٤٢.

(٣) ينظر: تاج العروس: ٧ / ٢٣٤.

(٤) ينظر: الحُجَّة للقرَّاء السَّبعة: ١ / ٤٥٩.

(٥) ينظر: لسان العرب: ٤ / ٤٧٤.

(٦) الحُجَّة للقرَّاء السَّبعة: ٣ / ٣٦٠.

(٧) لسان العرب: ٦ / ٤٣٦٦.

(٨) الإغفال: ٢ / ٤٨٥.

عن الإمام عليّ (عليه السّلام) أنّ الماعون بمعنى الزّكاة^(١)، وقال الفراء: "سمعت بعض العرب يقول الماعون هو الماء"^(٢)، وقال الزّجاج: "من جعل الماعون الزّكاة فهو فاعول من المَعْنِ وهو الشّيء القليل فسمّيت الزّكاة ماعُوناً بالشّيء القليل لأنّه يؤخذ من المال ربع عشره وهو قليل من كثير والمَعْنُ والماعون المعروف كلّ لتيسره وسهولته لديّننا بافتراض الله تعالى إيّاه علينا قال ابن سيده والماعون الطّاعة والزّكاة وعليه العمل وهو من السّهولة والقلّة لأنّها جزء من كلّ"^(٣)، فشرح العلماء كلمة (الماعون) التي كانت في الجاهلية تدلّ على شيء، وفي الإسلام تدلّ على شيء آخر، ومن العلماء الذين نقل عنهم الفارسيّ ثعلب إمام الكوفيين؛ إذ قال: "قال أحمد بن يحيى: يَسْتَعُورُ بلدٌ بالحجاز، ويُقال: ذَهَبَ في يستعور، أي في الباطل، والكساء الذي يُجعل على عَجَزِ البعير يُقال له: يستعور، وقال أبو عمر الجرمي: واليستعور يُقال إنّها شجرة أيضاً"^(٤)، اليستعور اليستعور هو شجر تصنع منه وهُوَ أشدّ المساويك إنقاءً للشجر وتبييضاً له وفيها شيء من مرارة مع لين وقد تقدّم أنّه المسح الذي يُلقى على عَجَزِ البعير^(٥)، وفي هذا الموطن أيضاً قوله: "قال بعض أهل اللّغة: الثّمَرُ: المال، والثّمَرُ: المأكول، وجاء في التّفسير قريب من هذا، قالوا: الثّمَرُ: النّخل والشّجر، ولم يُرد به الثمرة، والثّمَرُ على ما روي عن عدّة من السلف: الأصول التي تحمل الثمرة، لا نفس الثّمَر"^(٦).

(١) ينظر: مسند الإمام عليّ: ٤/٤٧، ٣٠.

(٢) معاني القرآن: الفراء: ٣/٢٩٥.

(٣) لسان العرب: ٦/٤٢٣٦.

(٤) المسائل البغداديات: ٩٧.

(٥) ينظر: المخصص: ٣/٢٦٢، ولسان العرب: ٦/٤٩٥٧.

(٦) الحُجّة للقرّاء السبعة: ٣ / ٨٦.

الطريقة الرابعة: يذكر معاني المشترك اللفظي الخاصة بأعضاء الجسم:

ومن أسلوب أبي علي الفارسي في ظاهرة المشترك اللفظي هي ذكره المعاني المشتركة للألفاظ الخاصة بأعضاء الجسم واشتراكها مع معانٍ أخرى، ومن ذلك قوله في العين: "العين للجراحة، وعين الماء، وعين السحاب، وعين (الركبة) وعين القبله"^(١)، وكثر الحديث عن لفظة العين وحفلت بها المعجمات العربية حتى أن ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ذكر أن لفظة العين تنقسم على ثلاثين قسمًا وذلك بقوله: "والعين ثلاثون شيئًا قد أفردنا لها كتابًا، منها العين خيار كل شيء، والعين الجاسوس، والعين الدين، وعين النيران، وعين الماء، وعين الركبة، والعين مطر يقسم أيامًا لا يصح يقلع، والعين سحابة تنشأ من قبل العين، يعني من القبله"^(٢)، ومن جملة ألفاظ الجسم الأخرى التي لها دلالة مشتركة وتحدث عنها أبو علي الفارسي هي (اليد)، في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾ [المائدة: ٦٤]؛ إذ جاءت (اليد) في ثلاثة معانٍ، كما في قول الفارسي: "واليد للجراحة، واليد من النعمة، هذه يد مشكورة"^(٣)، ولفظة (اليد) فضلًا عن دلالتها على الجراحة والنعمة، فإنها تدلّ على القوة، وذلك بقوله واليد تستعمل للقوة وتعني بها، وقال علي بن الغدير الغنوي^(٤):

فَاعْمِدْ لِمَا تَعْلُو فَمَا لَكَ بِالَّذِي لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الْأُمُورِ يَدَانِ

(١) التكملة: ٣٧١.

(٢) إعراب ثلاثين سورة: ١٧١/١.

(٣) التكملة: ٣٧٢.

(٤) ثلاثة كتب في الأضداد للأصمعي وللجستاني ولابن السكيت: ١٠٨، ينظر: الأمالي للقاللي: ٣١٢/٢.

يريد: ليس لك به قُوَّة^(١).

نلاحظ أن أبا عليّ الفارسيّ قد وضّح أن لفظة اليد تشترك في عدّة معاني مشتركة وهي: (الجارحة، والنّعمة، والقوة)، وذكر صاحب العين دلالات لفظة (اليد) المشتركة ومنها قوله: "اليد معروفة، ويَدُ النّعمة هي السّابِغة، ويَدُ الفأس ونحوها: مقبضُها، ويَدُ القوس: سيّتها، ويَدُ الدّهر: مَدَى زَمَانِه، ويَدُ الرّيح: مَلِكُها"^(٢)، وذكر أيضًا الفارسيّ في هذا الموطن لفظًا آخر من ألفاظ الجسم وهو (اللّسان) وهو من ألفاظ الدّلالات المشتركة ومن ذلك قوله: "ليس يخلو اللّسان من أحد معنيين: إمّا أن يكون الجارحة، أو الذي بمعنى الكلام"^(٣)، فاللّسان يدلّ على معنيين مشتركين، وهما: (الجارحة ومعنى الكلام)، وقال ابن منظور إنّ اللّسان جارحة الكلام وقد يُكنّى بها عن الكلمة و قال ابن بري أنّ اللّسان هنا يأتي بمعنى الرّسالة والمقالة^(٤)، وتوسّع أبو عليّ الفارسيّ في ذكره لهذه الألفاظ ولم يقتصر على (العين، واليد، واللّسان)؛ إذ ذكر جملة من الألفاظ ضمن هذا الطّريقة ومن هذه الألفاظ (الرّقبة، والرّأس، والفرج)، فتحدّث عن هذه الألفاظ في مصنّفاته وأوضح أنّ لفظ الرّأس والفرج جرى لدى النّاس مجرى الجملة والمفرد في مقاصدهم كقولهم: عنده كذا وكذا رأسًا من الرّقيق وعشرة أرؤس من البغال، وكذلك: ملك كذا وكذا فرجًا، وهذا ما جرى على لفظة الرّقبة والفرج؛ لأنّ الرّقبة وقعت على الشّخص في اللّغة فلحقّ بها الفرج والرّأس؛ لاشتغالهما بمعنى الرّقبة في عرف النّاس، فالرّقبة صارت في اللّغة لها معانٍ أخرى^(٥)، "وتكرّرت الأحاديث

(١) ينظر: الإغفال: ٢/ ١٨٣، ١٨٢.

(٢) كتاب العين: ٨/ ١٠١.

(٣) شرح الأبيات المشكّلة الإعراب: ٢٧٣.

(٤) ينظر: لسان العرب: ٥/ ٤٠٢٩.

(٥) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل الحليّات): ٢٥١.

في ذكر الرقبة وعتقها وتحريرها وفكها وهي في الأصل العنق فجعلت كناية عن جميع ذات الإنسان تسمية للشيء ببعضه فإذا قال أعتق رقبة فكأنه قال أعتق عبداً أو أمة^(١).

الطريقة الخامسة: يذكر معنيين أو أكثر من المعاني المشتركة، ثم يردفهما بمعنى آخر يحتمله اللفظ:

وفي هذه الطريقة يُذكر للفظ معنيين أو أكثر اشتهرا به ثم يردفهما بمعنى آخر لا يُبعد عن أصل الدلالة وقد اتبع الفارسي هذا الأسلوب في كتبه ليكشف عن قدرة اللغة على استيعاب المعاني المتنوعة والدقيقة من ذلك قوله: ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَاطِئَتُهُ﴾ [البقرة: ٨١] لا يخلو من أحد أمرين: أمّا أن يكون المعنى أحاطت بحسنه خطيئته، أي: أحيطتها من حيث كان المحيط أكبر من المُحاط به فيكون بمنزلة قوله: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٥٤]، وقوله: ﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف: ٢٩]، أو يكون المعنى في: ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَاطِئَتُهُ﴾ [البقرة: ٨١]: أهلكته، من قوله ﴿لَتَأْتُنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾ [يوسف: ٦٦]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ اتَّقَوْا اللَّهَ لَعَلَّاهُمْ مِنْكُمْ وَهُمْ لَا يُكْفَرُونَ﴾ [يونس: ٢٢]، ﴿وَأَحِيطَ بِشَمْرِهِ﴾ [الكهف: ٤٢]، فهذا كله في معنى البوار والهلكة، ويكون للإحاطة معنى ثالث وهو: العلم، كقوله: ﴿كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا﴾ [الكهف: ٩١]^(٢).

وأورد أبو علي الفارسي معاني مشتركة للفظ (الإحاطة)، وهي أن يكون المحيط أكبر من المحاط، والثاني بمعنى الإهلاك، وأضاف معنى ثالثاً وهو العلم،

(١) لسان العرب: ٣/ ١٧٠١.

(٢) الحجة للقرآن السبعة: ١/ ٢٩٩.

ونورد مثلاً آخر في هذا الضرب وهو أنَّ لفظة (السَّلام) تشترك في أربعة أشياء؛
ثمَّ يردفها بمعنى خامس وذلك في قوله: "السَّلام في اللُّغة أربعة أشياء: السَّلام
مصدر سلَّمت والسَّلام جمع سلامة، والسَّلام: اسم من أسماء الله عزَّ وجلَّ،
والسَّلام: شجر، ومنه قول الأخطل:

...
إِلَّا سَلَامٌ وَحَرَمَلُ

ويكون منه ضرب خامس، وهو ما ذكره أبو الحسن من أنَّ السَّلام يكون في
الكلام البراءة^(١).

وذكر الخليل أكثر من معنى لـ (السَّلام)، ومنها "والسَّلام: ضَرْبٌ من دِقِّ
الشَّجر. والسَّلام يكون بمعنى السَّلامة وقول النَّاس: السَّلام عليكم، أي: السَّلامة من
اللهِ عَلَيْكُمْ. وقيل: هو اسمٌ من أسماءِ الله، وقيل: السَّلامُ هو اللهُ، فإذا قيل: السَّلامُ
عليكم، فكأنَّه يقول: "اللهُ فوقكم، والسَّلامى: عظام الأصابع والأشاجع الأكارع"^(٢)،
وأبو عليٍّ الفارسيّ قدَّم أربعة معانٍ مشتركة للفظَة السَّلام وأردفها بضرب خامس
وهو البراءة.

(١) الحُجَّةُ للقرَّاء السَّبعة: ٤٠٨/١، وينظر: ديوانه: ٢٢٢، وتمام البيت:

فَرَابِيَّةُ السَّكْرَانِ قَفَرٌ فَمَا لَهُمْ بِهَا شَبَحٌ إِلَّا سَلَامٌ وَحَرَمَلُ

(٢) كتاب العين: ٢٦٥/٧.

المبحث الثالث الأضداد

الأضداد

تعدُّ ظاهرة الأضداد من الظواهر التي تفرّدت بها اللغات السامية عامّة، واللغة العربيّة خاصّة، ولم يجعل بعض علماء المعجمات المعاصرين مثلاً ونموذجاً لهذه الظاهرة ليقدموا تفسيراً لها إلّا من خلال اللغة العربيّة^(١)، والأضداد فرعٌ من المشترك اللفظي أي اللفظ الذي له أكثر من دلالة^(٢)، ويعدّ الخليل بن أحمد الفراهيدي أوّل من ألّفت إلى هذه الظاهرة اللغويّة، وذلك عند تعرّضه للفظة (الشعب) فوجد أنّها تعني (التّجمع والتّفريق)، وذلك في قوله: "وشعّبت بينهم، أي: فرّقتهم. وشعّبت بينهم بالتّخفيف: أصلحت. والتّأمّ شعبهم، أي: اجتمعوا بعد تفرّقهم وتفرّق شعبهم"^(٣)، وحال اللّغويين في الأضداد كما لهم في المشترك اللفظي؛ إذ انقسموا على قسمين منهم من يرى وقوعه في الكلام، ومنهم من ينكره، ومن ذلك قول قطرب: "ومن هذا اللفظ الواحد الذي يجيء على معنيين فصاعداً ما يكون متضادّاً في الشّيء وضدّه"^(٤)، وعرفه أبو الطيّب اللّغويّ (ت ٣٥١هـ) بقوله: "جمع ضدّ، وضدّ كلّ شيء ما نافاه، نحو البياض والسّواد، والسّخاء والبخل، والشّجاعة والجبن، وليس كلّ ما خالف الشّيء ضدّاً له، ألا ترى أنّ القوّة والجهل مختلفان، وليساً ضدّين؛ وإنّما ضدّ القوّة الضعف، وضدّ الجهل العلم، فالاختلاف أعمّ من التّضادّ؛ إذ كان كلّ متضادّين مختلفين، وليس كلّ مختلفين ضدّين"^(٥)، وزعم

(١) ينظر: الكلمة دراسة لغويّة معجمية: ١٣٦.

(٢) ينظر: المزهري في علوم اللّغة وأنواعها: ٣٨٧/١، وفقه اللّغة: د. علي عبد الواحد وافي: ١٤٨.

(٣) كتاب العين: ٢٦٢/١.

(٤) الأضداد: قطرب: ٧٠.

(٥) الأضداد في كلام العرب: ٣٣.

النحاس (ت ٣٣٨هـ): "أنه من آلات الكتاب، معرفة الأضداد كونهم يحتاجون إلى ذلك في الكتابات والرسائل والخطب؛ لأنه يقع في كتبهم كثيراً، فيشكل عليهم؛ لأن أصله من جوهر اللغات الفصاح، ومنه قولهم: السرف والإمساك، وإنما هو السرف والتقتير، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ [الفرقان: ٦٧]، ويجوز السرف والقصد، وإنما ضد الإمساك والإعطاء، وإن كان غير إسراف، ويقولون: الجمال والقبح، وإنما هو الجمال والدمامة، والحسن والقبح"^(١)، وقال أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ): "ومن سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد، نحو (الجون) للأسود، و(الجون) للأبيض، وأنكر ناس هذا المذهب، وأن العرب تأتي باسم واحد لشيء وضده"^(٢).

ومنه قول ابن الأنباري: "وقال آخرون: إذا وقع الحرف على معنيين متضادين، فالأصل لمعنى واحد، ثم تدخل الاثنان على جهة الاتساع، فمن ذلك الصريم: يقال ليل صريم، وللنهار صريم؛ لأن الليل ينصرم من النهار، والنهار ينصرم من الليل، فأصل المعنيين من باب واحد، وهو القطع"^(٣)، وممن أنكر الأضداد ابن درستويه الذي أنكر المشترك اللفظي، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، وألف في ذلك كتاباً سمّاه (إبطال الأضداد)^(٤)، وحجته فيما ذهب إليه من إنكار للأضداد، أن اللغة وضعت للإبانة عن المعاني، وإذا جاز وضع اللفظ للدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضد الآخر، لم يكن في ذلك إبانة، بل تغطية وتعمية، ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا لعل، مثلما يجيء فعل وأفعل، فيتوهم من لا

(١) عمدة الكتاب: ١٤٩/١.

(٢) الصّاحبي في فقه اللغة: ٦٦.

(٣) الأضداد: ابن الأنباري: ٨/١.

(٤) ينظر: تصحيح الفصح: ١/ ١٨٥، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٣٩٦/١.

يعرف العلل أنهما لمعنيين مختلفين، وإن اتفق اللفظان^(١)، وهناك عدّة أسباب أدت إلى نشأة الأضداد ومنها: اختلاف لغات القبائل العربيّة، فقد يكون المعنى الأصلي للكلمة عامًّا، ثمَّ يُخصَّص معناه في اتجاه مصاد في لغة قبيلة أخرى، مثلاً: كلمة (الطرب) معناها في كتب الأضداد بمعنى (الفرح، والحزن)، والأصل في هذا المعنى أنها خفة تصيب الرجل لشدة السرور، أو لشدة الجزع^(٢)، ومن ذلك قول أبي زيد (ت ٢١٥هـ) إن: "السُدْقَةُ في لغة تميم الظلمة وفي لغة قيس الضوء"^(٣)، وتردُّ بعض أسباب نشأة الأضداد إلى التطوّر اللغوي؛ إذ توجد في بعض الأحيان كلمتان مختلفتان، لهما معنيان متضادان، فيحدث تطوّر في أصوات إحداها بحيث تجعلها توافق لفظ الأخرى تمامًا، فتبدو كما لو كانت كلمة واحدة لها معنيان متضادان^(٤)، وذلك مثل كلمة (الجون)؛ إذ يرى بعض الباحثين المحدثين أنّ هذه الكلمة، التي تعبّر عن اللون الأبيض، قد انحدرت من أصلين ليست بينهما أي علاقة؛ إذ يبدو أنّ (الجون) التي يُعبّر بها عن السّواد قد اشتقت من الفعل (جَنّ)، الذي يُراد به في اللغة غطى وستر، والذي جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى الْكَوْكَبَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، فهذه المادة تعبّر في الأصل عن معنى الظلمة وحجب النور ثمَّ تطوّرت أصواتها بتأثير عامل المخالفة، فقلّب أحد الصّوتين إلى صوت يشبهه وهو الواو، فأصبحت الكلمة (الجون)، ومن هنا حدث التباس بين الجون المنحدر من مادة (جَنّ) بالجون الذي يعبر بها أصلًا عن النور، فصارت

(١) ينظر: تصحيح الفصيح: ٧١/١.

(٢) ينظر: فصول في فقه اللغة: ٣٤٣، ٣٤٢.

(٣) ثلاثة كتب في الأضداد للأصمعيّ والسّجستانيّ ولابن السّكيت: ٣٥.

(٤) ينظر: فصول في فقه اللغة العربيّة: ٣٥١.

هذه الكلمة (الجون) من الأضداد واستقرت في اللغة على هذا الأساس^(١)، ومن الأسباب الأخرى في نشأة الأضداد هي: اختلاف مدلول اللفظة الواحدة باختلاف الأوضاع، مثل كلمة (فوق) التي قيل إنها تستعمل في ضدّ معناها الأصلي؛ إذ تأتي بمعنى دون كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]، أي فما دونها^(٢).

أمّا أبو عليّ الفارسيّ فقد أقرّ بالأضداد وكان من المدافعين عن وجوده في العربيّة، وبيّن أنّ التّضادّ يأتي من تداخل اللّغات أو استعارة اللفظة لأكثر من معنى، وذلك من خلال قوله: "اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، فينبغي أن لا يكون قصدًا في الوضع ولا أصلًا، لكنّه من لغات تداخلت، أو تكون كلّ لفظة تستعمل المعنى، ثمّ تستعار لشيء، فتكثر وتغلب حتى تصير بمنزلة الأصل، وقد كان أحد شيوخنا ينكر الأضداد التي حكاها أهل اللغة، وأن تكون لفظة واحدة لشيء وضده، والقول في هذا أنّه لا يخلو من إنكار ذلك ودفعه إياه من حجة من جهة السّماع والقياس، فلا يجوز أن تقوم من حجة ولا تثبت له دلالة من جهة السّماع، بل الحجة من هذه الجهة عليه؛ لأنّ أهل هذه اللغة كأبي زيد، وأبي عبيدة، والأصمعيّ، ومن بعدهم قد حكوا ذلك وصنّفت فيه الكتب، وذكره في كتبهم مجتمعا ومتفرقا؛ فالحجة من هذه الجهة عليه لا له"^(٣)، وهذا النصّ دليل على قبول أبيّ عليّ الفارسيّ للتّضادّ ودفاعه عنه، وذكر في موضع آخر في كتبه ومنها (كتاب الحجة للقرّاء السبعة) في معرض حديثه عن التّضادّ واهتمام العلماء به وذكرهم له في كتبهم قوله: "وقد حكى متقدمو أهل اللغة وقوع الاسم على الشيء

(١) ينظر: فقه اللغة العربيّة: د. كاسد ياسر الزبيدي: ١٧٦.

(٢) ينظر: فقه اللغة: د. علي عبد الواحد وافي: ١٥١.

(٣) المسائل البغداديات: ٥٣٤.

وعلى ضده، وصنفوا فيه الكتب كقطرب، والتّوزي ويعقوب وغيرهم، وربما أنكر ذلك منكرون بتعسف وتأويلات غير سهلة، وليس ينكر أحد أن اللفظة الواحدة تقع على الشيء وعلى خلافه، وكذلك لا ينبغي أن ينكر وقوعه على الشيء وعلى ضده؛ لأنّ الضدّ ضرب من الخلاف، فإنّ زعموا أنّ ذلك يلبس فهو في الخلاف أيضاً يلبس^(١)، وذكر الفارسيّ العلماء الذين ألفوا في التّضادّ والذين أنكروا التّضادّ وكان موقف الفارسيّ واضحاً من الذين أنكروه، وذكر الدكتور عليّ جابر المنصوريّ إنّ أبا عليّ الفارسيّ قد قسّم الأضداد على ثلاثة أنواع: الأوّل: ما يقع في كلمتين أي (الكلمة وعكسها) من الأسماء والأفعال، ومن ذلك: "أذممتُ كذا وكذا كما يُقال في ضده، أحمَدْتُ، لا يمتنع في القياس أذمته في ضدّ أحمَدته، لأنّ هذا النحو قد كثر كثرة لا يضيق معها القياس عليه"^(٢)، والثاني: ما يقع بالنفي أو بواسطة همزة السلب، وهذا ما نبّه عليه ابن جنّي في الخصائص؛ إذ قال: "نبهنا أبو عليّ - رحمه الله - أنّ كلّ فعل أو اسم مأخوذ من الفعل أو فيه معنى الفعل، فإنّ وضع ذلك في كلامهم على إثبات معناه لا سلبهم إيّاه، وذلك قولك: قام، فهذا لإثبات القيام، وجلس لإثبات الجلوس ... فإذا أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النفي فقلت: ما فعل، ولم يفعل، ولن يفعل، ولا تفعل ... وكذلك عجم أين وقعت في كلامهم ... للإيهام وضدّ البيان ثمّ إنهم قالوا: أعجمت الكتاب إذا بيّنته وأوضحته. فهو إذا لسلب معنى الاستبهام لا إثباته ..."^(٣)، والثالث: هو ما تحمله الكلمة ذاتها من الدلالة على معنيين متضادين للكلمة الواحدة ويكون نتيجة الاستعمال، أو أي عوامل أخرى^(٤).

(١) الحُجّة للقرّاء السبعة: ١١٥/٣.

(٢) موسوعة المسائل (المسائل العضديّات): ٧١ / ٢.

(٣) الخصائص: ٧٥، ٧٦ / ٣.

(٤) ينظر: أبو عليّ النّحويّ وجهوده في الدّراسات اللّغويّة والصّوتيّة: ٨٥، ٨٦، ٨٧.

وهكذا فإنَّ أبا عليَّ الفارسيَّ قال بالتَّضادِّ ودافعَ عنه لكنَّه لم يفرد له دراسةً مستقلةً، وبالأطِّلاع والتَّتبُّع لما بينَ أيدينا من مؤلَّفاتِ أبي عليَّ يمكننا الكشف عن بعض السِّمات المنهجية لدراسة الألفاظ التي تعدُّ من الأضداد، وكيف تناولها من خلال عدَّة طرق؛ ومنها:

١- الطَّريقة الأولى: يذكر أصل اللفظ ومصدره ثمَّ يذكر المعنيين المختلفين؛ إذ لم يصرِّح بلفظ الأضداد:

تدلُّ هذه الطَّريقة على مرونة اللغة وتؤكد التطوُّر الدَّلاليَّ الذي يصيب الألفاظ وتتضمَّن هذه الطَّريقة العودة إلى أصل اللفظ ومصدره؛ إذ يُشتقُّ من الجذر الواحد لفظ له دلالتان، وأورده في مُصنَّفاتِه من دون أن يصرِّح بلفظ التَّضادِّ ومنه قوله في الحُجَّة للقراء السَّبعة: قالوا: وَعَدْتُهُ، أَعَدُّهُ، وَعَدَّا، وَعَدَّةً، وَمَوْعَدًا وَمَوْعِدَةً، قال: ﴿إِلَّا عَنِ مَوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤] وجاء (وعد) في الخير والشرِّ^(١).

وذكر ابن منظور إنَّ عِدَّةً ووَعَدًا ومَوْعَدًا ومَوْعِدَةً ومَوْعِدًا ومَوْعِدَةً، ولفظ (الوَعْدُ) يستعمل في الخير والشرِّ^(٢)، فقد وضَّح في هذا الموطن اللفظ وفعلية ومصادره ثمَّ بيَّنَ المعنيين المتضادَّين للفظ (الوعد)، وهما (الخير، والشرِّ)، ومن الأمثلة التي توضَّح لنا هذا الوجه هو قول الفارسيِّ في لفظ (الشَّرى) وهو مصدر شريت ويستعمل للبيع وللشَّراء^(٣)، وواضح في هذا الموطن أنَّ أبا عليَّ الفارسيَّ قد ذكر لفظ (الشَّرى) الذي هو مصدر وقد جاء للدلالة على معنيين متضادَّين، وهما: (البيع، والشَّراء)، ونقل أبو الطَّيِّب اللُّغويُّ عن الأصمعيِّ: "وقال الأصمعيُّ: اشتريتُ الشَّيءَ على وجهين، وشريتهُ أيضًا على وجهين، يُقال: اشتريتُ الشَّيءَ

(١) الحُجَّة للقراء السَّبعة: ٢٦٦/١.

(٢) ينظر: لسان العرب ٦/ ٤٨٧١، ٤٨٧٢.

(٣) ينظر: التَّكملة: ٢٨٣ - ٢٨٤.

وأعطيتُ ثمنه، اشتراءً، وشريته شري وشراءً، واشتريته أيضاً، وشريته، إذا بعته فأخرجته من يدك، وأخذت ثمنه... قال: ﴿وَشَرَّوْهُ بِثَمَنِ بَخْسٍ﴾ [يوسف: ٢٠]، أي باعوه^(١).

وذكر ابن منظور أن: "شَرَى الشَّيْءَ يَشْرِيهِ شَرِيَّ وشِراءً واشْتَرَاه سَوَاءً وشَرَاهُ واشْتَرَاهُ باعَه"^(٢).

الطريقة الثانية: يذكر المعنيين المتضادين من دون أن يذكر كلمة التضاد أو الفعل والمصدر:

وهذه الطريقة هي الأكثر استعمالاً لدى أبي علي الفارسي في كتبه؛ إذ يرجع الأمر إلى السياق والقرينة، فيذكر اللفظين المتضادين فقط من دون ذكر أصل اللفظ، أو مصدره أو لفظ التضاد، ومنها قوله في لفظ (الذفر) أنها تستعمل للنتن والطيب^(٣)؛ إذ ذكر في هذا الشاهد أن المراد بلفظة (الذفر) هنا المعنيين المتضادين، وهما: (النتن، والطيب)، وقالوا: الذفر: المسك، ويقال للنتن الذفر^(٤)، ويقال: "الذفر، بالذال وتحريك الفاء شدة ذكاء الرائحة طيبة كانت أو خبيثة"^(٥).

ومن جملة الأمثلة التي أوردها في هذا الباب هي قوله: "ألا ترى أن البياض الذي هو في الأخضر إنما هو من الصبح، فالأخضر قد جمع اللونين المفترقين اللذين هما السواد والبياض"^(٦).

(١) الأضداد في كلام العرب: ٢٥٣.

(٢) لسان العرب: ٤/ ٢٢٥٢.

(٣) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل البصريّات): ٩٩/١.

(٤) ينظر: الأضداد: قطرب: ١١٣.

(٥) لسان العرب: ٢/ ١٣٩٣.

(٦) شرح الأبيات المشككة الإعراب: ٣٦٩.

إذن فالأخصف يُراد به المعنيان المتضادَّين (السّواد والبياض)، وقيل:
"الأخصف والأخصيف لون كلون الرّماد ورماد خصيف فيه سواد وبياض"^(١).

وللتّوضيح أكثر ننقل شاهداً آخر لهذا الوجه، ومنه قوله: "أخذُه عنوه" تكون
عن طاعة وعن غير طاعة"^(٢)، وذكر ابن الأنباري لفظ (عنوة) بقوله: "وعنوة من
الأضداد؛ يقال: أخذَ الشيءَ عنوةً، إذا أخذَه غصبًا وغلبةً، وأخذَه عنوةً إذا أخذَه
بمحبّةٍ ورضاً من المأخوذ منه"^(٣)، ومن الألفاظ الأخرى التي ذكرها الفارسي هي
لفظة (المَلّوان)، وأنهما يقعان على اللّيل والنّهار^(٤)، يقال: سُمي كلٌّ من اللّيل
والنّهار: المَلّوان^(٥).

فسرّ الفارسي أنّ لفظة (عنوة) جاءت في معنيين مختلفين، وهما: الطّاعة،
وغير الطّاعة.

الطريقة الثالثة: يحتجّ بالشواهد القرآنية عند دراسته للأضداد:

وقد استعمل أبو عليّ الفارسيّ هذا الأسلوب في كتبه، وهو إيراد الشّواهد
القرآنية من أجل تبين الأضداد، ومنها لفظ (المسجور) التي جاءت في قوله:
﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦]، وقيل في المسجور: إنّه يُطلق على الفارغ
والممتلئ^(٦)، وكذلك ذكر ابن سيده أنّ (المسجور) تعني الفارغ والمملوء^(٧)؛ إذ
استشهد أبو عليّ الفارسيّ بهذه الآية الشريفة وأوضح أنّ لفظة (المسجور) تدلُّ
على (الفارغ، والممتلئ) والمعنيان متضادّان.

(١) لسان العرب: ١١٧٥/٢.

(٢) موسوعة المسائل (المسائل البصريّات): ١٠٢/١.

(٣) الأضداد: ابن الأنباري: ٧٩.

(٤) ينظر: موسوعة المسائل (المسائل العضديّات): ١٩/٢.

(٥) ينظر: الأضداد: ابن الأنباري: ٢٠٢/١، تفسير التحرير والتنوير: ٨٢/٢٩.

(٦) ينظر: الحجّة للقراء السبعة: ١٠٠/٤.

(٧) ينظر: المخصص: ١٧٨/٤.

وللإضافة أكثر نورد شاهداً آخر؛ إذ تحدّث الفارسيّ عن لفظة (بين) التي وردت في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]، فذكر أنّ هذه اللفظة تستعمل على ضربين: مصدر وظرف، وترجع إلى أصل واحد وهو (الافتراق والانكشاف)، ثمّ ذكر أنّه لا يمتنع أن يُتّسع فيه، فيستعمل بغير هذا المعنى، ومن ذلك مجيئه بمعنى (الوصل)، أي: صار بمنزلة (الوصلّة والاقتراب) بين الشّيين وإن كان الأصل فيه (الافتراق)^(١)، أي حصل تطوّر دلاليّ، فبعد أن كان لفظ (بين) يدلّ على الافتراق اتّسعت دلّالته ليدلّ على الوصل، وهذا الذي ذهب إليه المعجميون في معنى (بين)، ومجيئه بمعنى الافتراق والوصل، فقال ابن الأنباري: "والبين من الأضداد؛ يكون البين الفراق، ويكون البين الوصال"^(٢)، وقال ابن منظور: "البين في كلام العرب جاء على وجهين يكون البين الفرقة ويكون الوصل بان يبين بيناً وبينونة وهو من الأضداد"^(٣)، ومن الشواهد الأخرى التي ذكرها الفارسيّ هي لفظة (الصّريم) الواردة في قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ﴾ [القلم: ٢٠]، والتي تدلّ على (الليل والنهار)، وجاءت هنا في صفة الجنة، أي: كالليل في سواده لا حتراقها، أو كالنهار في بياضها، وما بطل من خضرتها بالآفة النازلة بها^(٤)، وذهب قطرب إلى أنّ (الصّريم) يدلّ على الليل والصّبح^(٥)، وقال ابن عاشور: "والصّريم قيل: هو الليل، والصّريم من أسماء الليل ومن أسماء النهار لأنّ كلّ واحدٍ منهما ينصرم عن الآخر"^(٦).

(١) ينظر: الإغفال: ١/ ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٣٨.

(٢) الأضداد: ابن الأنباري: ٧٥.

(٣) لسان العرب: ١/ ٤٠٣.

(٤) ينظر: الحجّة للقراء السبعة: ٣/ ٨٦.

(٥) ينظر: الأضداد: قطرب: ١٢١.

(٦) تفسير التحرير والتنوير: ٨٢/ ٢٩.

ومن الألفاظ الأخرى التي ذكرها الفارسي في هذا الضرب هي لفظة (البلاء)، التي تطلق على (الامتحان أو الاختبار)، ويكون في الخير، والشر، والمحنة أو الفتنة، وجاءت هذه اللفظة في قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠]؛ إذ قال: "من قال: (تَبْلُوا) فمعناه: تختبر من قوله سبحانه: ﴿وَبَلَوْتَهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ﴾ [الأعراف: ١٦٨]، أي: اختبرناهم، ومنه قولهم: البلاء ثمّ الثناء، أي: الاختبار للمثني عليه، ينبغي أن يكون قبل الثناء، ليكون الثناء عن علم بما يوجبه. ومعنى اختبارها ما أسلفت: أنه إن قدم خيراً أو شراً جوزي عليه، كما قال: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]، ونحوها من الآية التي تدلّ على هذا المعنى^(١)، ووضح أبو هلال العسكري أنّ (البلاء) يكون ضرراً ونفعاً^(٢)، وجاء في لسان العرب: "وَالْبَلَاءُ يَكُونُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ يُقَالُ ابْتَلَيْتَهُ بَلَاءً حَسَنًا وَبَلَاءً سَيِّئًا وَاللَّهُ تَعَالَى يُبْلِي الْعَبْدَ بَلَاءً حَسَنًا وَيُبْلِيهِ بَلَاءً سَيِّئًا"^(٣).

الطريقة الرابعة: ذكر أقوال العلماء في الأضداد:

أبو عليّ الفارسي لا يكاد يخلو كتاب من كتبه من أقوال العلماء وآرائهم؛ إذ تزخر مؤلفاته بأراء العلماء واقتباساتهم في جميع المستويات اللغوية، والتضاد له نصيب في كتب أبي عليّ الفارسي؛ إذ نقل أقوال العلماء في التضاد، ومنها قوله: "قال أبو عبيدة وغيره ﴿مِنْ وَرَأَى﴾ [مريم: ٥] من قدّامي، وكذلك قال: من قوله: ﴿وَكَانَ وَرَاءَ هُمُ الْمَلِكُ﴾ [الكهف: ٧٩]، أي: بين أيديهم وأنشد لسوّار بن المضرب:

(١) الحجة للقرآن السبعة: ٣٦٧/٢، ٣٦٦.

(٢) الفروق اللغوية: ٢٤٠.

(٣) لسان العرب: ٣٥٥/١.

أيرجو بنو مروان سمعي وطاعتي وقومي تميم والفلاة ورائيا

أي: أمامي، وهكذا حكى عنه التّوزي (ت ٢٣٨هـ)، قال: وقال: وراء الرجل: خلفه ووراءه قدامه: قال: "وكان وراءهم ملك" أي: أمامهم، وكذلك قوله عز وجل: ﴿وَمِنْ وَرَائِهِمْ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ [إبراهيم: ١٧]، أي: أمامه^(١)، وقوله أيضاً: "وقال غيره: "وراء: يكون بمعنى خلف وبمعنى قدام، قال: وفي القرآن في معنى خلف وبعد قوله: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾ [هود: ٧١]، وروي عن ابن عباس: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]، أي: أمامهم، ونحو ذلك قال يعقوب مثل غيره^(٢)، وذكر أبو الطيّب اللّغوي أنّ لفظ (وراء) من الأضداد، ومنه قول أبي عبيدة أنّ وراء الرجل خلفه، ووراءه أمامه^(٣)، وكذلك قال قطرب في لفظ (وراء) أنّها بمعنى الخلف، والقدام، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ وَرَائِهِمْ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ [إبراهيم: ١٧]، بمعنى: من قدامه^(٤)، ولتقوية هذا الضرب نأتي بمثال آخر، ومنها قول أبي الحسن في لفظ (الأسارى) التي في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّمَن فِي أَيْدِيكُمْ مِّنَ الْأَسْرَى﴾ [الأنفال: ٧٠]، وذلك بقوله: "وقال أبو الحسن: الأسرى ما لم يكن موثقاً، والأسارى: الموثقون، قال: والعرب لا تعرف ذلك، كلاهم عندهم سواء"^(٥).

(١) الحجة للقرءاء السبعة: ١١٤، ١١٥، وينظر: خزانة الأدب: ٥٥/٧، ولسان

العرب: ٤٨٢٣/٦

(٢) الحجة للقرءاء السبعة: ١١٥ / ٣

(٣) ينظر: الأضداد في كلام العرب: ٤١٢.

(٤) ينظر: الأضداد: قطرب: ١٠٥.

(٥) الحجة للقرءاء السبعة: ٣١٣ / ٢

الخاتمة

الخاتمة

حمدًا لِمَن فَتَقَ أَلْسِنَةَ الْبُلْغَاءِ بِالْبَيَانِ، وَجَعَلَهُمْ صَيَارِفَةَ الْكَلَامِ، وَفَرَسَانَ النَّظْمِ
وَالنَّثَرِ، وَأُصْلِيَّ وَأُسْلَمَ عَلَى خَيْرِ أَنْبِيَائِهِ وَأَمِينِ أَصْفِيَائِهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
الْمُتَّجِبِينَ الْأَخْيَارِ وَسَلَّم تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

وبعد هذه الرِّحْلَةُ الطَّوِيلَةَ مع منهج أبي عليّ الفارسيّ في شرح الألفاظ
يمكنني إجمال ما وصلتُ إليه من نتائج بما يأتي:

١- انتماء أبي عليّ الفارسيّ للمذهب البصريّ، ويتجلى ذلك في قوله (أصحابنا)،
فضلاً عن استعماله المصطلحات البصريّة، واعتداده بآراء شيوخ المدرسة
البصريّة، كالخليل، وسيبويه، لكن هذا لم يمنعه من الأخذ عن العلماء الكوفيّين، فقد
أخذ عن الكسائيّ وثعلب؛ إذ كان يوثّق آراءهم ويستشهد بها.

٢- اعتمد على الأحكام والأصول في مأخذه على العلماء، وسار على نهج من
سبقه من العلماء في الردّ، والتّخفّط؛ إذ ألف كتاب (الإغفال) فذكر فيه بعض
مسائل أبي إسحاق الزّجاج، وأخذها ثمّ عرض لها بالتّفنيد والردّ، بالإضافة إلى
مأخذه على علماء آخرين.

٣- اعتداد الفارسيّ بالسّماع، ممّا يجعله قريباً من المدرسة الكوفيّة، ونلاحظ ولعه
بالقياس؛ إذ خطا به خطوات واسعة، ونقله من القياس الفطريّ إلى القياس العقليّ
وقال عنه: "أخطأ في خمسين مسألة في اللّغة ولا أخطئ في واحدة في القياس"،
وولعه بالقياس يقربّه من المدرسة البصريّة.

٤- يقدّم السّماع على القياس، وذلك بقوله: "فإذا ورد السّمع في نحو هذا بشيء
وجب إتباعه، ولم يبقَ غرض مطلوب بعده".

٥- كثرة استشاده بالقرآن الكريم والقراءات القرآنيّة، حتّى الشاذّة منها،
واستشاده بالحديث النبويّ الشريف، في مسائله اللّغويّة والصّرفيّة.

٦- استشهد بالشعر العربي كثيراً، فنادراً ما نلاحظ إهماله للشعر، فكل قضية يُناقشها ويعللها يستشهد بالشعر فيها، واستشهاده بالشعر لا يتوقف عند مرحلة زمنية محدّدة؛ إذ استوفى جميع العصور الأدبية، وهذا يدلُّ على فيض المعرفة عنده في أشعار العرب، إضافة إلى ذلك استشهاده بالنثر، كالأمثال، وأقوال العرب، ومن مصادره الأخرى التي استشهد فيها هي لهجات القبائل؛ وقد أورد لغات مختلفة.

٧- شغفه بالتعليل، مكنه من ذلك حدة ذكائه، وتبحّره في علمه؛ إذ قلّما نرى مسألة من المسائل دون تعليل، فهو يناقش ويعلل ويحتجّ .

٨- اتّصفه بالأمانة العلمية، في نقله لآراء العلماء وأقوالهم في جميع المسائل اللغوية والصرفية والدلالية، واهتمامه بنقل آراء العلماء الذين اشتهروا برواية اللغة كأبي زيد الأنصاري، والأصمعي، وذلك في دعم آرائه ورفدها بالنقل الصحيح عن العرب، ونراه أحياناً يقوم بالردّ على رواياتهم لضعفها ووهنها، وهذا دليل على غزارة علمه واطلاعه.

٩- اعتماده على المعنى في توجيهاته، وربطه بين المعنى والأبنية الصرفية، واهتمامه بظاهرة تعدّد اللغات الواردة في الكلمة الواحدة في المصادر، وذكر أصل الفعل في اللغة.

١٠- اعتنى الفارسي في مسائله اللغوية بإيراد الجموع بأنواعها، وتفسير معناها، وتصويب ألفاظها.

١١- وكان للإعلال نصيبٌ عند الفارسي، فذكر أنواعه، والوجوه المتعدّدة فيه، وكان كغيره من العلماء؛ إذ اعتمد على مسألة الأصل اللغوي، والجانب الصوتي، حتّى يتمكن من إظهار ما حدث في الكلمة من إعلال.

١٢- وهو من المؤيدين لوقوع التّرادف بين الألفاظ، إلّا أنّه لم يُصرّح بمصطلح التّرادف في مصنّفاته، وهذا ما نجده عند العلماء الذين سبقوه.

١٣- ذهب الفارسيّ إلى أنّ المشترك اللفظيّ لم يكن مقصودًا في أصلِ الوضع، وإنما حدثَ بسببِ تداخل اللُّغات، أو الاستعارة التي تشيع فتصير بمنزلة المعنى الأوّل.

١٤- ذهب الفارسيّ بالأضداد إلى أبعد من ذكر الشّيء وضدّه، وإنما عدّ ما يقع بالنّفي، أو بواسطة همزة السّلب من الأضداد.

١٥- تعامل مع السيّاق بوصفه كاشفًا للمعنى.

وآخر دعوانا أنّ الحمد لله رب العالمين



المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ❖ ابن يعيش النحويّ (ت ٦٤٣هـ)، تح: د. عبد الإله نيهان، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سنة (١٩٩٧م).
- ❖ أبنية الصّرف في كتاب سيبويه: الدّكتور خديجة عبد الرّزاق الحديثي، ط ١، مكتبة النهضة _ بغداد، سنة (١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م).
- ❖ أبو عليّ الفارسيّ حياته، ومكانته بين أئمة العربية، وآثاره في القراءات والنحو: الدّكتور عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، مكتبة نهضة مصر ومطبتها الفجّالة - مصر.
- ❖ أبو عليّ النحويّ وجهوده في الدّراسات اللّغويّة والصّوتيّة: المنصوريّ، د. عليّ جابر، ط ١، مطبعة الجامعة - بغداد، سنة (١٩٨٧م).
- ❖ إتحاف الأمجاد في ما يصحّ به الاستشهاد: الألوسي، السيّد محمود شكري (ت ١٣٤٢هـ)، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الارشاد _ بغداد، سنة (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- ❖ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: الفارسيّ، الأمير علاء الدّين عليّ بن بلبان (ت ٧٣٩هـ)، تح: شعيب الأرناؤوط، ط ١، مؤسسة الرّسالة، سنة (١٤١٢هـ - ١٩٩١م).
- ❖ إصلاح المنطق: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السّكّيت (ت ٢٤٤هـ)، تح: محمد مرعب، ط ١، دار إحياء التّراث العربيّ، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- ❖ الأصمعيّات: أبو سعيد عبد الملك بن قريش الأصمعيّ (ت ٢١٦هـ)، تح: أحمد محمّد شاكر، وعبد السّلام محمّد هارون، ط ٧، دار المعارف _ مصر، سنة (١٩٩٣م).

- ❖ أصول التفكير النحوي: د. عليّ أبو المكارم، ط ١، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، سنة (٢٠٠٦م).
- ❖ الأصول في النحو: أبي بكر مُحَمَّد بن سهل النحويّ البغداديّ ابن السَّرَّاج (ت ٣١٦هـ)، تح: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط ٣، مؤسسة الرسالة — بيروت، سنة (١٤١٧هـ — ١٩٩٦م).
- ❖ الأصول النحويّة والصرفيّة في الحجّة لأبي عليّ الفارسيّ: الدكتور محمّد عبد الله قاسم، ط ١، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع — سوريا، سنة (١٤٢٩هـ — ٢٠٠٨م).
- ❖ الأضداد في كلام العرب: عبد الواحد بن عليّ الحلبيّ أبو الطيّب اللّغويّ (ت ٣٥١هـ)، تح: الدكتور عزة حسن، ط ٢، المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، سنة (١٩٩٦م).
- ❖ الأضداد: مُحَمَّد بن القاسم الأنباريّ، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، صيدا — بيروت، سنة (١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م).
- ❖ الأضداد: أبي عليّ مُحَمَّد بن المستنير قطرب، تح: الدكتور حنا حدّاد، ط ١، دار العلوم للطباعة والنشر، الرّياض — المملكة العربيّة السّعوديّة، سنة (١٤٠٥ — ١٩٨٤م).
- ❖ الإعجاز البيانيّ في صيغ الألفاظ: الدكتور مُحَمَّد الأمين الخصريّ، ط ١، مطبعة الحسين الإسلاميّة، سنة (١٤١٣هـ — ١٩٩٣م).
- ❖ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: أبو عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، دار الكتب المصريّة، سنة (١٣٦٠هـ — ١٩٤١م).
- ❖ إعراب القراءات الشّواذ: أبو البقاء العكبريّ (ت ٦١٦هـ)، تح: محمّد السيّد أحمد عزّوز، ط ١، عالم الكتب، بيروت — لبنان، سنة (١٤١٧هـ — ١٩٩٦م).

- ❖ الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: الزركلي، خير الدين، ط ١٥، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان.
- ❖ أعيان الشيعة: السيّد محسن الأمين، تح: حسن الأمين، دار المعارف للطبوعات، بيروت (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- ❖ الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تح: الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، ط ٢، مكتبة دار المتنبي، سنة (١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م).
- ❖ الاقتراح في أصول النحو: الإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: عبد الحكيم عطية، ط ٢، دار البيروتي، سنة (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).
- ❖ الأمالي: إسماعيل بن القاسم أبو علي القالي (ت ٣٥٦هـ)، ط ٢، دار الكتب المصريّة، سنة (١٩٢٦م).
- ❖ الإمتاع والمؤانسة: أبو حيّان التّوحّيديّ، تح: أحمد أمين وأحمد الزّين، دار مكتبة الحياة.
- ❖ إنباه الرواة على أنباه النّحاة: الوزير جمال الدّين أبي الحسن عليّ بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤هـ)، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار الفكر العربيّ - القاهرة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- ❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح: د. محمّد محي الدين عبد الحميد، ط، دار الفكر، د.ت.
- ❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح: محمّد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، لبنان - بيروت.

- ❖ الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تح الدكتور مازن المبارك، ط ٣، دار النفائس، بيروت، سنة (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- ❖ الإيضاح: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي (ت ٣٧٧هـ)، تح: الدكتور كاظم بحر المرجان، ويليهِ رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لأبن الطراوة النحوي (ت ٥٢٨هـ)، تح: الدكتور حاتم صالح الضامن، ط ١، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، سنة (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م).
- ❖ البحر المحيط في التفسير: محمد بن يوسف بن علي بن حيّان أثير الدين أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، سنة (١٤٢٠هـ).
- ❖ البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تح: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، والشيخ جمال حمدي الذهبي، والشيخ إبراهيم عبد الله الكردي، ط ١، دار المعرفة، بيروت - لبنان، سنة (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- ❖ بغية الطلب في تاريخ حلب: الصاحب كمال الدين عمر بن أحمد بن العديم، تح: الدكتور سهيل زكار، دار الفكر - بيروت، لبنان.
- ❖ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، تح: محمد المصري، ط ١، دار سعد الدين - دمشق، سنة (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- ❖ البيان والتبيين: أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، ط ٧، مكتبة الخانجي - القاهرة، سنة (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- ❖ تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، ط ١، دار الفكر - بيروت، سنة (١٤١٤هـ).

- ❖ تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: د. عبد الحليم النجار، ط٤، دار المعارف — القاهرة.
- ❖ تاريخ آداب العرب: مصطفى صادق الرافعي، تح: د. درويش الجويدي، شركة أبناء شريف الأنصاري، المطبعة العصرية، سنة (١٤٢٣ هـ — ٢٠٠٢ م).
- ❖ تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم: القاضي أبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر المعري التتوخي (ت ٤٤٢ هـ)، تح: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، المملكة العربية السعودية، سنة (١٤٠١ هـ — ١٩٨١ م).
- ❖ تفسير التحرير والتتوير: الإمام الشيخ محمد الطاهر التونسي ابن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ)، ط١، دار ابن حزم، بيروت — لبنان، سنة (١٤٤٣ هـ — ٢٠٢١ م).
- ❖ الترادف في اللغة: د. حاكم مالك لعبيبي الزيايدي، دار الحرية — بغداد، سنة (١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م).
- ❖ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، سنة (١٣٨٧ هـ — ١٩٦٧ م).
- ❖ تصحيح الفصيح وشرحه: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد ابن المرزبان ابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ)، تح: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية — القاهرة، سنة (١٤١٩ هـ — ١٩٩٨ م).
- ❖ التعريفات: السيد الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الحنفي الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة (٢٠٠٣ م).

- ❖ التعلّيق على كتاب سيبويه: أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار
الفرسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تح: الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطبعة
الألماني - القاهرة، سنة (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- ❖ تفسير الطبريّ جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر محمّد بن
جرير الطبريّ (ت ٣١٠هـ)، تح: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي،
ط، دار هجر، سنة (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- ❖ التكملة: أبو عليّ الفرسيّ، تحقيق ودراسة رسالة لنيل درجة الماجستير في
الآداب: كاظم بحر المرجان، سنة (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- ❖ تهذيب اللّغة: أبو منصور محمّد بن أحمد الأزهرّي (ت ٣٧٠هـ)، تح: محمّد
عوض مرعب، ط١، دار إحياء التّراث العربيّ - بيروت، (٢٠٠١م).
- ❖ ثلاثة كتب في الأضداد للأصمعيّ وللّسجستانيّ ولابن السّكيت ويليها ذيل
في الأضداد للصّغانيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، سنة (١٩١٢م).
- ❖ جامع البيان في تأويل القرآن: محمّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب
الأمليّ أبو جعفر الطبريّ (ت ٣١٠هـ)، تح: أحمد محمّد شاكر، ط١،
مؤسسة الرّسالة، سنة (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- ❖ الجامع لأحكام القرآن والمبنيّ لما تضمّنه من السّنّة وآي الفرقان: أبو عبد
الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر القرطبيّ (ت ٦٧١هـ)، تح: الدكتور عبد الله
بن عبد المحسن التركي، ط١، مؤسسة الرّسالة، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).
- ❖ جمع الوسائل في شرح الشمائل: عليّ بن سلطان محمّد، أبو الحسن نور
الدّين الملا الهرويّ القاري (ت ١٠١٤هـ)، المطبعة الشّرقية - مصر.
- ❖ الجمل في النّحو: أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجاجيّ
(ت ٣٤٠هـ)، تح: د. عليّ توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرّسالة، دار الأمل،
الأردن، سنة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

- ❖ جمهرة الأمثال: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، تح: د. أحمد عبد السلام، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- ❖ جمهرة اللّغة: ابن دريد، أبو بكر مُحَمَّد بن الحسن الأزديّ ابن دريد (ت ٣٢١هـ)، تح: رمزي منير بعلبكيّ، ط، دار العلم للملايين- بيروت، سنة (١٩٨٧م).
- ❖ الجنى الداني في حروف المعانيّ: الحسن بن قاسم المراديّ، تح: د. فخر الدين قباوة، ود. مُحَمَّد نديم فاضل، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- ❖ الحُجّة في القراءات السّبع: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تح: أحمد فريد المزيديّ، قدم له: الدّكتور فتحي حجازيّ، ط، دار الكتب العلميّة - بيروت، سنة (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- ❖ الحُجّة للقراء السّبعة: أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن مُحَمَّد ابن سليمان بن أبان الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تح: الشّيخ د. عماد قدرّي، ط ١، دار الغدير الجديد - القاهرة، سنة (١٤٣٥هـ - ٢٠١٥م).
- ❖ الحروف: أبو نصر الفارابيّ، تح: محسن مهديّ، ط ٢، دار المشرق، بيروت - لبنان، سنة (١٩٩٠م).
- ❖ حماسة الخالديين (الأشباه والنظائر من أشعار المتقدّمين والجاهليين والمخضرمين): الخالديان أبو بكر مُحَمَّد بن هاشم الخالديّ (ت ٣٨٠هـ)، وأبو عثمان سعيد بن هاشم الخالديّ (ت ٣٧١هـ)، تح: الدّكتور مُحَمَّد عليّ دقة، وزارة الثقافة، الجمهوريّة العربيّة السّوريّة، سنة (١٩٩٥م).
- ❖ خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت ١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط ٤، مكتبة الخانجي - القاهرة، سنة (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

- ❖ الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن جني، تح: محمّد علي النّجّار، دار الكتب المصريّة، المكتبة العلميّة، سنة (١٣٧١ هـ — ١٩٥٢ م).
- ❖ الخلاف الصّرفيّ في الفاظ القرآن الكريم بين البصريّين والكوفيّين: د. كاطع جار الله سظام، ط١، ديوان الوقف الشّيعيّ، أمانة مسجد الكوفة، سنة (١٤٤٢ هـ — ٢٠٢١ م).
- ❖ الدّراسات اللّغويّة خلال القرن الرّابع الهجري: الدّكتور حمّودي زين الدّين عبد المشهدانيّ، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت — لبنان، سنة (٢٠٠٥ م).
- ❖ الدّراسات اللّغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثّالث: محمّد حسين آل ياسين، ط١، دار مكتبة الحياة، بيروت — لبنان، (١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م).
- ❖ دراسات في علم الصّرف: د. مجيد خير الله الزّاملّي، ط١، دار الكتب العلميّة — بيروت، سنة (١٤٣٤ هـ — ٢٠١٣ م).
- ❖ دراسات معجميّة: د. نعيم سلمان البدريّ، ط١، تموز، دمشق، سنة (٢٠١٦).
- ❖ دلالة الألفاظ: د. إبراهيم أنيس، ط٥، مكتبة الأنجلو المصريّة، سنة (١٩٨٤ م).
- ❖ ديوان أبي دؤاد الأياديّ: تح: أنوار محمود الصّالحيّ، ود. أحمد هاشم السّامرائيّ، ط١، دار العصماء، سنة (١٤٣١ هـ — ٢٠١٠ م).
- ❖ ديوان الأخطل، تح: مهدي محمّد ناصر الدّين، ط٢، دار الكتب العلميّة، بيروت — لبنان، سنة (١٤١٤ هـ — ١٩٩٤ م).
- ❖ ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس، تح: د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميزت، د. ت.
- ❖ ديوان الإمام عليّ أمير المؤمنين وسيد البلغاء والتّكلمين، ويليه القصيدة الكوثريّة، جمع وترتيب: عبد العزيز الكرم.

- ❖ ديوان أمية بن أبي الصلت، تح: د. سجع جميل الجبيلي، ط ١، دار صادر — بيروت، سنة (١٩٩٨م).
- ❖ ديوان الخنساء، تح: د. أنور أبو سويلم، ط ١، دار عماد، سنة (١٩٨٨م).
- ❖ ديوان العجاج: رواية عبد الملك بن قريش الأصمعيّ وشرحه، تح: د. عزّة حسن، دار الشرق العربيّ، بيروت — لبنان، سنة (١٤١٦هـ — ١٩٩٥م).
- ❖ ديوان النابغة الذبيانيّ: للشاعر الجاهليّ الشهير، نقلًا عن ديوان الشعراء الخمسة، مطبعة الهلال — مصر، سنة (١٩١١م).
- ❖ ديوان النمر بن تولب العكلي، تح: د. محمد نبيل طريفي، ط ١، دار صادر — بيروت، سنة (٢٠٠٠م).
- ❖ ديوان الهذليين: الشعراء الهذليون، ترتيب وتعليق: محمد محمود الشنقيطيّ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة — جمهورية مصر العربيّة، سنة (١٣٨٥هـ — ١٩٦٥م).
- ❖ ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر — بيروت، سنة (١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م).
- ❖ ديوان ذي الرمة: غيلان بن عتبة العدويّ (ت ١١٧هـ)، تح: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، سنة (١٣٩١هـ — ١٩٧١م).
- ❖ ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، ط ٢، دار المعرفة، بيروت — لبنان، سنة (١٤٢٦هـ — ٢٠٠٥م).
- ❖ ديوان شعر مسكين الدارميّ (ت ٨٩هـ)، تح: كارين صّادر، ط ١، دار صادر — بيروت، سنة (٢٠٠٠م).
- ❖ ديوان الشّماخ بن ضرار الذّبيانيّ، تح: صلاح الدّين الهادي، دار المعارف بمصر، سنة (١٣٨٨هـ — ١٩٦٨م).

❖ ديوان عنتر بن شداد العبسي، تح: مُحَمَّد سعيد مولوي، المكتب الاسلامي، سنة (١٩٦٤).

❖ ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تح: د. حنا نصر الحتي، ط١، دار الكتاب العربي، سنة (١٤١٤هـ — ١٩٩٣م).

❖ ديوان كثير عزة، تح: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت — لبنان، سنة (١٣٩١هـ — ١٩٧١م).

❖ ديوان المنقّب العبدّي، تح: حسن كامل الصيرفي، ط١، معهد المخطوطات العربية، سنة (١٣٩١هـ — ١٩٧١م).

❖ ديوان المهلهل بن ربيعة، تح: طلال حرب، الدار العلمية. السبعة في القراءات: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تح: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف — مصر، سنة (١٩٧٢م).

❖ السبعة في القراءات: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تح: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف — مصر، سنة (١٩٧٢م).

❖ سبل السلام: مُحَمَّد بن إسماعيل بن صلاح بن مُحَمَّد الحسني الكحلاني ثم الصنعاني أبو إبراهيم عز الدين المعروف كأسلافه بالأمير (ت ١١٨٢هـ)، دار الحديث.

❖ سنن ابن ماجه: أبو عبد الله مُحَمَّد بن يزيد القزويني بن ماجه (ت ٢٧٥هـ)، تح: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية — فيصل عيسى البابي الحلبي.

❖ سنن الترمذي: الترمذي، مُحَمَّد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحّاك أبو عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تح: أحمد مُحَمَّد شاكر، ومُحَمَّد فؤاد عبد

- الباقي، وإبراهيم عطوة عوض المدرس، ط ٢، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، سنة (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).
- ❖ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، رقم ٣٧، (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).
- ❖ شذرات الذهب في أخبار من ذهب: الإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي ابن العماد (ت ١٠٨٩هـ)، تح: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، ط ١، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م).
- ❖ شرح أبيات سيبويه: لأبي محمد يوسف بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تح: د. محمد علي الرياح هاشم، ط ١، سنة (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- ❖ شرح الأبيات المشككة الإعراب المسمى "إيضاح الشعر": أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تح: د. حسن هندايي، ط ١، دار القلم للطباعة والنشر - دمشق، دار العلوم والثقافة للطباعة والنشر - بيروت، سنة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- ❖ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: وهو شرح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) على "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" للإمام العلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تح: محمد باسل عيون السود، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- ❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

❖ شرح المُلوكي في التّصريف: ابن يعيش، تح: الدكتور فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العربية — حلب، سنة (١٣٩٣ هـ — ١٩٧٣ م).

❖ شرح شافية ابن الحاجب: الشّيخ رضي الدّين محمّد بن الحسن النّحويّ الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، مع شرح شواهد: للعالم الجليل عبد القادر البغداديّ صاحب خزّانة الأدب (١٠٩٣هـ)، تح: محمّد نور الحسن، ومحمّد الزّفزاف، ومحمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، لبنان — بيروت، سنة (١٤٠٢هـ — ١٩٨٢ م).

❖ شرح شذور الذهب: محمّد بن عبد المنعم الجوجريّ، تح: د. نوّاف بن جزاء الحارثيّ، ط١، مكتبة الملك فهد الوطنيّة، سنة (١٤٢٤ هـ — ٢٠٠٤ م).

❖ شرح عمدة الحافظ وعدّة اللّافظ: جمال الدين بن محمّد بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني — بغداد، سنة (١٣٩٧هـ — ١٩٧٧ م).

❖ شرح الفصيح: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تح: أ.د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، د. خالد بن محمد التّويجري، د. سعيد بن علي العمري، ط، مركز البحوث والتّواصل المعرفيّ، سنة (١٤٣٨هـ — ٢٠١٧ م).

❖ شرح الفصيح: ابن هشام اللّخميّ (ت٥٧٧هـ)، تح: د. مهدي عبيد جاسم، ط١، سنة (١٤٠٩هـ — ١٩٨٨ م).

❖ شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليّات: أبو بكر محمّد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تح: عبد السّلام هارون، ط٥، دار المعارف، سلسلة ذخائر العرب ٣٥.

- ❖ شرح الكافيّة الشافيّة: محمّد بن عبد الله الجبائي أبو عبد الله جمال الدين ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، ط، جامعة أم القرى — مكة المكرمة .
- ❖ شرح كتاب سيبويه: أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السّيرافيّ (ت ٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدي، وعليّ سيّد عليّ، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت — لبنان، سنة (١٤٢٩هـ — ٢٠٠٨م).
- ❖ شرح المفصل: عليّ بن يعيش ابن أبي السّرايا محمّد بن عليّ، أبو البقاء، موفق الدّين الأسديّ الموصليّ، تح: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت — لبنان، سنة (١٤٢٢هـ — ٢٠٠١م) .
- ❖ شرح النّاظم على ألفية ابن مالك: أبي عبد الله بدر الدّين محمّد ابن الإمام جمال الدين ابن النّاظم (ت ٦٨٦هـ)، تح: محمّد باسل عيون السّود، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت — لبنان، سنة (١٤٢٠هـ — ٢٠٠٠م) .
- ❖ شعر عمرو بن أحمد الباهليّ، تح: د. حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق.
- ❖ شعر نصيب بن رباح، جمع وتقديم: د. داؤد سلوم، مطبعة الارشاد — بغداد، مكتبة الدّكتور مروان العطية، سنة (١٩٦٧م).
- ❖ الصّاحبيّ في فقه اللّغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أحمد ابن فارس، عنيت بتصحيحه ونشره: المكتبة السّلفيّة لمؤسسيها: محب الدّين الخطيب، وعبد الفتّاح، مطبعة المؤيد — القاهرة، سنة (١٣٢٨هـ — ١٩١٠م).
- ❖ صحيح البخاري: محمّد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفيّ البخاريّ، تح: محمّد زهير بن ناصر النّاصر، ط١، دار طوق النّجاة، سنة (١٤٢٢هـ).

- ❖ صحيح مُسلم: للإمام أبي الحسين مُسلم بن الحجاج بن مُسلم القشيريّ النيسابوريّ (ت ٢٦١ هـ)، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، ط ٢، دار السلام للنشر والتوزيع - الرياض، سنة (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).
- ❖ طبقات النحويين واللغويين: أبي بكر محمد بن الحسن الزبيديّ الأندلسي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار المعارف - مصر (١١١٩).
- ❖ العربية لغة العلوم والتقنية: دكتور عبد الصبور شاهين، ط، دار الإصلاح، السعودية - الدمام، سنة (١٩٨٣ م).
- ❖ العقد الفريد: أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم الأندلسيّ (ت ٣٢٨ هـ)، ط ١، دار الكتب العلميّة - بيروت، سنة (١٤٠٤ هـ).
- ❖ علم التصريف عند الإمام أبي البقاء العكبري: أ. د مجيد خير الله الزاملّي، ط ١، دار الكتب العلميّة - بيروت، سنة (١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م).
- ❖ عمدة الكتاب: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المراديّ النحويّ النّحاس (ت ٣٣٨ هـ)، تح: بسّام عبد الوهاب الجابي، ط، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، سنة (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م).
- ❖ غريب الحديث: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ بن محمد بن الجزريّ (ت ٥٩٧ هـ)، تح: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجيّ، ط ١، دار الكتب العلميّة - بيروت - لبنان، سنة (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).
- ❖ غريب الحديث: أبو محمد عبد الله بن مُسلم بن قتيبة الدينوريّ (ت ٢٧٦ هـ)، تح: أحمد صقر، دار الكتل العلميّة، سنة (١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م).

- ❖ الغريب المصنّف: ابن سَلَام أبو عُبَيْد القاسم (ت ٢٢٤هـ)، تح: د. مُحَمَّد المختار العبيديّ، ط ١، دار مصر للطباعة — القاهرة، سنة (١٤١٦هـ — ١٩٩٦م).
- ❖ الفروق اللّغويّة: أبو هلال العسكريّ، تح: مُحَمَّد إبراهيم سليم، دار العلم والنّقاة للنّشر والتّوزيع — القاهرة، سنة (١٤١٨هـ — ١٩٩٧م).
- ❖ الفصوص: أبي العلاء صاعد بن الحسن الرّبّعيّ البغداديّ (ت ٣٢٩هـ)، تح: د. عبد الوهاب التّازي سعود، (١٤١٣هـ — ١٩٩٣م).
- ❖ فصول في فقه اللّغة العربيّة: الدّكتور رَمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجيّ للطّباعة والنّشر، ط ٦، سنة (١٤٢٠هـ — ١٩٩٩م).
- ❖ فقه اللّغة العربيّة: ياسر كاصد الزّيديّ، ط ١، دار الفرقان للنّشر والتّوزيع، عمّان، سنة (١٤٢٥هـ — ٢٠٠٤م).
- ❖ فقه اللّغة وخصائص العربيّة: الدّكتور مُحَمَّد المبارك، ط ٣، دار الفكر — بيروت، سنة (١٩٦٨م).
- ❖ فقه اللّغة: دكتور عليّ عبد الواحد وافي، ط ٣، نهضة مصر للطّباعة والنّشر، سنة (٢٠٠٤م).
- ❖ الفهرست: ابن النّديم، دار المعرفة للطّباعة والنّشر، بيروت — لبنان.
- ❖ القاموس المحيط: مجد الدّين أبو طاهر مُحَمَّد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، تح: مكتب تحقيق التّراث في مؤسسة الرّسالة، ط ٨، مؤسسة الرّسالة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت — لبنان، سنة (١٤٢٦هـ — ٢٠٠٥م).
- ❖ القياس في النّحو مع تحقيق باب الشاذّ من المسائل العسكريّات لأبي عليّ الفارسيّ: د. منى الياس، ط ١، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، دمشق، سنة (١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م).

❖ الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط: ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تح: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، ط ١، مكتبة الآداب — القاهرة، سنة (٢٠١٠م).

❖ الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي — القاهرة، سنة (١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م).

❖ كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، تح: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

❖ كتاب العين في ضوء النقد اللغوي: د. نعيم سلمان البدري، ط ٢، تموز، دمشق، سنة (٢٠١١م).

❖ الكلمة دراسة لغوية معجمية: دكتور حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع — الاسكندرية، سنة (١٩٩٨م).

❖ الكُنَّاشُ في النحو والتصريف: أبي الفداء (ت ٧٣٢هـ)، تح: د. جودة مبروك محمد، ط ٣، مكتبة الآداب — القاهرة، سنة (١٤٢٦هـ — ٢٠٠٥م).

❖ اللّباب في علل البناء والإعراب: أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تح: الدكتور عبد الله نبهان، ط ١، دار الفكر المعاصر، بيروت — لبنان، دار الفكر، دمشق — سورية، سنة (١٤١٦هـ — ١٩٩٥م).

❖ اللّباب في علوم الكتاب: الإمام المفسر أبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي (ت ٨٨٠هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود،

والشيخ عليّ مُحَمَّد معوض، ط، دار الكتب العلميّة، بيروت — لبنان، سنة (١٤١٩هـ — ١٩٩٨م).

❖ لسان العرب: مُحَمَّد بن مكرم بن عليّ أبو الفضل جمال الدّين ابن منظور الأنصاريّ الرّويفعيّ الإفريقيّ (ت ٧١١هـ)، ط ٣، دار صادر — بيروت، سنة (١٤١٤هـ).

❖ اللّغة العربيّة معناها ومبناها: د. تمام حسّان، دار التّقافة، شارع فكتور هيكو، الدّار البيضاء — المغرب، سنة (١٩٩٤م).

❖ اللّحة في شرح الملحّة: مُحَمَّد بن الحسن الصّايغ (ت ٧٢٠هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصّاعديّ، ط، مكتبة الملك فهد الوطنيّة، المدينة المنورة، سنة (١٤٢٤هـ).

❖ لمع الأدلة في أصول النّحو: ابن الأنباريّ، أبي البركات عبد الرحمن كمال الدّين بن مُحَمَّد بن الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ)، تح: سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السّوريّة (١٣٧٧هـ — ١٩٥٧م).

❖ اللّمع في العربيّة: أبي الفتح عثمان ابن جنيّ (ت ٣٩٢هـ)، تح: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاويّ للنّشر، سنة (١٩٨٨م).

❖ ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد: أبي العبّاس مُحَمَّد بن يزيد المبرّد النّحويّ (ت ٢٨٥هـ)، تح: د. أحمد مُحَمَّد سليمان أبو رعد، ط ١، وزارة الأوقاف والشّئون الإسلاميّة، سلسلة الرّسائل التّراثيّة، سنة (١٤٠٩هـ — ١٩٨٨م).

❖ متخير الألفاظ: أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تح: هلال ناجي، ط ١، مطبعة المعارف — بغداد، سنة (١٣٩٠هـ — ١٩٧٠م).

❖ مجالس ثعلب: أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تح: عبد السّلام محمدّ هارون، دار المعارف — مصر، سنة (١٩٦٠م).

- ❖ مجالس العلماء: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النّهاونديّ، أبو القاسم الزّجّاجيّ (ت ٣٣٧هـ)، تح: عبد السّلام هارون، ط ٢، مكتبة الخانجي — القاهرة، دار الرّقاعي بالرياض، سنة (١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م).
- ❖ مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمّد بن إبراهيم الميدان النّيسابوريّ (ت ٥١٨هـ)، تح: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت — لبنان.
- ❖ مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو عليّ الفضل بن الحسن الطبرسيّ، ط ١، دار المرتضى، لبنان — بيروت، سنة (١٤٢٧هـ — ٢٠٠٦م).
- ❖ مجموع أشعار العرب، ديوان رؤية، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر .
- ❖ المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها: أبي الفتح عثمان ابن جنيّ (ت ٣٩٢هـ)، تح: عليّ النّجديّ ناصف، ود. عبد الحليم النّجار، ود. عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية — القاهرة، سنة (١٤١٥هـ — ١٩٩٤م).
- ❖ المحكم والمحيط الأعظم: أبي الحسن عليّ بن إسماعيل المرسي ابن سيده، تح: الدّكتور عبد الحميد هنداويّ، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت — لبنان (١٤٢١هـ — ٢٠٠٠م).
- ❖ المخصص: أبي الحسن عليّ بن إسماعيل النّحويّ اللّغويّ الأندلسيّ ابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تح: خليل إبراهيم جفال، ط ١، دار إحياء التّراث العربيّ — بيروت، سنة (١٤١٧هـ — ١٩٩٦م).
- ❖ المدارس النّحويّة: شوقي ضيف، ط ٧، دار المعارف — القاهرة .
- ❖ المذكرّ والمؤنّث: أبي العباس محمّد بن يزيد المبرّد، تح: الدّكتور رمضان عبد التّواب وصلاح الدّين الهادي، ط ١، مطبعة دار الكتب، سنة (١٩٧٠م).

- ❖ مراتب النحويين: أبو الطيّب اللّغويّ عبد الواحد بن عليّ، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، صيدا- بيروت، سنة (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).
- ❖ المزهري في علوم اللّغة وأنواعها: العلّامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: محمّد أحمد جاد المولى بك، وعليّ محمّد البجاوي، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصريّة، صيدا - بيروت، سنة (١٩٨٦م).
- ❖ المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات: أبو عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تح: صلاح الدّين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني - بغداد.
- ❖ المستقصى في أمثال العرب: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشريّ (ت ٥٣٨هـ)، طبع بإعانة وزارة المعارف للتحقيقات العلميّة والأُمور النّقافيّة للحكومة العاليّة الهنديّة، تحت مراقبة: د. محمّد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانيّة، ط ١، سنة (١٣٨١هـ - ١٩٦٢م).
- ❖ مسند الإمام الشّافعيّ، ترتيب: أبو سعيد سنجر بن عبد الله النّاصريّ الجاوليّ (ت ٧٤٥هـ)، تح: د. ماهر ياسين الفحل، ط ١، دار الحديث، سنة (١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م).
- ❖ مسند الإمام علي (عليه السّلام): السيّد الحسن القبانجيّ، تح: السيّد الطاهر السّلامي، ط ١، دار اسوة.
- ❖ المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير: أحمد بن محمّد بن عليّ الفيوميّ ثمّ الحمويّ (ت ٧٧٠هـ)، المكتبة العلميّة - بيروت.
- ❖ معاني القراءات: محمّد بن أحمد الهروي الأزهرّيّ، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، ط ١، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربيّة السّعوديّة، سنة (١٤١٢هـ - ١٩٩١م).

- ❖ معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ الزّجاج (ت ٣١١هـ)، تح: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، سنة ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م).
- ❖ معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تح: د. هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي — القاهرة، سنة ١٤١١هـ — ١٩٩٠م).
- ❖ معاني القرآن: أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، ط٣، عالم الكتب — بيروت، سنة ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م).
- ❖ معجم الأدباء: "إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب": ياقوت الحموي الروميّ، تح: د. إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت — لبنان، سنة ١٩٩٣م).
- ❖ المفردات في غريب القرآن: الرّاغب الأصفهانيّ أبي القاسم الحسين بن محمّد، تم التّحقيق والإعداد بمركز الدّراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز.
- ❖ المفصل في علم العربيّة: أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ (ت ٥٣٨هـ)، ط٢، دار الجبل، بيروت — لبنان .
- ❖ المقتضب: أبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمّد عبد الخالق عزيمة، ط٣، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، القاهرة، سنة ١٤١٥هـ — ١٩٩٤م).
- ❖ الممتع الكبير في التّصريف: ابن عصفور الأشبيليّ (ت ٦٦٩هـ)، تح: د. فخر الدّين قباوة، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، سنة ١٩٩٦م).
- ❖ من أسرار اللّغة: د. إبراهيم أنيس، ط٣، مكتبة الانجلو المصريّة — القاهرة، سنة ١٩٦٦م).

❖ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: أبي الفتح عبد الرحمن بن عليّ بن محمّد بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تح: محمّد عبد القادر عطا، و مصطفى عبد القادر عطا، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت — لبنان، (١٤١٢هـ — ١٩٩٢م).

❖ منجد المقرئين ومرشد الطالبين: الإمام شمس الدّين أبي الخير محمّد بن محمّد بن الجزريّ (ت ٨٣٣هـ)، تح: الشّيخ زكريّا عميران، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت — لبنان، سنة (١٤٢٠ هـ — ١٩٩٩م).

❖ المنصف لكتاب التّصريف: أبي عثمان ابن جنّي المازنيّ النّحويّ البصريّ، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط ١، إدارة إحياء التّراث القديم، سنة (١٣٧٣هـ — ١٩٥٤م).

❖ المنقوص والممدود للفرّاء والتّبتيّات لعليّ بن حمزة، تح: عبد العزيز الميمنى الراجكوتي، ط ٣، دار المعارف، القاهرة.

❖ المنهج الصّوتي للبنية العربيّة: د. عبد الصّبور شاهين، مؤسسة الرّسالة، بيروت — شارع سوريا، سنة (١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م).

❖ موسوعة المسائل لإمام النّحاة أبي عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، وتحتوي الموسوعة على (المسائل البصريّات، والمسائل الحليّات، والمسائل العسكريّات، والمسائل العضديّات، والمسائل الشّيرازيّات، والمسائل المنثورة)، اعتنى به: عمّر أحمد الرّاوي، ط ١، دار الكتب العلميّة — بيروت، سنة (٢٠٢١م).

❖ المؤشّح في مآخذ العلماء على الشّعراء: أبي عبد الله محمّد بن عمران بن موسى المرزبانيّ (ت ٣٨٤هـ)، تح د: محمّد حسين شمس الدّين، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت — لبنان، سنة (١٤١٥هـ — ١٩٩٥م).

- ❖ موقف النّحاة من الاستشهاد بالحديث الشّريف: د. خديجة الحديثي، دار الرّشد للنّشر، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، سنة (١٩٨١م).
- ❖ نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ابن الأنباري، أبي البركات كمال الدّين عبد الرّحمن بن محمّد (ت ٥٧٧هـ)، تح: الدّكتور إبراهيم السّامرائي، ط ٣، مكتبة المنار، الأردن - الزّرقاء (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ❖ النّشر في القراءات العشر: الإمام الحافظ أبي الخير محمّد بن محمّد الدّمّشي ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، قدم له: الأستاذ عليّ محمّد الضّباع، خرج آياته: الشّيخ زكريّا عميرات، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، سنة (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- ❖ نظريّات في اللّغة: أنيس فريحة، ط ٢، دار الكتاب اللّبانيّ - بيروت، سنة (١٩٨١م).
- ❖ النّهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدّين أبو السّعادات المبارك بن محمّد بن محمّد ابن عبد الكريم الشّيباني الجزريّ ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تح: طاهر أحمد الزّواوي، محمود محمّد الطّناحي، المكتبة العلميّة - بيروت، سنة (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- ❖ النّوادر في اللّغة: أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، تح: د. محمّد عبد القادر أحمد، ط ١، دار الشّروق، سنة (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- ❖ الوافي بالوفيات: الصّقديّ، صلاح الدّين خليل بن ايبك (ت ٧٦٤هـ)، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط ١، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت - لبنان (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- ❖ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان: أبو العبّاس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تح: الدّكتور إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).

الرسائل والأطاريح:

❖ أبو عليّ النحويّ صرفيّاً: رسالة تقدّمت بها: بتول عباس نسيم الوائليّ، إلى مجلس كلية التربية ابن رشد جامعة بغداد، (رسالة دكتوراه)، سنة (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).

❖ أصول النحو في الخصائص لابن جنّي: رسالة تقدّم بها الباحث محمّد إبراهيم خليفة، كلية دار العلوم، (رسالة ماجستير)، سنة (١٩٨٢م).

❖ السّماع عند النّحاة في ضوء علم اللّغة الحديث: رسالة تقدّم بها: مهّد رحيم جاسم، إلى مجلس كلية الآداب جامعة القادسية، (رسالة ماجستير)، سنة (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

❖ القياس النّحويّ عند أبي عليّ الفارسيّ وابن جنّي: رسالة تقدّم بها: راسم رضوان عبد الوهاب عقل، إلى مجلس جامعة آل البيت كلية الآداب والعلوم، (رسالة ماجستير)، سنة (١٩٩٩م).

❖ مآخذ أبي عليّ النّحويّ على من سبقه في كتبه: "البغداديات، والعسكريّات، والإيضاح، والتّكملة، والشّيرازيّات، والعضديّات"، رسالة تقدّمت بها: بلسم عبد الرسول وحيد عليّ الشّيبانيّ، إلى مجلس كلية التربية للبنات في جامعة بغداد، (رسالة ماجستير)، سنة (١٤٣٢هـ - ٢٠١٢م).

❖ مجلة المورد، المجلد السّابع، العدد الثالث عشر لسنة ١٩٨٧م، بغداد، ص: ٢٠٢، ٢٠١.